فاخروشيف

السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية

اهداءات ٢٠٠١
ا.صلاح راتب
القاهرة

فلخــروشيف

السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية



دار التقدم
موسكو

В. Вахрушев

КОЛОНИАЛЬНАЯ ПОЛИТИКА ИМПЕРИАЛИЗМА В ПОСЛЕВОЕННЫЙ ПЕРИОД

На арабском языке

يدور الحديث في هذا الكتاب عن نضال البلدان المستعمرة في سبيل استقلالها، وعن افعال الدول الامبريالية الموجهة لاعاقة عملية تحرر الشعوب. وكرست فصول خاصة لتصدير الرأسمال والقروض والتسليفات التي هي اداة للسياسة الاستعمارية. ويدور الحديث باسهاب عن محاولات الامبرياليين الرامية الى عرقلة التطور الاقتصادي في المستعمرات والبلدان التابعة، والاقتصار على منح الاستقلال الشكلي لها.

ويعير المؤلف انتباها خاصا للمسألة المتعلقة بالدور الذي تلعبه، في مشاريع الامبرياليين، قواعدهم العسكرية الواقعة على اراضي الغير وكتلهم العسكرية العدوانية، وكذلك مختلف المنظمات الاقليمية والعالمية المؤسسة حسب اوامر الرأسمال الاحتكاري وفي مصلحته.

وخصص مكان هام في الكتاب لتوضيح المساعدة المتنوعة المنزهة التي يقدمها الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى للدول الوطنية الفتية التي سلكت طريق التطور المستقل.

تمهيد

طرأت في عهد الامبريالية، ولا سيما في فترة الازمة العامة، تغيرات كبيرة في سياسة الدول الامبريالية تجاه المستعمرات، ولكن لغاية الآن لم تفقد اهميتها كلمات لينين عن اهمية امتلاك المستعمرات بالنسبة للرأسمال الاحتكاري.

لقد كتب لينين: «ان حيازة المستعمرة هي وحدها تعطي الاحتكارات الضمانة التامة للنجاح ضد كل طوارئ الصراع مع الخصم – حتى في حالة ما اذا رغب الخصم في الدفاع عن نفسه باصدار قانون عن اقامة احتكار الدولة... من الاسهل في اسواق المستعمرات (واحيانا لا يمكن الا فيها) ازاحة المزاحم بالطرق الاحتكارية وتأمين الطلب وتوطيد «العلاقات» اللازمة وهلم جرا»*.

وفي الوقت نفسه فان عهد الامبريالية هو عهد التفاقم الذي لم يسبق له مثيل لتناقضات الرأسمالية الداخلية وللتناقضات بين المستعمرات والمتروبولات على السواء، هو عهد الاتساع المنقطع النظير للحركات والثورات التحررية الوطنية التي ضعضعت حتى الاسس نظام الحكم الاستعماري وطرحت مسألة تصفيته تصفية تامة.

---

* لينين. المؤلفات، المجلد ٢٧، ص ص ٣٨٠ و٣٨٢.

وتفاقمت تفاقما متناهيا جميع التناقضات الاقتصادية والسياسية في المستعمرات والبلدان التابعة. فقد ظهرت هناك البرجوازية المحلية التي تزاحم بنجاح في عدة احوال الاحتكارات في البلدان الرأسمالية المتطورة؛ واخذت الشعوب المستعمرة تنجذب بفعالية متزايدة ابدا للنضال ضد الامبريالية والحكم الاستعماري. وبحكم هذه الظروف لم يعد بوسع الامبرياليين حكم المستعمرات بالطريقة السابقة، واضطروا الى اللجوء لاشكال واساليب جديدة في السياسة الاستعمارية.

جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي الى مؤتمر الحزب العشرين: «تحت تأثير اكتوبر العظيم اتسع النضال الوطني التحرري للشعوب المستعمرة بقوة خاصة واستمر طيلة السنوات التالية كلها وادى الى ازمة عميقة في مجمل نظام الحكم الاستعماري»*.

عند تقدير تأثير ثورة اكتوبر على نهوض حركة التحرر الوطني تجدر الاشارة ليس الى قوة المثل الجاذبة الهائلة فحسب، بل والى تلك النجاحات والانتصارات التي احرزتها الشعوب، المضطهدة سابقا من قبل القيصرية، في سنوات السلطة السوفييتية في العائلة المتآخية للجمهوريات السوفييتية. فالاشتراكية بالذات هي التي امنت لها امكانية النهوض المنقطع النظير في ميادين العلم والتكنيك والثقافة.

بيد انه حتى بدء الحرب العالمية الثانية والدول الاستعمارية تنجح في الابقاء، بوجه عام، على ممتلكاتها الاستعمارية، لا بل ان انكلترا وفرنسا قد وسعتا رقعة ممتلكاتهما هذه.

---

* «المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي»، المحضر الاختزالي، المجلد ١، موسكو، ١٩٥٦، ص ٢٤.

وقد دشنت الحرب العالمية الثانية والثورات الاشتراكية التي جرت في عدد من بلدان اوروبا وآسيا بدء المرحلة الثانية من الازمة العامة للرأسمالية، التي كان من اجلى مظاهرها بدء التفسخ الفعلي لمجمل نظام الحكم الاستعماري. وقد وصف المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي هذه العملية التاريخية العالمية على الوجه التالي:

«ان الحدث العالمي التاريخي في فترة ما بعد الحرب هو التفسخ الجاري لنظام الامبريالية الاستعماري. فقد تكلل النضال الوطني التحرري للشعوب المستعمرة وشبه المستعمرة في السنوات العشر الاخيرة بانتصارات عظيمة: لقد تحرر من التبعية الاستعمارية وشبه الاستعمارية اكثر من مليار و ٢٠٠ مليون انسان، اي قرابة نصف سكان الكرة الارضية. ومطروحة في جدول الاعمال مسألة التصفية التامة لنظام الحكم الاستعماري. ولقد حلت المرحلة الجديدة من التاريخ العالمي، التي استشفها لينين العظيم، عندما تشترك شعوب الشرق اشتراكا نشيطا في حل مصائر العالم بأسره، وتصبح عاملا جديدا قويا في العلاقات الدولية».

نتيجة لحركة التحرر الوطني انسلخ عن نظام الامبريالية عدد من بلدان اوروبا وآسيا، اصبحت تؤلف مع الاتحاد السوفييتي الآن الاسرة العظيمة لبلدان الاشتراكية. وخرجت الاشتراكية، بهذا الشكل، من نطاق بلاد واحدة وتحولت الى منظومة عالمية.

وحتى في سنة ١٩٢٠ وضع لينين مهمة «تحويل دكتاتورية البروليتاريا من دكتاتورية ذات طابع وطني (اي قائمة في بلاد واحدة وليس في طاقتها ان تقرر السياسة العالمية) الى دكتاتورية

ذات طابع اممي (قائمة على الاقل في عدد من البلدان المتقدمة، ويمكنها ان تكون ذات تأثير فاصل في كامل السياسة العالمية)»*. ان هذه المهمة التي صاغها لينين قد تحققت الآن، هذا وقد وجدت الرأسمالية نفسها عاجزة عن الحيلولة دون هذه العملية العالمية التاريخية.

ان التقدير الماركسي لهذه العملية جاء في البرنامج الجديد للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي الذي اقره المؤتمر الثاني والعشرون للحزب. وقد جاء في البرنامج: «والثورات في بلدان اوروبا وآسيا هي اعظم حدث في تاريخ العالم بعد اكتوبر١٩١٧»**. ولقد حظيت حركة التحرر الوطني وهي تحظى بالتأييد القوي من جانب المعسكر الاشتراكي الذي تتعزز قواه، والذي يقدم المساعدة المتزايدة المعنوية والاقتصادية والتكنيكية والدبلوماسية للبلدان التي احرزت استقلالها السياسي وللبلدان التي تناضل من اجل احرازه.

وقد رافق ازدياد ضعف الدول الاستعمارية القديمة نشوء ضوار امبريالية جديدة لا تتورع عن اعادة تقسيم العالم لمصلحتها. فحتى في سير الحرب العالمية الثانية سعت الولايات المتحدة الاميركية الى توسيع ممتلكاتها ومناطق نفوذها على حساب شركائها الامبرياليين. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ لمّح الاميركيون الى انهم يودون اخذ بعض المستعمرات البريطانية كدفع مقابل الديون المالية المترتبة على انكلترا. صحيح ان ونستون تشيرتشل رئيس وزراء بريطانيا العظمى آنذاك كان قد صرح بانفعال اثناء المأدبة التي

---

* لينين. المؤلفات، المجلد ٣١، ص ١٢٦.

** «وثائق المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي». موسكو. ١٩٦١، ص ٣٣٣.

اقامها رئيس بلدية لندن فقال: «شيء واحد يجب ان يكون واضحا منذ البداية، اذا كان يوجد لدى البعض شكوك ما بهذا الخصوص: اننا نعتزم الابقاء على ما هو ملك لنا. فانا لم اصبح رئيس وزراء جلالته لكي اترأس جلسة تصفية الامبراطورية البريطانية»*.

غير انه لم يكتب لتصريح تشيرتشل هذا ان يتحقق في الحياة: ففي فترة ما بعد الحرب يجري انهيار فعلي للامبراطورية البريطانية، وتأتى على المستر تشيرتشل ان يكون شاهدا لهذه العملية.

وتضعضعت مواقع انكلترا بشكل ملحوظ في ما يسمى برابطة الكومنولث البريطاني. فكما اشار بحق احد معقبي المجلة اللندنية «راوند تيبل» في عام ١٩٦٠، فان بعض الدومنيونات الانكليزية مرتبطة الآن بالولايات المتحدة الاميركية اقتصاديا وعسكريا اكثر من ارتباطها مع بريطانيا العظمى**.

اما الجريدة اللندنية «تايمز» فقد افصحت عن هذا بوضوح اكثر. فكتبت في ايار (مايو) ١٩٦٠ قبل الاجتماع الدوري لرؤساء وزراء الكومنولث قالت: «ان الافتراض القائل بان الكومنولث ينزلق بسرعة الى التفسخ له ما يبرره التبرير التام... فالكثير من علائم الوحدة السابقة للامبراطورية تتلاشى. ان هذا قد جرى من ناحية استراتيجية منذ زمن بعيد. وان نفوذ بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر حينما كان الاسطول الانكليزي قادرا لوحده على درء حرب

* فارغا. المسائل الاساسية لاقتصاد وسياسة الامبريالية (بعد الحرب العالمية الثانية)، موسكو، ١٩٥٣، ص ٣١٦.

** «The Round Table», September 1960, p. 342.

عالمية لم يعد من نصيب الامبراطورية والكومنولث في القرن العشرين»* .

ان الامبرياليين الذين اخافتهم نجاحات الحركة التحررية للشعوب المظلومة اخذوا يعلنون عن انتهاج مناهج «جديدة» وسياسة «جديدة» حيال الشعوب المستعمرة متقدمين بمختلف مشاريع وبرامج «المساعدة » و«التنمية» وما الى ذلك. وجميع هذه المناورات كان لها هدف واحد هو اعاقة التفسخ اللاحق لنظام الحكم الاستعماري، وانقاذ مواقع الاحتكارات، وضمان الارباح الطائلة المطردة لها. ولما مُني الامبرياليون بهزيمة ماحقة في آسيا، حيث اضطروا الى منح الاستقلال السياسي للهند وبورما واندونيسيا وسيلان، توجهوا بانظارهم الى افريقيا.

ان احد الممثلين البارزين للدعاية الاميركية جون غونتر، كتب عام ١٩٥٥، معبرا عن مصالح الاحتكارات الاميركية حيال افريقيا يقول: «ان هذه القارة الاسطورية تتسم باهمية حيوية هامة بالنسبة للعالم الغربي ليس فقط بسبب انها تشغل وضعا استراتيجيا هاما وفيها مواد خام بالغة الوفرة، وانما ايضا بسبب انها آخر حدودنا. ان القسم الاكبر من آسيا قد فقد. بقيت افريقيا... انها اكبر غنيمة على الكرة الارضية»**.

ان ثروات وامكانيات هذه القارة اضحت قوة جاذبة بالنسبة للامبرياليين على اختلاف اقنعتهم. فقد انطلقت الامبريالية الاميركية في سنوات ما بعد الحرب الى افريقيا بفعالية بالغة.

«The Times», 8. V. 1960 *

John Gunther, Inside Africa, London, 1955, p. 4. **

الا ان السير اللاحق للاحداث بين ان الامبريالية لم تفلح بضمان «السكينة» في افريقيا كذلك، كما لم تفلح في ايقاف عملية تطور الازمة العامة للرأسمالية التي دخلت في مرحلتها الجديدة، المرحلة الثالثة.

والسمة المميزة للمرحلة الثالثة من الازمة العامة هي انها لم تجئ بالصلة مع حرب عالمية، وانما وجدت تعبيرها في زيادة ضعف مواقع الامبريالية في المباراة الاقتصادية مع الاشتراكية؛ وفي تفاقم اكثر للتناقضات الامبريالية يسببه تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية وازدياد نمو العسكرية؛ وفي اشتداد التقلقل الداخلي والتعفن المطرد للاقتصاد الرأسمالي (الازمات الدورية، العجز الدائم عن تشغيل المؤسسات، البطالة المزمنة)؛ وفي تعاظم الصراع بين العمل والرأسمال؛ وفي التفاقم الحاد للتناقضات داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي؛ وفي اشتداد الرجعية السياسية والتخلي عن الحريات البرجوازية، الذي ينتهي في عدة احوال باقامة الانظمة الفاشية والدكتاتورية؛ وفي الازمة العميقة للسياسة والايديولوجية البرجوازيتين واخيرا في العملية العاصفة للتفسخ المطرد لنظام الحكم الاستعماري وخروج عدد متزايد ابدا من الدول الى طريق التطور المستقل.

واذا كان نظام الحكم الاستعماري قد تضعضع، في مجرى الحرب العالمية الثانية وفي السنوات الخمس او الست الاولى لما بعد الحرب، في القارة الآسيوية من حيث الاساس، ففي السنوات التي تلت لوحظ اتساع منقطع النظير لحركة التحرر الوطني في افريقيا.

ففي عام ١٩٥٠ لم يكن يوجد على الخارطة السياسية لافريقيا سوى اربع دول مستقلة: مصر، اثيوبيا، اتحاد جنوب افريقيا*

---

* الآن جمهورية جنوب افريقيا.

وليبيريا. ولكن بعد مرور عشرة اعوام ادى النهوض العاصف لحركة التحرر الوطني الى نشوء ٢٧ دولة افريقية مستقلة، وفي عام ١٩٦٣ كان عددها ٣٥ دولة.

ان انتقال مركز حركة التحرر الوطني من آسيا الى افريقيا لم يعن ابدا بان عملية تفسخ نظام الحكم الاستعماري قد اقتصرت في تلك السنوات على القارة الافريقية فقط. فلقد استمر النضال في القارات الاخرى ايضا. فالامبريالية البريطانية، مثلا، اضطرت في عام ١٩٥٧ الى القيام بالتنازلات لشعب بلد آسيوي آخر اذ منحت الاستقلال لاتحاد الملايو، هذا الاستقلال الذي احرزه شعب الملايو في النضال العنيد المديد. وفي ١٤ تموز (يوليو) سنة ١٩٥٨ اطيح بالنظام الملكي في العراق وأُعلنت الجمهورية العراقية.

ولقد اثبتت الاحداث التالية حتمية العملية التاريخية لتفسخ نظام الامبريالية الاستعماري. فالشعب الجزائري خاض حربا تحررية اكثر من سبع سنوات ضد الامبريالية الفرنسية. وكان عقد الاتفاقية القاضية بوقف الحرب ومنح الاستقلال للجزائر هزيمة فعلية لفرنسا ونصرا للشعب الجزائري. وقد ثُبت هذا النصر فيما بعد بالتصويت الشعبي العام الذي جرى في ١ تموز (يوليو) ١٩٦٢ والذي اكد مرة اخرى ان الشعب الجزائري مملوء عزما للذود عن سيادته. فحتى قبل الاستفتاء العام اعترف بالجمهورية الجزائرية قانونيا من قبل بلدان كثيرة وبالدرجة الاولى من قبل البلدان الاشتراكية، وفي ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٢ اضطرت فرنسا ايضا الى الاعتراف بجمهورية الجزائر الديموقراطية الشعبية.

ولم تفلح الدول الامبريالية، وقبل كل شيء، الولايات المتحدة بضمان «السكينة» في القارة الثالثة «المضطربة» ـ اميركا اللاتينية. فابرز حادثة في المرحلة الثالثة من الازمة العامة للرأسمالية هي الثورة في كوبا المجاورة لمرتكز الامبريالية المعاصرة. ان من الصعب مبالغة تقدير اهمية الثورة الكوبية التي تبين طريق النضال لبلدان اميركا اللاتينية الاخرى. ولهذا السبب بالذات تستمر الولايات المتحدة الاميركية باستفزازاتها المختلفة ضد كوبا محاولة بذلك خنق الشعب الشغوف بالحرية عن طريق الحصار الاقتصادي، وعزله في الميدان الدولي («طرد» كوبا من منظمة الدول الاميركية، واعمال اخرى عدائية اتسمت بها السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية) وحرمانها من التعاون والتأييد من جانب بلدان اميركا اللاتينية الاخرى.

غير ان الامبريالية عاجزة عن عرقلة السير الزاحف للتاريخ الذي اصدر حكم الموت على نظام الحكم الاستعماري المخزي. ان الحصيلة العامة لحركة التحرر الوطني تكمن في ان قرابة مليار ونصف مليار انسان، اي زهاء نصف البشرية، احرز الاستقلال السياسي في هذه الفترة. وقد ظهرت على انقاض الامبراطوريات الاستعمارية الانكليزية والفرنسية والبلجيكية والهولندية اكثر من ٥٠ دولة جديدة اخذت تساهم بفعالية متزايدة ابدا في حل مصائر العالم.

اننا اذ نقدر تقديرا عاليا للغاية نجاحات حركة التحرر الوطني لا يجب ان ننسى، في نفس الوقت، بان احراز الاستقلال السياسي في كثير من الاحوال ليس الا خطوة اولى في الطريق الشاق للبلدان

نحو الاستقلال التام. فالقضية هي ان جميع البلدان المتحررة تقريبا لا تزال لدرجة كبيرة ترزح تحت اعباء التركة الاستعمارية المضنية: التخلف الاقتصادي المزمن، ومستوى الحياة المنخفض جدا، وامية السكان الاصليين، وانعدام وقاية الصحة والضمان الاجتماعي وما الى ذلك. ولم ينته النضال بعد لان الشعوب التي تلقي عن كاهلها قيود الحكم الاستعماري بلغت درجات مختلفة من التحرر. والاكثرية الساحقة من الدول الفتية لم تخرج بعد من اطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي؛ والكثير منها يوجد عمليا في تبعية سياسية واقتصادية للاحتكارات الاجنبية.

ان لاقتصاد المستعمرات وشبه المستعمرات السابقة طابع وحيد الجانب زراعي منتج للمواد الخام، وترتكز التجارة الخارجية على نوع او نوعين من المواد الخام او المؤن، مما يجعل هذه البلدان في تبعية تامة للتقلبات في السوق الرأسمالية العالمية، وللاحتكارات الاجنبية مستهلكة بضائعها التقليدية.

مثلا، ان ٥٠٪ من صادرات ١٢ بلدا من بلدان اميركا اللاتينية تألفت في عام ١٩٥٩ من نوع واحد من المواد الخام او المؤن. فالقهوة، مثلا، الفت ٨٨٪ من مجموع صادرات سلفادور (من حيث القيمة)، ٨٢٪ من صادرات كولومبيا وغواتيمالا، ٧٤٪ من صادرات البرازيل، ٦٦٪ من صادرات هايتي و ٥٧٪ من صادرات نيكاراغوا؛ والف النفط ٩٥٪ من صادرات فنزويلا؛ والنحاس ٦٠٪ من صادرات التشيلي؛ والقصدير ٥٩٪ من صادرات بوليفيا؛ والموز ٦٥٪ من صادرات هندوراس و ٥٩٪ من صادرات كوستاريكا الخ..

ومما يزيد من استفحال تبعية بلدان اميركا اللاتينية للاحتكارات الاجنبية ان التجارة الخارجية بالنسبة لها هي المصدر الوحيد للحصول على العملة الاجنبية.

والوزن النوعي لسكان الريف من السكان العاملين يعطي البرهان على تخلف البلدان الاقتصادي. مثلا، اذا كان سكان الريف في انكلترا والولايات المتحدة الاميركية وفرنسا يشكلون على التوالي ٣,٣ و١٢,٥ و٢٧,٥٪، ففي المكسيك ومصر والهند وباكستان وتركيا يبلغون، بالتسلسل، ٦٠,٨٪، ٦٥,٤٪، ٧٣,٩٪، ٧٩,٥٪، ٨٥,٧٪.

ان حصة الصناعة في الدخل الوطني للبلدان المتخلفة اقتصاديا زهيدة جدا، لانها بدأت تتطور لتوها فقط. وبموجب معطيات هيئة الامم المتحدة لم يشتغل في صناعة مصر، مثلا، عام ١٩٤٨ سوى ٣٪ من السكان العاملين وفي المصانع والمعامل اقل من ١٪ *. وحتى في بلد مثل الهند التي سلكت طريق التصنيع، كما هو معلوم، انتج عام ١٩٥٦ لغاية ٥٠٪ من مجموع الدخل الوطني للبلاد في الزراعة وفقط ١٥ — ١٧٪ في الصناعة بما في ذلك الصناعة الاستخراجية والصناعة الحرفية**. نفس الشيء يمكن قوله عن اندونيسيا ايضا، حيث كانت حصة الزراعة سنة ١٩٥٤، ٦٥٪ من الدخل الوطني والصناعة ١٠,٢ ٪***. اما فيما يتعلق بالمستعمرات

* «Progress and Problems of Industrialization in Underdeveloped Countries», UN, New York, 1955, p. 159.

** P. C. Jain, Problems of Indian Economics, Allahabad, 1956, p. 562.

*** «Indonesian Review», November, 2, 1954, p. 34.

الاخرى السابقة فان هذه النسبة فيها تلفت الانظار اكثر من غيرها.

وتسود في زراعة الكثير من البلدان المتخلفة اقتصاديا العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية، والتكنيك المتأخر لفلاحة الارض وجمع المحصول، وتوجد بدلات اجور عالية مقابل استخدام الارض (حتى ٥٠ ٪ من المحصول)؛ والكوارث الطبيعية سوط مسلط على الزراعة. نتيجة لهذا بقي انتاج المؤن، بالنسبة للفرد من السكان في هذه البلدان، خلال السنوات العشر بعد الحرب، حسب معطيات الهيئة المختصة بشؤون التموين والزراعة، بقي عمليا على مستوى عام ١٩٤٦.

دليل انتاج المؤن بالنسبة للفرد من السكان
في سنوات ١٩٤٦ـ١٩٥٧

(١٩٣٤ – ١٩٣٨ = ١٠٠)

	١٩٤٦ – ١٩٤٧	١٩٥٠ – ١٩٥١	١٩٥٢ – ١٩٥٣	١٩٥٣ – ١٩٥٤	١٩٥٥ – ١٩٥٦	١٩٥٦ – ١٩٥٧
اميركا اللاتينية	٩٤	٩٧	٩٤	٩٦	٩٥	٩٧
اوقيانيا	٨٥	٩٦	٩٢	٨٩	٩٢	٨٧
جنوب شرقي آسيا (بدون جمهورية الصين الشعبية)	٨٠	٨٣	٩٢	٩٢	٩٤	٩٥
الشرق الاوسط	٩١	٩٩	١١١	١٠٨	١٠٧	١٠٨
افريقيا	٩٣	١٠٥	١١١	١١٢	١٠٩	١١١

من هذه اللوحة يتبين ان انتاج المؤن بالنسبة للفرد من السكان في بلدان اميركا اللاتينية و اوقيانيا وجنوب شرقي آسيا لم يبلغ حتى عام ١٩٥٧ مستوى ما قبل الحرب الذي، ونقول هذا بالمناسبة، لم يتجاوز المستوى الوسطي لسنوات ١٩٠٠ – ١٩١٣. ولم يأخذ انتاج المؤن في بلدان الشرق الاوسط وافريقيا بالارتفاع البسيط الا بعد عام ١٩٥٧، ولكنه لم يتجاوز مستوى ما قبل الحرب في هذه البلدان الا بـ ٨ – ١١ ٪. ان جميع هذا يؤثر، بالطبع، على الوضع التمويني في هذه البلدان، هذا الوضع الذي لا يزال، باستثناء الحالات النادرة، شاقا للغاية.

ان التطور الاقتصادي الوحيد الجانب والبطيء للغاية، والعجز في المؤن والمساكن، وانعدام شروط الحياة الصحية الطبيعية وما الى ذلك، ان كل هذه الاشياء الملازمة للتركة المضنية التي خلفها الحكم الاستعماري تؤدي الى تفشي السل والملاريا والتراخوما وامراض اخرى لا تقل خطرا في هذه البلدان والتي تفتك بملايين الانفس البشرية. وبلغ متوسط العمر في البلدان النامية، حسب معطيات منظمة الصحة العالمية لعام ١٩٥٢، ما لا يزيد عن ٣٠ عاما.

وهكذا فأنه يتأتى على جميع البلدان تقريبا التي احرزت استقلالها السياسي وسلكت طريق التطور المستقل، اجتياز طريق غير سهل لبناء اقتصادها الوطني واحراز استقلالها الاقتصادي كاساس لتطورها. وتعترضها على هذا السبيل صعوبات وعراقيل كثيرة، الرئيسي منها نشاط الاحتكارات الامبريالية.

قال رئيس الجمهورية الاندونيسية سوكارنو في احدى خطبه بخصوص هذا الموضوع ما يلي: «لقد تحطم العمود الفقري

للامبريالية، ولكن هذا لا يعني ان مجتمعنا قد تحرر كليا من كل بقايا الحكم الاستعماري الذي سيطر عليه عشرات السنين، ـ لا بل القرون... ان بقايا الحكم الاستعماري والجروح التي سببها يمكن العثور عليها ليس فقط في الميادين المادية والمالية والاقتصادية؛ فاخلاق الناس وطبائعهم لا تزال موبوءة بتلك السمات الطفيلية التي تلحق الضرر بالامة الاندونيسية»*.

ان الكثير من الاقتصاديين ورجالات السياسة البرجوازيين يعترفون جهارا بواقع ان البلدان التي احرزت استقلالها السياسي لا تزال بعيدة عن سيادتها الاقتصادية. مثلا، ان كتاب الاقتصادي الاميركي جيركينس «سياسة الولايات المتحدة الاميركية حيال الفيليبين» يتضمن الاعتراف الصريح بهذا الخصوص. فالمؤلف اذ يثني على الولايات المتحدة لقاء منحها الاستقلال السياسي عام ١٩٤٦ لمستعمرتها السابقة يكتب بصراحة ويقول: «ان جمهورية الفيليبين التي حصلت على استقلالها السياسي لا تزال بعيدة عن السيادة الاقتصادية. فالولايات المتحدة الاميركية احتفظت لنفسها بالافضليات الاقتصادية والعسكرية للدولة المستعمِرة، متحررة في نفس الوقت من عبء التوجيه الاداري والمسؤولية المباشرة عن مستوى حياة الفيليبين».

والرأسمال الانكليزي يحتفظ بمواقعه في اقتصاد اكثرية المستعمرات البريطانية السابقة التي احرزت الاستقلال السياسي (اتحاد الملايو، بورما، سيلان، باكستان، السودان وغيرها).

---

* سوكارنو. اندونيسيا تتهم. موسكو، ١٩٥٧، ص ٣٠٤.

وكتب مدير ادارة تنمية الصناعة في سنغافوره الاقتصادي البارز بيتوتشياري في مقال تحت عنوان «لمن تتبع الملايو؟» نشرته مجلة «فاجار» في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٩ كتب يقول ان الاحتكارات الاجنبية (الانكليزية في الاساس) ما زالت هي السيد المطلق لاقتصاد وتجارة اتحاد الملايو بعد منحها الاستقلال. وافاد بيتوتشياري بان ١٢ مؤسسة اجنبية تشرف كالسابق على اقتصاد الملايو. وتشغل هذه المؤسسات مكان الصدارة في زراعة البلاد ايضا. ويوجد تحت اشرافها ٦٠٪ (من مليوني اكر) من مجموع مزارع الكاوتشوك والنخيل وجوز الهند. واكثر من ٦٠٪ من استخراج المطمورات النافعة يوجد في ايدي الشركات الاجنبية ايضا*. ومن الضروري ان تضاف الى هذا السيطرة الاقتصادية والمالية لاحتكارات الولايات المتحدة الاميركية في عدد كامل من المستعمرات الانكليزية والفرنسية والبلجيكية والهولندية والبرتغالية السابقة، هذه الاحتكارات التي انشأت في السنوات الـ ١٠ ــ ١٥ الاخيرة «امبراطورية استعمارية غير منظورة» هائلة في اتساعها.

وفي نفس الوقت لا تزال شعوب كثيرة تعيش في ظروف عبودية الحكم الاستعماري، وترفض الدول المستعمِرة باصرار منح الاستقلال للشعوب التي تضطهدها. ويتعلق هذا، قبل كل شيء، باسبانيا والبرتغال اللتين يموت في ممتلكاتهما ملايين الناس.

لقد عرف العالم بأسره عن الوضع في المستعمرات البرتغالية في افريقيا من تقرير الشخصية الاجتماعية الكابتن البرتغالي غالفاو.

---

* يتبع لثلاث شركات انكليزية فقط تستخرج القصدير اكثر من ٤٥٪ من مناجم الملايو.

وكان التقرير قد قدم للجمعية الوطنية البرتغالية عام ١٩٤٧، غير انه لم ينشر الا في نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٦١، ونشر مع ذلك في الجريدة الانكليزية «الابزيرفر» * . يصور هذا التقرير اللوحة الكئيبة لحياة الشعوب في المستعمرات البرتغالية — غينيا، موزامبيك، انغولا، حيث تبلغ نسبة الوفيات ٤٠٪، ويتضور السكان جوعا، وتتفشى الامراض على الدوام، وحيث أدخل نظام عمل السخرة، ويموت سنويا في المؤسسات والمزارع من ٢٠ — ٣٠٪ من العمال. بيد ان شعوب المستعمرات لا تريد ان تستكين بعد لوضع العبيد فهي تنهض للنضال في سبيل تحررها.

ان احزم مناضل ضد الاستعمار هو الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ايضا.

ان الحكومة السوفييتية بالذات هي التي طرحت رسميا الاقتراح القاضي بتصفية الاستعمار تصفية نهائية وتامة، عندما تقدمت في ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة بـ«بيان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة».

ونص هذا البيان على: المنح العاجل للاستقلال التام لجميع المستعمرات والاقاليم الواقعة تحت الوصاية وغيرها من الاقاليم؛ تصفية جميع نقاط ارتكاز الحكم الاستعماري (الممتلكات والمناطق المستأجرة في اراضي الغير)؛ تعهد حكومات جميع البلدان بالتقيد، في العلاقات بين البلدان، بمبدأ المساواة واحترام حقوق السيادة

---

* «The Observer», 29. 1. 1961.

وحرمة الاراضي لجميع الدول دون استثناء، وكذلك عدم الحصول على اية حقوق او افضليات خاصة.

لقد حاول ممثلو الدول المستعمِرة منع ممثلي البلدان المستقلة حديثا من التعبير عن آرائهم في هذه المشكلة التي تهمهم، في الجلسة الكاملة للجمعية العمومية وذلك عندما اقترحوا بحث هذه المشكلة في اللجنة الاولى. وقد سعى مندوب انكلترا اورمسبي غور، عند حديثه في هذه المسألة، الى تصوير القضية وكأن الدول المستعمرة كل ما يهمها هو تقديم الاستقلال لمستعمراتها باقصى سرعة ممكنة. وصرح هذا في كلمته التي القاها في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠ فقال: «ان السياسة الثابتة للمملكة المتحدة، وهذا شيء يميز جميع الحكومات الانكليزية، كما يبين التاريخ، تكمن في تسهيل حصول البلدان والشعوب المستعمرة على استقلالها باقصى سرعة ممكنة» * .

وكرس، بالدرجة الاولى، ممثلو البلدان الاشتراكية كلماتهم لفضح مناورة المستعمرين هذه. واظهر مندوبو بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، التي ذاقت طعم ثمار السياسة «التمدينية» للمستعمرين، اظهروا الحزم التام لوضع حد لنظام الحكم الاستعماري المخزي وساندوا بالاجماع الاقتراح السوفييتي.

وذكّر مندوب غانا كفيسون سيكي بانه «بالرغم من بيانات الدول المستعمِرة فان طريق الشعوب المستعمَرة الى الحرية غالبا ما تعترضها الشبهات والتشويشات والحروب الصغيرة التي غالبا ما تهدد السلام في العالم اجمع» **.

* «Official Records of the General Assembly, Fifteenth Session (part I), Plenary meetings», Vol. I, UN, New York, 1960, p. 673.

** Ibid., p. 676

وفضح ممثل جمهورية غينيا توري اسماعيل مزاعم ممثلي الدول المستعمرة القائلة بان شعوب ما تبقى من المستعمرات عاجزة عن الادارة الذاتية، وقال: «لقد اعلنا اكثر من مرة بان جميع الشعوب قادرة على تقرير مصيرها بنفسها شريطة ان تتمتع بالحرية... واذا كانوا يريدون الاقتناع أقادر الانسان على السير ام لا، أقادر على الركض ام لا، يجب قبل كل شيء تحطيم القيود التي تكبل ساقيه» * .

وحتى ممثل بلاد مثل الفيليبين التابعة للولايات المتحدة الاميركية سومولونغ صرح بان وفده «سيسترشد بمبادئ مؤتمر باندونغ الذي وعدت فيه بلدان آسيا وافريقيا الاستمرار في النضال ضد الامبريالية مهما كان قناعها وباي شكل كان...» ** .

ان مجرى نقاش هذه المشكلة في هيئة الامم المتحدة كان بجوهره هزيمة كبرى لكتلة المستعمرين. ولو ان مشروع البيان السوفييتي القائل بمنح الاستقلال التام لجميع الشعوب لم يجر تبنيه من جراء مناورات الدول المستعمرة وحلفائها في الكتل العدوانية، فان الجمعية العمومية اقرت باغلبية الاصوات الساحقة مشروع البيان الذي قدمته وفود ٤٣ بلدا آسيويا وافريقيا. وبالرغم من ان مشروع البيان كان يتضمن عددا من نواقص، الرئيسي منها عدم الاشارة فيه الى المدد الملموسة لمنح الاستقلال للمستعمرات، فانه تضمن على السواء استنكار نظام الحكم الاستعماري والاشارة الى ان

* «Official Records of the General Assembly, Fifteenth Session (part I), Plenary meetings», Vol. I, p. 679.

** Ibid., p. 684

الدول المستعمرة ملزمة بمنح الاستقلال التام لجميع الشعوب دون اية تحفظات. ان هذا البيان بمثابة وثيقة اتهام لنظام الحكم الاستعماري المخزي، وهو عبارة عن انتصار كبير لسياسة ودبلوماسية الاتحاد السوفييتي الذي كان المبادر بطرح هذه المسألة في هيئة الامم المتحدة، وكذلك انتصار للبلدان الاشتراكية الاخرى وللدول المستقلة الفتية التي دعمت بفعالية الوفد السوفييتي.

ولقد نشأ في الجلسات العامة للجمعية العمومية ميزان للقوى لم تجرأ الدول المستعمرة معه القيام جهارا ضد البيان، واضطرت على الامتناع عن التصويت. وكان موقف وفد الولايات المتحدة الاميركية موقف تملق ورياء بصورة خاصة، الامر الذي اعترف به فيما بعد حتى عضو وفد الولايات المتحدة الاميركية في هيئة الامم المتحدة والعضو في مجلس الشيوخ اوين مورزي. فقد صرح لمراسل وكالة «اسوشييتد برس» في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٦١ بان الولايات المتحدة، بتصويتها في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العمومية في الخريف الماضي، وصمت نفسها بوصفها مناصرة للاستعمار.

كما قيل اعلاه فان بلدانا كثيرة احرزت السيادة السياسية لا تزال بعيدة عن الاستقلال الاقتصادي. فضلا عن ذلك ففي عدد من الاحوال يكون استقلالها السياسي غير تام كذلك ومبتور. ما هو اذن اصح طريق يجب ان تختاره هذه البلدان من اجل ان تحرز السيادة السياسية والاقتصادية التامة؟

لقد أُكد في تصريح اجتماع موسكو لممثلي الاحزاب الشيوعية والعمالية لعام ١٩٦٠ بان البلدان التي احرزت الاستقلال

السياسي تستطيع تحقيق انبعاثها الوطني فقط عن طريق النضال الحازم ضد الامبريالية وبقايا الاقطاعية. والشرط الضروري لحل هذه المهمة حلا ناجحا في المرحلة الراهنة هو توحيد جميع القوى الوطنية للامة في جبهة وطنية ديموقراطية موحدة.

فقد جاء في التصريح: «ان توطيد الاستقلال السياسي، واجراء التحويلات الزراعية في مصلحة الفلاحين، وتصفية بقايا الاقطاعية و آثارها، واستئصال السيطرة الاستعمارية الاقتصادية من جذورها، والتضييق على الاحتكارات الاجنبية في الاقتصاد وازاحتها منه، وانشاء صناعة وطنية وتطويرها، ورفع مستوى حياة السكان، واشاعة الديموقراطية في الحياة الاجتماعية، وانتهاج سياسة خارجية سلمية مستقلة، وتطوير التعاون الاقتصادي والثقافي مع البلدان الاشتراكية والبلدان الصديقة الاخرى ــ ان كل هذه المهمات الوطنية الديموقراطية العامة تشكل الصعيد الذي يمكن ان تتحد على اساسه، وهي تتحد بالفعل، في البلدان المتحررة، القوى التقدمية للامة».

ان البلدان النامية تستطيع ان تذود عن استقلالها السياسي وتعززه فقط في حالة نيل شعوبها جميع الحقوق والحريات، ومساهمتها بنشاط في ادارة الدولة. مثل هذه الامكانيات تنفتح امام شعوب هذه البلدان على سبيل نشوء وتطور دولة الديموقراطية الوطنية.

في الوضع التاريخي الراهن الذي يُحدد، اكثر فاكثر، بسياسة البلدان الاشتراكية، تتكون ظروف دولية وداخلية ملائمة لنشوء دول مستقلة ديموقراطية وطنية. وبمعونة البلدان الاشتراكية تحوز الدول الفتية ذات السيادة على امكانية التعزيز المطرد لاستقلالها السياسي والاقتصادي، والنضال ضد الاحتكارات الامبريالية والكتل العسكرية، وفي سبيل تصفية القواعد الحربية الواقعة على اراضيها،

وضد الاشكال الجديدة للسياسة الاستعمارية لدى الاحتكارات الاجنبية وحكوماتها، وضد الانظمة الدكتاتورية التي تغرسها هذه الاحتكارات، واجراء الاصلاحات الزراعية وتحويلات ديموقراطية اخرى. ونضالها في سبيل تصفية الحكم الاستعماري تصفية تامة، وسياسة الحياد التي تنتهجها دول فتية مستقلة كثيرة، مرتبطان ارتباطا وثيقا مع النضال ضد شن حرب امبريالية وفي سبيل التعايش السلمي.

ان النهوض العارم لحركة التحرر الوطني في المرحلة الثالثة من الازمة العامة للرأسمالية ترغم المستعمرين، اكثر فاكثر، على الجوء الى اساليب واشكال جديدة اكثر تسترا لاستعباد ونهب شعوب البلدان المستعمَرة والتابعة، وشعوب البلدان الفتية ذات السيادة على حد سواء، بغية الابقاء على المواقع القديمة في اقتصاد هذه البلدان واحتلال مواقع جديدة. وهذا لا يعني ان المستعمِرين قد تخلوا عما يسمى بالاساليب الكلاسيكية للنهب والقرصنة الاستعماريين. فمن الاصح القول ان السياسة الاستعمارية المعاصرة وتطبيقها العملي هما تشابك فريد من نوعه لكافة الاساليب الممكنة للاستثمار الاستعماري.

جاء في برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي بهذا الخصوص ما يلي: «يستخدم الاستعماريون كل الوسائل (الحروب لاجل المستعمرات، الكتل الحربية، المؤامرات، الارهاب، النشاط التخريبي، الضغط الاقتصادي، الرشوة) ليبقوا البلدان التي تحررت تحت سلطتهم وليجعلوا الاستقلال المكتسب استقلالا شكليا او ليحرموها من استقلالها» * .

---

* «وثائق المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي»، ص ٣٥٣.

ما هي اذن الاساليب والطرائق التي يستخدمها الامبرياليون لبلوغ اهدافهم؟

ان الامبرياليين لم يتخلوا عمليا ولا عن اسلوب من الاساليب القديمة، ولو انه غالبا ما يتأتى عليهم الآن حجب طابعها النهبي المفضوح. فاذا كانت الحروب في زمن الفتوحات الاستعمارية تشن بغية استعباد السكان الاصليين وتحويل بلدانهم الى مستعمرات، وفي بدء مرحلة الامبريالية ــ من اجل اعادة تقسيم العالم الذي تم تقسيمه، ففي الوقت الراهن تشن «الحروب القذرة لاجل المستعمرات»، علاوة على هذا، بغية منع الشعوب المناضلة في سبيل استقلالها السياسي والاقتصادي من احراز الحرية. ويرافق الحروب التي تشن لاعادة الحكم الاستعماري النهب والاضطهاد المباشر والتدميرات وابادة السكان الاصليين، اي انها تشن باستخدام جميع الاساليب الاستعمارية القديمة.

والحرب النموذجية لاعادة الحكم الاستعماري كانت حرب هولندا ضد الشعب الاندونيسي التي استغرقت ثلاث سنوات. وقد حصل المستعمرون الهولنديون في حربهم هذه على المساعدة، بما فيها المساعدة العسكرية، من جانب المستعمرين الانكليز. والحرب المماثلة كانت حرب الامبرياليين الفرنسيين في الهند الصينية، مع الدعم من جانب الولايات المتحدة الاميركية، هذه الحرب التي رافقها ايضا عنف ونهب وتدميرات فاقت الوصف. ولم تكن اقل قساوة في اساليبها وطرائقها الحرب الاستعمارية التي خاضها المستعمرون الفرنسيون في الجزائر، والتي قتل في مجراها من كلا الطرفين او فقد حوالي مليون انسان.

في عام ١٩٥٦ قام المستعمِرون الانكليز والفرنسيون ردا على تأميم قناة السويس بمحاولة شن حرب من اجل اعادة الحكم الاستعماري الى مصر. وقد مهدت انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية لهذا بتطبيق عدة عقوبات اقتصادية ضد مصر. ففي انكلترا جمدت على الفور ودائع مصرية تبلغ قيمتها ١٢٠ مليون جنيه استرليني، وفي الولايات المتحدة الاميركية جمدت ودائع قيمتها ٥٠ مليون دولار، وفي فرنسا جمدت ودائع في البنوك الفرنسية بهذه القيمة تقريبا. وقد رفعت الاحتكارات الانكليزية والاميركية والفرنسية كثيرا اجرة البواخر التي تشحن حمولات للموانئ المصرية، واستدعت من مصر مرشديها واختصاصيين فنيين آخرين. وبما ان هذه الاجراءات لم تفعل الفعل المرغوب فيه لجأ المستعمرون الى اسلوبهم القديم المحبب ـ الحرب الاستعمارية. وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ بدأ العدوان الانكلو ـ فرنسي ـ اسرائيلي على مصر.

وساهمت الولايات المتحدة الاميركية مساهمة مكشوفة في عمل آخر من القرصنة هو انزال الجيوش في لبنان والاردن في تموز (يوليو) ١٩٥٨ بغية تحضير العدوان على العراق حيث جرت نضالات معادية للامبريالية. ولم يدرأ وقوع حرب استعمارية جديدة في هذه المنطقة الا الاحتجاج الفعال الذي وجهه الاتحاد السوفييتي. وكانت الولايات المتحدة الاميركية بالذات هي الملهم الرئيسي لمحاولة اعادة الحكم الاستعماري الى الكونغو، والمنظم للتدخل ضد كوبا الثورية.

ان كل هذا يدحض الاسطورة التي الفتها الدعاية الاميركية والقائلة بان الولايات المتحدة الاميركية لم يسبق لها ان انتهجت

سياسة استعمارية. لقد سمى لينين بحق الحرب الاميركية الاسبانية عام ١٨٩٨ بالحرب الاولى لاعادة تقسيم العالم الذي كان قد تم اقتسامه الى ذلك الوقت. وحتى قبل ذلك كانت قد اسست في الولايات المتحدة الاميركية سنة ١٨١٦ «الجمعية الاستعمارية الاميركية»، التي كان شغلها الشاغل ابادة ونهب وتخريب شعوب افريقيا. ووضعت هذه الجمعية، على الاخص، بداية استعمار ليبيريا من قبل الولايات المتحدة الاميركية.

ونفس هذه الاساليب، تقريبا، طبقها الامبرياليون الاميركيون في السنوات التالية كذلك، مستخدمين جهارا قواتهم المسلحة. وتجلى هذا بشكل ساطع، على الاخص، في الموقف تجاه بلدان اميركا اللاتينية.

اليكم ما كتبه بهذا الخصوص، مثلا، الجنرال ماجور في مشاة البحرية الاميركية سميدلاي باتلر الذي اشترك، تقريبا، في جميع العمليات الاستعمارية للولايات المتحدة الاميركية في بلدان اميركا الوسطى: «سنة ١٩١٤ ساعدت على ضمان المصالح النفطية الاميركية في المكسيك وخصوصا في منطقة تامبيكو. وساعدت على تحويل هايتي وكوبا الى اماكن ملائمة لفتيان «نيشنال سيتي بنك»... وساعدت على تطهير الطريق لبنك الاخوان براون الدولي في سنوات ١٩٠٩— ١٩١٤ في نيكاراغوا. وساعدت على ضمان مصالح السكر الاميركية في جمهورية الدومنيكان عام ١٩١٦. وساعدت على تحويل هندوراس الى مصدر ربح لشركات الفواكه الاميركية عام ١٩٠٣... نحن — مشاة البحرية — تعرف افعالنا قارات ثلاث»*.

* حسب: Paul Johnson, The Central-American Crisis. «New Statesman», January 20, 1961, p. 82.

تستخدم الولايات المتحدة الاميركية في سياستها الاستعمارية الحالية اساليب اكثر تقنعا، وبشكل رئيسي اساليب الاستعباد الاقتصادي والمالي لشعوب المستعمرات والبلدان التابعة. فقد اقامت الولايات المتحدة الاميركية في السنوات الاربعين الاخيرة بمعونة هذه الاساليب «امبراطورية استعمارية غير منظورة» هائلة الاتساع. وفي هذا تكمن الخاصة الرئيسية للحكم الاستعماري الاميركي. ووصف جوهرلال نهرو في حينه هذه الخاصة وصفا صائبا جدا.

لقد كتب نهرو في رسالة وجهها الى ابنته في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣ فقال: «لا تفكري وكأن امبراطورية الولايات المتحدة مقصورة على جزر الفيليبين. من حيث المظهر هي المستعمرة الوحيدة التي تملكها، ولكن الولايات المتحدة مراعاة منها لتجربة وصعوبات الدول الامبريالية الاخرى، اتقنت الاساليب القديمة. فهي لا تجشم نفسها عناء ضم اي بلد على الطريقة التي ضمت بها انكلترا الهند؛ فالشيء الذي يهمها المنفعة فقط، ولهذا فهي تسعى جهدها لوضع ثروات البلد تحت اشرافها... وهكذا، وبدون متاعب او اصطدامات كبيرة مع النزعة القومية النشيطة تشرف على البلد وتنال حصتها من ثرواته. وهذا الاسلوب الماكر يسمى بالامبريالية الاقتصادية. وهذه الامبريالية لا ترينها على الخارطة... هذه هي الامبراطورية غير المنظورة التي تمتلكها الولايات المتحدة الاميركية»* .

ومنذ ذلك الوقت وسّعت الولايات المتحدة الاميركية بشكل ملحوظ حدود «امبراطوريتها الاستعمارية غير المنظورة»، وتسعى

---

* حسب: ل. ناتاراجان. من هيروشيما الى باندونغ. استعراض للسياسة الاميركية في آسيا، موسكو، ١٩٥٦، ص ص ١٦ – ١٧.

بكل الاساليب للاحتفاظ بها. وليس غريبا ان تعمل الولايات المتحدة الاميركية دائما، تقريبا، جبهة واحدة مع الدول الاستعمارية الاخرى سواء في هيئة الامم المتحدة ام في الهيئات العالمية الاخرى (اليونيسكو، ومنظمة المؤن والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة وغيرهما).

ان الاتساع العارم لحركة التحرر الوطني في المرحلة الثالثة من الازمة العامة للرأسمالية يرمز الى انهيار السياسة الاستعمارية القديمة للامبريالية مع اساليبها المفضوحة للنهب والقرصنة. وقد اضطر الى الاعتراف بهذا الآن حتى المدافعون عن الامبريالية. مثلا، ان مجلة «انترناشنال افيرز» في حديثها عن فشل الغرب في البلدان العربية كتبت في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ تقول: «لقد انحط الغرب كليا من ناحية معنوية في اعين العرب. فهم ينظرون اليه نظرتهم الى الامبريالي الضاري المستعد دوما للانقضاض على الآسيويين والافريقيين العزل...»

ويتضمن المقال نفسه اعترافا بان النجاح الآن لا يرافق دائما اساليب مغازلة الاقليات القومية بغية الاطاحة بالحكومات غير المرضي عنها، والتواطؤ مع الاقطاعيين وشيوخ العشائر وما الى ذلك. فهذه البلدان، يقول المقال، «بلغت ذلك الوضع الذي لم يعد من الممكن فيه سوقها من الخارج. ولم تعد هناك كذلك القوى الداخلية التي يمكن استخدامها بسهولة ضد حكوماتها... لقد قضي على الحكم المطلق وقوضت سلطة شيوخ العشائر منذ زمن بعيد جدا... وتلقنت جماعات الاقليات القومية الدرس القائل بانه من الخطر عليها، ومن غير المفيد

في آخر الامر، بناء الآمال على نيل المساعدة من الخارج في النضال ضد الاكثرية»*.

وقد اضطر المستعمرون الى القول بان شعوب المستعمرات والبلدان التابعة لم تعد الآن تعاني من الخوف امام الاستعراضات العسكرية والتهديدات باستعمال القوة، هذه الاساليب التي طبقها الامبرياليون بنجاح كبير في الماضي.

كتبت المجلة ذاتها تقول: «منذ زمن ليس ببعيد كان ارسال البارجة الحربية الى الجزء الشرقي من البحر الابيض المتوسط او الى الخليج الفارسي كافيا للارغام على قبول اي مطلب لاية حكومة من حكومات الغرب؛ ولكن عندما قام الاسطول السادس في تموز (يوليو) ١٩٥٨ بالطواف قرب شواطئ لبنان، وصفت جريدة مصرية هذه المناورات وصفا جريئا بقولها انها تمثيلية في شارع برودفيي. وحتى انزال الجيوش في لبنان والاردن لم يترك عند العرب ذلك الاثر الكبير الذي كان متوقعا...»**

كل هذا يرغم المستعمرين في الوضع الراهن على تطبيق الاساليب القديمة باقنعة جديدة، الامر الذي يمكّنهم من استخدام هذه الاساليب استخداما اكثر اتساعا. مثلا، اذا كانت بلدان المتروبول تقوم في السابق، قبل عصر الامبريالية، بالنهب المنتظم لشعوب المستعمرات بمعونة التبادل غير المتكافئ في مستعمرات«ها» فقط، ففي الوقت الراهن تحاول الاحتكارات الامبريالية ان تنهب بصورة منتظمة بمعونة هذا الاسلوب جميع البلدان المتخلفة اقتصاديا.

* «International Affairs», January 1959, p. 1, 3.

** Ibid., p. 4.

تشرف احتكارات الدول الامبريالية اشرافا تاما، تقريبا، على التجارة الخارجية لبلدان كثيرة في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، التي تتكون صادراتها، كقاعدة، من نوع او نوعين من المواد الخام او المؤن. وهذا الواقع يتيح للاحتكارات فرصة حبك مختلف الدسائس: فتارة تقوم بالشراء الواسع للمواد الخام «الستراتيجية» والمواد الخام الاخرى والمؤن، وتارة، بالعكس، تخفض تخفيضا حادا المشتريات، مسببة بذلك هبوطا في الاسعار. وكانت من نتيجة مناورات السوق هذه، مثلا، تذبذب اسعار بضائع البلدان المتخلفة في السوق الرأسمالية العالمية في سنوات ١٩٥١ — ١٩٥٣. وبالنتيجة نهبت من هذه البلدان مليارات الدولارات. فالاسعار السنوية الوسطية على الكاوتشوك (لقاء ١٠٠ رطل انكليزي) هبطت من ٥٢ دولارا عام ١٩٥١ الى ٢٢ دولارا عام ١٩٥٣؛ وسعر القصدير من ١٣٠ الى ٨٩ دولارا؛ وسعر الصوف من ١٣٥ الى ٧٦ دولارا؛ القطن من ١٠٠ الى ٤٤ دولارا؛ السكر من ٥,٦٧ الى ٣,٤١ دولارات؛ الجوت (مقابل الطن الواحد) من ٣٤٥ الى ١٨٠ روبية * وهكذا دواليك.

وهذا الانخفاض الحاد في الاسعار لم ينجم فقط عن ان الاحتكارات الاميركية والانكليزية انشأت عام ١٩٥١، بالصلة مع الحرب الكورية والاشتداد العنيف في سباق التسلح، احتياطات في المواد الخام الستراتيجية، وخفضت في السنوات التالية تخفيضا كبيرا المشتريات، وانما نجم كذلك عن السياسة المعينة الرامية الى التخفيض المصطنع لاسعار البضائع في البلدان النامية ورفع اسعار البضائع التي تصدرها الاحتكارات الاجنبية لهذه البلدان. واستمر

* «International Financial Statistics», September 1954, p. 22, 25

تخفيض اسعار بضائع البلدان النامية بعد سنة ١٩٥٣ كذلك. ففي سنة ١٩٥٧ وحدها، مثلا، خسرت هذه البلدان نتيجة لهبوط الاسعار في السوق الرأسمالية العالمية على المواد الخام والمؤن حوالي ٤ مليارات دولار* ، وهذا المبلغ يزيد بكثير عن «مساعدة» الولايات المتحدة الاميركية لجميع البلدان النامية في تلك السنة.

والعامل الهام والفعال الذي يؤثر على السياسة الاقتصادية للدول الاستعمارية واحتكاراتها تجاه البلدان النامية هي سياسة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى التي تقدم المساعدة المنزهة والمساندة لكل من يناضل في سبيل احراز وتعزيز استقلاله السياسي والاقتصادي.

لقد جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي الى مؤتمر الحزب العشرين ما يلي: «ان واقع وجود الاتحاد السوفييتي وبلدان المعسكر الاشتراكي الاخرى بحد ذاته، واستعدادها لتقديم المساعدة للبلدان المتخلفة في تطورها الصناعي بشروط المساواة في الحقوق والمنفعة المتبادلة هو حاجز جدي يعترض طريق السياسة الاستعمارية. فالامبرياليون لم يعد بمستطاعهم النظر الى البلدان المتخلفة فقط من وجهة نظر امكانية ابتزاز الحد الاقصى من الارباح. انهم مضطرون على التنازل في علاقاتهم المتبادلة معها».

ان تشيستر بوولز النائب السابق لوزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية في تعبيره عن قلق الدوائر الحاكمة في بلاده فيما يتعلق بنجاحات سياسة الاتحاد السوفييتي ازاء البلدان المتخلفة اقتصاديا

---

* حسب: «International Financial Statistics», January 1959.

كتب في كتابه المدعو «في عشية تغيرات سياسية كبرى» يقول: «تستحيل مواجهة هذا التحدي عن طريق توسيع العلاقات الاجتماعية وتشديد الحرب السيكولوجية...، فشعوب اميركا اللاتينية وآسيا وافريقيا والشرق الاوسط ستكوّن رأيها فينا وستعتمد علينا ام ستنزع ثقتها منا ليس حسب ما تسمعه من التشدق عن حقوق الانسان، بل حسب ما عملنا او ما لم نستطع عمله لتوسيع هذه الحقوق سواء على صعيد بلادنا الخاص او بالنسبة للعالم اجمع»*.

ان الدول الاستعمارية برئاسة الولايات المتحدة الاميركية تبذل جهودا يائسة لتبقي في ايديها ، بمعونة الاساليب والاشكال الجديدة، على روافع الاشراف الاقتصادي والنفوذ السياسي في بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، ولتحتفظ بمواقعها في هذه البلدان، وكذلك للاستيلاء على مواقع جديدة. وبالرغم من ان الاساليب القديمة تخلي المكان في هذه العملية للاساليب الجديدة فان جوهر سياسة الامبريالية يبقى نفسه: النهب المنتظم لشعوب البلدان النامية والمستعمرات بغية ابتزاز الارباح الطائلة.

ومع اشتداد الصراع بين الدول الامبريالية والقوى المعادية للاستعمار، واقتراب وقت التصفية النهائية للحكم الاستعماري، يتغير تكتيك الدول المستعمِرة. ويضطر الامبرياليون، اكثر فاكثر، الى الجمع بين اساليب السيطرة المباشرة واساليب اكثر مرونة للاخضاع السياسي غير المباشر، مع المحافظة على التبعية الاقتصادية.

* Chester Bowles, The Coming Political Breakthrough, New York, 1959, p. 18-19.

واكتسب تصدير الرأسمال الذي يميز كل عصر الامبريالية، اهمية خاصة في الوقت الراهن. فهذا التصدير لا يتحقق من اجل الحصول على الارباح فقط، وانما لاغراض اخرى كذلك، وعلى الاخص، لكي يضمن للاحتكارات الظروف الاكثر ملاءمة لاستغلال البلدان النامية وابقائها في نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي حتى بعد احرازها الاستقلال السياسي. وطبقا لهذه المهمات تغيرت اشكال تصدير الرأسمال واهم صبح ا هذه الاشكال شكل رأسمالية الدولة الاحتكارية (القروض والتسليفات الحكومية، مختلف انواع «المساعدة» الحكومية الخ.).

اقامة انظمة الصنائع وفرض المعاهدات غير المتكافئة وجر البلدان الى الكتل والاحلاف الحربية — ان اعمال المستعمرين هذه مع اعمال الاستفزازات المباشرة والعدوان والمؤامرات والقتل، تستهدف النضال ضد حركة التحرر الوطني في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية.

وانتشر انتشارا واسعا بعد الحرب العالمية الثانية تسخير مختلف الهيئات السياسية والاقتصادية والثقافية والمالية العالمية (هيئة الامم المتحدة واجهزتها، البنك الدولي للانشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي الخ.) لخدمة مصالح السياسة الامبريالية.

واحد الاساليب الاكثر تقنعا التي يطبقها المستعمرون الجدد بعد الحرب العالمية الثانية هو منح الاستقلال السياسي للمستعمرات مع الاحتفاظ بالمواقع الاقتصادية الاساسية في ايدي بلدان المتروبول السابقة.

والرد المباشر على اتساع حركة التحرر الوطني بعد الحرب هو اساليب ما يسمى بالاستعمار الجماعي.

واخيرا تنبغي الاشارة خصوصا الى مختلف مشاريع وبرامج «مساعدة» البلدان النامية التي تختفي وراءها مختلف مناورات الدول الامبريالية في سياستها الاستعمارية الجديدة.

ان الاحتكارات الاميركية والانكليزية وحكومتي الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا اللتين تحرسان مصالح هذه الاحتكارات تحقق السياسة الاستعمارية بتفنن كبير. وتساهم بشكل نشيط في استنباط اساليب جديدة للسياسة الاستعمارية حتى الهيئات التشريعية في الدول الامبريالية. مثلا، نشرت لجان مجلس الشيوخ الاميركي، في عامي ١٩٥٩ – ١٩٦٠ فقط، اكثر من ٢٥ تقريرا تتعلق بمختلف اوجه السياسة الاستعمارية الاميركية («السياسة الخارجية للولايات المتحدة في آسيا»، «المشاكل الاقتصادية العالمية وتأثيرها على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية»، «السياسة والتبعية المتبادلة للعلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الاميركية واميركا اللاتينية» وغيرها). وتستهدف هذه التقارير تصحيح «اخطاء» حكومة الولايات المتحدة الاميركية والايغاز باشكال واساليب اكثر «جاذبية» للتغلغل في البلدان النامية وفي المستعمرات وباساليب «الظفر بعطف» سكانها؛ ويمكن للمرء ان يجد فيها توصيات بكيفية تصفية الاعمال «الهدامة» الموجهة ضد مشاريع الولايات المتحدة الاميركية الخ.

وتنشر مثل هذه الوثائق في انكلترا على شكل «الكتب البيضاء» للحكومة، وتقارير سنوية للجنة الاستشارية ل«مشروع كولومبو» الخ.. وفي آذار (مارس) ١٩٦٠ نشر في فرنسا تقرير خاص اعدته سكرتارية الحكومة هو «مساعدة البلدان المتخلفة».

وتنشر بانتظام مختلف المواد والتقارير حول تقديم «المساعدة» للبلدان النامية منظمات مثل الرابطة الاقتصادية الاوروبية («السوق

المشتركة»)، ومنظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي* ، والمنظمة التي حلت محلها وهي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** وغيرها.

وتحاول الحكومات الامبريالية بمساعدة جميع هذه الوثائق الاعلان عن «سخاء» الغرب ازاء البلدان النامية والحط من قدر المساعدة المنزهة بالفعل التي يقدمها الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى. غير ان هذه الوثائق تتضمن جملة من الاعترافات الموضوعية التي تشهد على ان الكثير من رجالات السياسة والاقتصاديين في الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا بدأوا يقدرون بتعقل اكبر السياسة الاستعمارية لحكوماتهم بالصلة مع تغير ميزان القوى في مصلحة السلم والاشتراكية.

ان نشاط جميع اجهزة الدعاية في الدول الرأسمالية مكرس للدفاع عن مصالح الاحتكارات. ويحرس السياسة الاستعمارية للاحتكارات الجهاز الدبلوماسي التابع للدول الاستعمارية الموجود في البلدان النامية وفي مختلف المنظمات الاقتصادية والسياسية العالمية، بما في ذلك هيئة الامم المتحدة، كما تحرسها المؤسسات الخاصة وفرق المبشرين ورجالات الثقافة والعلم وهلمجرا.

وهكذا، ففي تقرير لجنة مجلس الشيوخ الاميركي المختصة بالشؤون الخارجية «السياسة الخارجية للولايات المتحدة في آسيا»

---

* «The Flow of Financial Resources to Countries in Course of Economic Development, 1956-59, OEEC, Paris, 1961

** «The Flow of Financial Resources to Countries in Course of Economic Development in 1960», OECD, Paris, 1960; «The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961» (Note by the Secretariat of OECD), Paris, March 14, 1963.

الذي نشر في واشنطن في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ أُكد على ضرورة تأسيس جهاز دبلوماسي قادر على تحقيق المبدأ الجديد: «الدبلوماسية في الاعماق». بهذه المناسبة ينصحون الدبلوماسيين الاميركيين بـ«اقامة اتصالات ليس فقط مع الجماعات السياسية والاجتماعية الموجودة اليوم في السلطة، وانما كذلك مع الجماعات التي من المحتمل ان تأتي الى السلطة غدا». وفي نفس الوقت اضطر واضعو التقرير الى الاعتراف بانه«لا يكفي النظر الى البلدان الآسيوية بوصفها حصنا ضد الشيوعية بالدرجة الاولى». فهم يكتبون قائلين: «مثل هذا الموقف السلبي يثير العداء من جانب اكثرية الآسيويين، بل انه يرغم حتى الناس المحافظين في آرائهم على اعتبار اننا نركز تركيزا زائدا عن حده على الخطر الشيوعي».

ان هذا الاعتراف البليغ للغاية يشهد على ذلك الانطباع الذي تتركه عند شعوب البلدان النامية السياسة الشريفة والمحبة للسلم التي ينتهجها الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى. ولهذا بالذات اضطرت الدول الاستعمارية ليس فقط الى تغيير الطرق والاساليب القديمة، وانما الى تمويه وحجب الاساليب والسبل الجديدة في السياسة الاستعمارية.

في الاقسام التالية ستقام بمحاولة لتصنيف وتحليل الاساليب الجديدة والحديثة للغاية في السياسة الاستعمارية للدول الامبريالية الاساسية في مرحلة ما بعد الحرب. وبهذا الخصوص ينبغي القول سلفا، بان عددا من الامثلة والوقائع الواردة ادناه لم تعرض حسب اوقاتها ولا حتى حسب اهميتها، وانما حسب ضرورة توضيح هذا الاسلوب او ذاك وهذه الطريقة او تلك من اساليب وطرائق السياسة الاستعمارية المعاصرة وتطبيقها العملي.

١

تصدير الرأسمال
بوصفه اسلوبا للسياسة الاستعمارية

لا يزال تصدير الرأسمال (الخاص والحكومي) باقيا احد الاساليب الاساسية لاستعباد ونهب نهبا منتظما المستعمرات والبلدان التابعة والدول الفتية المستقلة على السواء. وفي نهاية الامر هو الذي يحدد الامكانية للاحتكارات والحكومات الامبريالية لكي تطبق بهذا النجاح او ذاك الاساليب الاخرى في السياسة الاستعمارية.

ترمي الاهداف الاساسية لتصدير الرأسمال الى توسيع الاسواق، واستخدام الخامات والقوة العاملة الرخيصة، والحصول على اعلى معدل من الارباح.

كان لينين قد كتب في حينه بانه «لا يوجد في المستعمرات رأسمالها او تقريبا لا يوجد»*. وهذا الحكم اللينيني يمكن تطبيقه في الوقت الراهن ايضا، على الاقل، تجاه الكثير من المستعمرات والبلدان التي احرزت استقلالها السياسي حديثا. وهذا الواقع بالذات فتح امام الاحتكارات الاجنبية، خصوصا قبل ظهور المنظومة الاشتراكية العالمية، مجالات واسعة لتصدير الرأسمال الى هذه البلدان. وبما ان بلدانا فتية كثيرة سلكت طريق التصنيع فان حاجاتها

* لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٣٠، ص ٣٦.

للتوظيفات ازدادت ازديادا كبيرا. ويعتبر المدير السابق لـ«مشروع مارشال» بول غوفمان الذي يترأس حاليا الصندوق الخاص في هيئة الامم المتحدة، يعتبر بان هذه البلدان ستحتاج في السنوات العشر الجارية ما لا يقل عن ٣٠ مليار دولار من المصادر الخارجية*. فالهند مثلا يلزمها لتحقيق المشروع الخماسي الثالث على الاقل ٢٥ مليار روبية تأتي من الخارج، هذا وحسب شهادة الجريدة الهندية «دلهي تايمز» ستتوقف الهند على توفر المساعدة الاجنبية لدرجة اكبر من توقفها في فترة المشروع الخماسي الثاني.

ويلاحظ في ميدان تصدير الرأسمال، اكثر من جميع الميادين الاخرى، تنافس حاد وصراع بين الاحتكارات. فمن المعلوم انه لغاية بدء الحرب العالمية الثانية كانت انكلترا تحتل المكان الرئيسي كمصدر للرأسمال. وكانت حصة الاحتكارات الانكليزية آنذاك اكثر من ٤٠٪ من جميع التوظيفات الخارجية، او اكثر بمرتين من توظيفات الولايات المتحدة الاميركية الخارجية. ولكن حتى في مجرى الحرب العالمية الثانية تغيرت اللوحة تغيرا بالغا. فالولايات المتحدة الاميركية، اذ استغلت صعوبات انكلترا وفرنسا اثناء الحرب وكذلك في السنوات الاولى بعد الحرب، زحزحتهما بصورة ملحوظة في ميدان التوظيفات الخارجية. واضطرت انكلترا الى بيع قسم من توظيفاتها الخارجية الى الولايات المتحدة كتسديد للديون المتراكمة عليها وقت الحرب. وخفض هبوط القيمة الفعلية للجنيه الاسترليني لدرجة كبيرة كذلك القيمة الاسمية للتوظيفات الانكليزية في الخارج.

---

* «Washington Post and Times Herald», 21. IV. 1959.

واضطرت الى تصفية قسم من توظيفاتها الخارجية فرنسا وبلجيكا وهولندا، اما المانيا واليابان وايطاليا فقد خسرت تقريبا جميع رؤوس اموالها في الخارج من جراء هزيمتها في الحرب، هذا والقسم الاكبر منها وقع في ايدي الاحتكارات الاميركية التي زادت توظيفاتها الخارجية في سنوات الحرب وحدها ٥ مليارات دولار. بالنتيجة كانت الولايات المتحدة الاميركية لغاية عام ١٩٤٥ قد تقدمت الى المكان الاول في العالم من حيث مقادير التوظيفات الخارجية.

توظيفات البلدان الرأسمالية في الخارج عام ١٩٤٥*

	بملايين الدولارات الاميركية	النسبة المئوية للحاصل
الولايات المتحدة . . .	١٦٨٠٠	٣٨,٥
انكلترا	١٣٩٦٠	٣٢,٠
هولاندا	٢٤٠٠	٥,٧
فرنسا	١٦٧٠	٣,٨
البلدان الاخرى	٨٧٥٠	٢٠,٠
الحاصل	٤٣٥٨٠	١٠٠,٠

على هذا النحو فقدت انكلترا الاولية العالمية في ميدان التوظيفات الاجنبية. مع هذا فان الاحتكارات الانكليزية تنال الآن

* C. Lewis, The United States and Foreign Investment Problems, Washington, 1948, p. 292, 294, 296.

ايضا ارباحا طائلة من الرأسمال الذي وظفته في الخارج. وبموجب المعطيات التي نشرها البنك الانكليزي فان القيمة الاسمية لتوظيفات انكلترا الخاصة في الخارج لعام ١٩٥٧ بلغت ٢١٠٢ مليون جنيه استرليني.

ينبغي التذكر ان البنك الانكليزي في هذه الحالة لم يقصد الا تلك الشركات التي تفعل في الخارج على الاخص، ولهذا فان شركات انكليزية كثيرة تساهم في حصة كبيرة في الخارج بشكل اسهم استثنيت من الحساب . ولم تحسب كذلك شركات التأمين وشركات بناء السفن.

بالتالي فان المعطيات الواردة اعلاه خُفضت تخفيضا كبيرا سواء فيما يتعلق بالمبالغ العامة للتوظيفات او فيما يتعلق بالارباح. حتى لو حكمنا بموجب تقارير الحكومة الانكليزية عن حالة ميزان الدفع والمنشورة عادة في «الكتاب الابيض» فان الدخل من التوظيفات فيما وراء البحار في فترة ما بين ١٩٥٥ - ١٩٥٧ مثلا، بلغ وسطيا ٣٥٨ مليون جنيه استرليني في السنة، مما يزيد ١,٦ مرة عن الرقم الذي اورده البنك الانكليزي. وبموجب حسابات الاقتصادي الانكليزي المعروف البروفيسور مورغن فان المبلغ العام للتوظيفات الانكليزية الخاصة المباشرة في الخارج قد بلغ حتى نهاية ١٩٥٥ ما لا يقل عن ٤ مليارات جنيه استرليني. ومن الضروري بالطبع ادخال التصحيحات اللازمة على المعطيات المتعلقة بالارباح ايضا.

يخص اكثر من ٧٠٪ من توظيفات انكلترا، بلدان الكومنولث والمنطقة الاسترلينية حيث تضمن الاحتكارات الانكليزية لنفسها بسهولة اكبر ارجاحا عالية وضمانات معينة من مخاطرة ممكنة.

تشهد على هذا المعطيات المتعلقة بتوزيع التوظيفات الانكليزية الخاصة في الخارج الواردة في اللوحة التالية:

توظيفات انكلترا في الخارج*
(بملايين الجنيهات الاسترلينية)

التوظيفات	عام ١٩٥٨	عام ١٩٥٩	عام ١٩٦٠
المجموع	٣٣٠	٣٤٤	٣٣٦
بما فيه ذلك:			
التوظيفات الخاصة المباشرة . . .	١٤٣,٥	١٨٨,٦	٢٣٧,٥
منها:			
في المنطقة الاسترلينية	٧٨,٨	١٠٠,١	١٤٩,٦
في كندا	٢٧,٥	٣٥,٩	٢٧,٥
في اوروبا الغربية	١٣,٨	١٩,٩	٢٤,٨
في الولايات المتحدة	١٠,٦	١٥,٥	١٥,٣
في البلدان الاخرى	١٢,٨	١٧,٢	٢٠,٣

بلغ مجموع التوظيفات الانكليزية الخاصة في الخارج حتى عام ١٩٦١، ٢٠ مليار دولار (حوالي ٧ مليارات جنيه استرليني). واثناء سنة ١٩٦١ زادت التوظيفات الانكليزية الخاصة في البلدان النامية فقط، دون حساب تجديد التوظيفات، ٤٠٠ مليون دولار أخرى**.

* «Board of Trade Journal», March 30, 1962, p. 674-679

** «The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961», p. 70.

ان تحليل التوزيع الجغرافي للتوظيفات الانكليزية يبين ان الرأسمال الانكليزي يحتفظ في عدد من المناطق باحد الاماكن الاولية بما في ذلك في البلدان التي نجحت بعد الحرب العالمية الثانية بانتزاع استقلالها السياسي من ايدي الامبريالية البريطانية. وهكذا فان الاحتكارات الانكليزية هي اكبر موظف لرؤوس الاموال في الهند، ففي عام ١٩٥٧ مثلا، بلغت حصتها هناك ٨١٪ من مجموع التوظيفات الاجنبية. ويحتل الرأسمال الانكليزي مركز الصدارة في اقتصاد جمهورية جنوب افريقيا ايضا. فبموجب معطيات بنك الاحتياط في جمهورية جنوب افريقيا في عام ١٩٥٦ اكثر من ٦٠٪ من مجموع التوظيفات الاجنبية في هذه البلاد كان يعود للاحتكارات الانكليزية (٥٢٣,٨ مليون جنيه استرليني من المبلغ العام ٧٦٢,١ مليون جنيه استرليني). وفي الوقت الراهن تبلغ التوظيفات الانكليزية ٨٦٥ مليون جنيه استرليني او حوالي ٦٢٪ من ١٤٠٠ مليون جنيه استرليني من الرأسمال الاجنبي الموظف في هذه البلاد*.

ومنيعة كفاية مواقع الرأسمال الانكليزي في استرالبا حيث كان يعمل لغاية حزيران (يونيو) ١٩٥٩ اكثر من ٤٠٠ شركة انكليزية وفروع لها. وحسب معطيات وزارة المالية في استراليا كانت حصة انكلترا عام ١٩٥٧ تزيد على ٧٠٪ من مجموع التوظيفات الاجنبية. ولكن في السنوات التي تلت اشتد بشكل ملحوظ تغلغل الرأسمال الاميركي في هذه البلاد. ففي ١٩٥٨ – ١٩٥٩ كانت التوظيفات الاجنبية المباشرة في استراليا تؤلف ١٨٩ مليون جنيه استرليني،

---

* المعطيات لعام ١٩٦٠. في سنة ١٩٦١ خرجت جمهورية جنوب افريقيا من الكومنولث.

ولحقيبة الاسهم ٢٧ مليون جنيه استرليني. ومن المبلغ العام للتوظيفات الخاصة الاجنبية في استراليا يعود حوالي ٦٥٪ للرأسمال الانكليزي و ٣٠٪ للاميركي.

وتملك انكلترا نصف جميع التوظيفات الاجنبية في باكستان ايضا. فبموجب المعطيات الرسمية المنشورة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ازدادت التوظيفات الاجنبية العامة في باكستان لفترة ما بين ١٩٥٦ الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩، ٤٤٧,٨ مليون روبية وبلغت ١٥٥٩ مليون روبية.

وتنمو المقادير المطلقة لتوظيفات الرأسمال الانكليزي في كندا كذلك التي لا تدخل، كما هو معلوم، في المنطقة الاسترلينية. فاذا كانت توظيفات الشركات الانكليزية في كندا تبلغ عام ١٩٥٦ ١٠٤٢ مليون دولار كندي، فانها زادت لغاية عام ١٩٦١ عن ١٢٥٠ مليون دولار. وتجدر الاشارة الى ان التوظيفات الانكليزية نمت في السنوات الاخيرة بصورة رئيسية في الصناعة النفطية الكندية*.

ويحتل الرأسمال الانكليزي مواقع متينة في عدد من بلدان الشرقين الادنى والاوسط، بصرف النظر عن الخسائر الهائلة التي تكبدها في هذه المنطقة نتيجة لصراع المزاحمة مع الرأسمال الاميركي. مثلا، كانت حصة الاحتكارات الانكليزية في العراق سنة ١٩٥٨ اكثر من ١٢ مليون دينا من المبلغ العام لمجموع التوظيفات الاجنبية البالغ قدره ١٤,٣ مليون دينار.

---

* يعود لشركة النفط الانكليزية «هادسون باي» حق احتكار التنقيب عن النفط والغاز واستخراجهما في مساحة قدرها ٤٤٠٠ اكر.

وكما اشير اعلاه فان الولايات المتحدة الاميركية هي المزاحم الرئيسي لانكلترا في ميدان تصدير الرأسمال. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية تقدمت الو لايات المتحدة الامير كية الى المكان الاول في العالم في ميدان تصدير الرأسمال، مزيحة بذلك انكلترا. فقد زاد الحجم العام للتوظيفات الامير كية المباشرة عام ١٩٤٥ عن ١٦ مليار دولار. وفي السنوات العشر بعد الحرب (١٩٤٦ - ١٩٥٦) ازداد مجموع توظيفات الولايات المتحدة الامير كية المباشرة في الخارج ١٤,٩ مليار دولار، وبلغ المقدار العام للارباح الحاصلة في نفس الوقت قرابة ٢١ مليار دولار، اي زاد اكثر من مرة ونصف المرة عن التوظيفات الامير كية الجديدة* .

بلغ متوسط الزيادة السنوية للتوظيفات الامير كية الخاصة في الخارج في سنوات ١٩٥٨ - ١٩٦١ ٣ مليارات دولار. فقد حدد الرئيس السابق لادارة «تشايز مانهيتن بنك» ماككلوي في خطاب القاه ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ امام اتحاد موظفي رؤوس الاموال في نيويورك، حدد الزيادة السنوية الوسطية للتوظيفات الامير كية الخاصة في الخارج لسنوات ١٩٥٦ - ١٩٥٩ بمبلغ ٢,٥ - ٣ مليارات دولار، والارباح المحولة سنويا الى الولايات المتحدة الامير كية بـ ٢,٦ مليار دولار**.

وتبلغ حصة تجديد التوظيفات في المبلغ العام لتوظيفات الولايات المتحدة الامير كية في الخارج فى البلدان النامية فقط ما لا

«Survey of Current Business», November 1954, p. 12. *

August 1957, p. 22-24. «The Commercial and Financial Chronicle», December 31, 1959, p. 1,20. **

ارباح الاحتكارات الاميركية من التوظيفات المباشرة في الخارج*

(حسب معطيات ميزان الدفع في الولايات
المتحدة الاميركية)

السنة	بملايين الدولارات **	السنة	بملايين الدولارات **
١٩٢٩	٩٨٢	١٩٥٤	٢١٦٦
١٩٤٦	٨١٠	١٩٥٥	٢٤٥٢
١٩٤٧	١١٤٦	١٩٥٦	٢٦٢٥
١٩٤٨	١٣٧٥	١٩٥٧	٢٧٢١
١٩٤٩	١٤٠٥	١٩٥٨	٢٩٢٤
١٩٥٠	١٧٤٣	١٩٥٩	٣٠٤٤
١٩٥١	١٩٩٢	١٩٦٠	٣٢٠٤
١٩٥٢	١٩١١	١٩٦١	٣٣٠٣
١٩٥٣	١٨٩٩		

يقل عن ٤٥٪ . وتزيد ارباح الاحتكارات الاميركية السنوية من التوظيفات المباشرة بمرات كثيرة عن تدفق الرأسمال السنوي الى الخارج. والمثال المميز للغاية هي بلدان اميركا اللاتينية. ففي فترة ما بين ١٩٥١ – ١٩٥٤ بلغ التدفق الفعلي للرأسمال من الولايات المتحدة الاميركية

* «The United States in World Economy», Washington, 1949, Appendix, Table I; «Balance of Payments of the United States, 1949-1951», Washington, 1952, p. 152; «Survey of Current Business», March 1953, p. 6, 8; March 1957, p. 16; August 1961, p. 23; October 1961, p. 2; June 1962, p. 13.

** لا تدخل في هذا المبلغ الا المداخيل المحولة الى الولايات المتحدة الاميركية على شكل قسائم وفوائد مئوية.

الى اميركا اللاتينية ٦٦٢ مليون دولار، في الوقت الذي بلغت فيه المداخيل التي حصلت عليها الاحتكارات الاميركية والمحولة الى الولايات المتحدة باشكال مختلفة في الفترة نفسها ٣٢٧٦ مليون دولار *.

وهكذا، فان «المساعدة» المقدمة للبلدان النامية بشكل توظيفات هي من ناحية عبء ثقيل يقيد تطور اقتصادها ويعيق تراكم رأسمالها الخاص، ومن ناحية اخرى مصدر لثراء احتكاريي البلدان المصدرة للرأسمال.

ويميز تصدير الرأسمال الاميركي النمو السريع في المقادير المطلقة للتوظيفات المباشرة في بلدان اميركا اللاتينية وآسيا وافريقيا. ففي سنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٦ فقط زادت هذه التوظيفات مرتين تقريبا وبلغت اكثر من نصف جميع التوظيفات المباشرة للولايات المتحدة الاميركية في الخارج التي كانت عام ١٩٥٦ تزيد عن ٢٢ مليار دولار **: ويلاحظ نمو نسبي مرتفع على الاخص في بلدان افريقيا وآسيا حيث كانت توظيفات الولايات المتحدة الاميركية قبل الحرب قليلة نسبيا.

تبدو حركة التوظيفات الاميركية الخاصة المباشرة في الخارج في ١٩٥٦ - ١٩٦٠ حسب معطيات وزارة التجارة في الولايات المتحدة الاميركية على الوجه التالي *** :

---

* «Survey of Current Business», November 1954, p. 12; August 1957, p. 22-24.

** «Survey of Current Business», August 1957, p. 21-24; «The Eastern Economist», November I, 1957, Supplement, p. VII-XII.

*** «Survey of Current Business», August 1961, p. 22.

في نهاية السنة	بملايين الدولارات
١٩٥٦	٢٢١٧٧
١٩٥٧	٢٥٢٣٨
١٩٥٨	٢٧٣٨٧
١٩٥٩	٢٩٩٨٥
١٩٦٠	٣٢٧٤٤

في السنوات الخمس المشار اليها فقط زاد حجم التوظيفات الخاصة المباشرة للولايات المتحدة الاميركية في الخارج اكثر من ١٠,٥ مليارات دولار. وزاد المبلغ العام للتوظيفات الاميركية الخاصة المباشرة في السنوات العشرين الاخيرة باكثر من اربع مرات.

وفي سنوات ١٩٥٨—١٩٦٠ كان توزيع التوظيفات الاميركية الخاصة المباشرة في مختلف بلدان ومناطق العالم على الوجه التالي (بملايين الدولارات) *:

البلدان والمناطق	عام ١٩٥٨	عام ١٩٥٩	عام ١٩٦٠
المجموع	٢٧٣٨٧	٢٩٩٨٥	٣٢٧٤٤
بما فيه:			
اميركا اللاتينية	٧٧٥١	٨٠٩٨	٨٣٥٥
كندا	٩٤٧٠	١٠٣٣٠	١١١٩٨
اوروبا	٤٥٧٣	٥٣٢٣	٦٦٤٥
آسيا	٢١٧٨	٢٢٣٧	٢٣٣٥
اوقيانيا	٧٨٦	٨٧٩	٩٩٤
افريقيا	٧٤٦	٨٣٣	٩٢٥

* «Survey of Current Business», August 1961, p. 22; «International Financial Statistics», August 1962, p. 270.

انطلاقا من المعطيات الواردة تنبغي الاشارة الى واقع النمو الملحوظ لتوظيفات الولايات المتحدة الاميركية الخاصة المباشرة في البلدان النامية. مثلا، ازداد تدفق هذه التوظيفات الى بلدان اميركا اللاتينية لسنوات ١٩٥٨ — ١٩٦٠ فقط اكثر من نصف مليار دولار. وبلغت زيادة التوظيفات الخاصة المباشرة في البلدان النامية خلال سنة ١٩٦١، ٩٧٠ مليون دولار*. اما المبلغ العام لتصدير رأسمال الولايات المتحدة الاميركية (بجميع الاشكال) الى البلدان النامية لسنوات ١٩٥٠ — ١٩٦١ فقد بلغ ٣١٣٥١ مليون دولار، بما في ذلك التوظيفات الخاصة ١٠٧٨٥ مليون دولار **.

وفي نفس الاتجاهات تقريبا تسير في نشاطها ايضا الصناديق الاميركية الخاصة «الخيرية» (التابعة الى فورد وروكفيلر وغيرهما)، مساعدة بذلك المؤسسات والتروستات والشركات الاميركية للاستيلاء على مواقع في البلدان النامية. وهكذا، فان صندوق فورد الذي بلغت «مساعدته» المقدمة بشكل «منح» وقروض واعانات عام ١٩٦١ حوالي ٢,٢ مليون دولار قد ركز نشاطه الاساسي في بلدان جنوب وجنوب شرقي آسيا (بورما، الهند، اندونيسيا، نيبال، باكستان)، وافريقيا والشرق الادنى واميركا اللاتينية ***.

---

* «The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961», p. 53.

** «The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961», p. 71.

*** «The Ford Foundation, Overseas Development Program, 1961», New York, 1961», p. 21-23.

والسمة المميزة للتوظيفات الاميركية الخاصة في البلدان النامية هي زيادة حصة تجديد التوظيفات فيها، مما يشهد على المعدل العالي للارباح التي تحصل عليها الاحتكارات. ومع هذا، فان التدفق العام للرأسمال الاميركي الخاص الى البلدان النامية يقل، كقاعدة، بشكل ملحوظ من حيث مقاديره عن استدرار الرأسمال بشكل قسائم (ارباح الاسهم) وفوائد مئوية الخ.

جاء في احد تقارير مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما يلي: «في السنوات الاخيرة تزيد المداخيل الخاصة المحولة بشكل فوائد مئوية وقسائم من البلدان النامية الى الولايات المتحدة، بشكل ملحوظ على تدفق الرأسمال الاميركي الخاص الجديد الى هذه المناطق»*.

وهكذا، فان الولايات المتحدة الاميركية مثلها مثل البلدان الامبريالية الاخرى واحتكاراتها تنهب بواسطة تصدير الرأسمال الخاص البلدان النامية بصورة منتظمة حارمة اياها بذلك كل فرصة لضمان اي تراكم للرأسمال من اجل تطوير الاقتصاد.

ان التوظيفات الخاصة المباشرة للولايات المتحدة الاميركية في الخارج كانت موزعة حسب اغراضها لعام ١٩٦٠، مثلا، على الوجه التالي: صناعة النفط ١٠,٣ مليارات دولار، صناعة التحويل ٩,٧ مليارات، صناعة الاستخراج ٢,٩ مليار، الخدمات البلدية ٢,٤ مليار، الفروع الاخرى ٤ مليارات دولار.

«The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961», p. 43. *

عند تقدير معطيات الاحصاءات البرجوازية عن توظيفات وارباح الاحتكارات الاميركية في الخارج ينبغي الاخذ بالحسبان انها، كقاعدة، مخفضة. وحتى لسان حال وزارة التجارة في الولايات المتحدة الاميركية «سارفي اوف كارينت بيزنس» اضطرت الى الاعتراف بان التخفيض في الميزان القيمي للتوظيفات المباشرة يزيد عادة عن مرتين بالمقارنة مع قيمتها السوقية الجارية *. وحسب تقدير المجلة الاميركية «فورتشن» الحسنة الاطلاع بلغت القيمة الفعلية للتوظيفات الاميركية المباشرة في الخارج حتى نهاية ١٩٥٥، مثلا، ليس ١٩ مليار دولار، كما نشرت الاحصاءات الرسمية، وانما ما لا يقل عن ٥٠ مليار دولار، والمبلغ العام لجميع التوظيفات الاميركية في الخارج بلغ ٧٥ مليار دولار**.

ان تصدير الرأسمال الى البلدان النامية الموجود في ايدي الاحتكارات الاميركية والانكليزية والفرنسية والالمانية الغربية وغيرها من الاحتكارات هو قبل كل شيء وسيلة للاستيلاء على مصادر الخامات واسواق التصريف. وتعير احتكارات الولايات المتحدة الاميركية اهمية كبيرة خاصة الى تأمين خامات رخيصة للصناعة الاميركية. و لهذه الاغراض بالذات غالبا ما تنشئ الشركات الاميركية فروعا لها في البلدان التي تستطيع ضمان استخراج وشحن مثل هذه الانواع من الخامات كالكاوتشوك والنفط ومختلف انواع المعادن غير الحديدية الخ.. فالتوظيفات المباشرة للرأسمال الاميركي الخاص بعد الحرب في البلدان العربية

«Survey of Current Business», August 1956, p. 14. *

«Fortune», October 1956, p. 93. **

توجه كليا تقريبا (اكثر من ٩٠٪ من الزيادة) الى صناعة النفط*.

وبالارتباط مع انشاء احتياطات الخامات الستراتيجية نمت نموا كبيرا حصتها في الحجم العام للاستيراد الاميركي. ففي سنة ١٩٥١ مثلا زاد الاستيراد الاميركي للخامات (من حيث القيمة) بالمقارنة مع سنة ١٩٤٩ اكثر من ٨٠٪، وبلغت حصتها في مجموع استيرادات الولايات المتحدة ٣١ ٪ **. وفي عام ١٩٥١ اشترت الولايات المتحدة الاميركية مختلف انواع الخامات الستراتيجية بمبلغ ٣٢٤٦ مليون دولار.

ان الشركات الاميركية والالمانية الغربية، اذ تزيد من نشاطها في بلدان المنطقة الاسترلينية، تحوز على عدد كامل من الافضليات في التجارة الخارجية. والقضية هي ان هذه الشركات او فروعها تحصل على امكانية تصريف منتجاتها في اسواق هذه المنطقة حائزة على تخفيض (التفضيل) في الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع المستوردة. ثم ان المؤسسات التي تعمل في باكستان مثلا، تستفيد من الافضليات الناجمة عن وجود الحرية داخل المنطقة في تحويل العملة عند بيع منتجاتها في اي بلد من بلدان هذه المنطقة. ان تصدير الرأسمال الصناعي يساعد على توسيع تصدير البضائع كذلك بسبب ان المؤسسات الموجودة في الخارج تشتري التجهيزات الصناعية، وفي عدة احوال تشتري الخامات والمنتوجات نصف الجاهزة من البلدان التي تصدر الرأسمال.

---

* حسبت التوظيفات في الصناعة النفطية للمملكة العربية السعودية والكويت والعراق والاردن وسوريا ولبنان وعدن والبحرين.

** «Statistical Abstract of the United States», 1952, p. 915.

واحد الاساليب المميزة لفرض الرقابة على المؤسسات وعلى شركات باكملها هو عقد العقود الخاصة بين الشركات الاميركية والالمانية الغربية واليابانية من ناحية، والشركات المحلية من ناحية اخرى، حول ما يسمى بالمساعدة التكنيكية. وهذه العقود، كقاعدة، تنص على نيل هذه الاحتكارات لحقيبة اسهم المراقبة. وانتشر انتشارا واسعا كذلك اسلوب الحصول على حقيبة اسهم المراقبة بواسطة القروض والتسليفات. وغالبا جدا تلجأ الى هذا الاسلوب احتكارات النفط الاميركية.

يدور بين الاحتكارات الامبريالية صراع تزاحمي عنيف من اجل بسط النفوذ على اقتصاد البلدان النامية. ويزداد على الدوام نشاط احتكارات المانيا الغربية في بلدان آسيا واميركا اللاتينية وافريقيا، ونشاط الاحتكارات اليابانية في بلدان جنوب شرقي آسيا، حيث تتزاحم مع الاحتكارات الاميركية والانكليزية.

ان تغلغل الرأسمال الالماني الغربي في البلدان النامية اصبح واضحا على الاخص منذ عام ١٩٥٦، الامر الذي يمكن مشاهدته في اللوحة الواردة ادناه، التي وضعت حسب معطيات مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي سنوات ١٩٥٦ــ١٩٦١ بلغ تصدير الرأسمال الالماني الغربي الى البلدان النامية، ٤ مليارات دولار تقريبا، وازدادت التوظيفات الخاصة لاحتكارات جمهورية المانيا الاتحادية في هذه البلدان ١٧٠٠ مليون دولار.

كان توسع الاحتكارات اليابانية يتحقق في السابق بشكل تقديم المساعدة التكنيكية، اما في الآونة الاخيرة فان هذه الاحتكارات قد

توظيفات جمهورية المانيا الاتحادية في البلدان النامية لسنوات ١٩٥٠_١٩٦١*

(بملايين الدولارات)

	١٩٥٠ – ١٩٥٥ (المتوسط السنوي)	عام ١٩٥٦	عام ١٩٥٧	عام ١٩٥٨	عام ١٩٥٩	عام ١٩٦٠	عام ١٩٦١
المبلغ العام للتوظيفات	١٠١	٤٣٦	٥٤٥	٥٢١	٧٩٩	٦١٦	٨٣٥
بما فيه:							
التوظيفات الخاصة	٤٨	٢٧٥	٢٤٨	٢٤٣	٤٧٤	٢٧٥	٢١٩
توظيفات بمختلف المجالات («صندوق التنمية لاقاليم ما وراء البحار» الخ..)	٣	٣٧	١٩٨	١٤٥	١١٣	١٠١	٢٦٦
التوظيفات بموجب اتفاقيات ثنائية (خاصة وحكومية).	٥٠	١٢٤	١٠٠	١٣٣	٢١٢	٢٤٢	٣٢٩

انتقلت الى الزحف الاقتصادي السافر على هذه البلدان عن طريق انشاء شركات مشتركة الخ.. وكما نشر في جريدة «نيهون كانلزاى» لسان حال دوائر الاعمال اليابانية في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ فان مؤسسة «ميتسوبيوسان» سوية مع شركة «ايتومان سيلزى» انشأت في تايلاندو مؤسسة لانتاج الصفائح الحديدية المطلية بالكهرباء؛ وبنت

* «The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961», p. 62.

شركة «ميتسوبيسي سيلزي» وشركة «سين – ميتسوبيسي دزيوكوغيو» في الهند مصنعا لصنع الألياف الاصطناعية؛ وفي الملايو اخذت تعمل شركة جديدة مختصة باستغلال مكامن فلزات الحديد هي «فيديرال ايرون ماينىنغ كومباني» تساهم فيها المؤسسة اليابانية «ماروبيني – ايدا»؛ وفي الوقت نفسه فان شركة «ماروبيني – ايدا» التي ترسل سنويا من الملايو الى اليابان حوالي ٣٠٠ الف طن من فلزات الحديد قد بدأت باستخراج هذه الفلزات في جزيرة ميندا ناو (الفيليبين)؛ وتبني شركة «تويو ميكا» في سنغافوره مصنعا لتكرير النفط الخ.. وتجدر الاشارة الى ان حكومة اليابان تساعد على تغلغل المؤسسات والشركات اليابانية في بلدان جنوب شرقي آسيا *.

توظيفات اليابان في البلدان النامية لسنوات ١٩٥٦–١٩٦١

(بملايين الدولارات)

	غام ١٩٥٦	عام ١٩٥٧	عام ١٩٥٨	عام ١٩٥٩	عام ١٩٦٠	عام ١٩٦١
المبلغ العام للتوظيفات	٢٧٩	١٤٦	٢٠٠	٢١٣	٢٤٥	٢٢٠
بما فيها تصدير الرأسمال الخاص .	٢٣٢	١٢٣	١٦١	١٦٤	١٩٨	١٥١

* حسب ما نشرته الصحافة اليابانية، اسست حكومة اليابان ١٦ آذار (مارس) ١٩٦١ صندوقا للتعاون الاقتصادي مع البلدان الاجنبية (رأسماله الاولي ١٠ مليارات ين). ووضعت امام هذا الصندوق مهمة مساعدة الرأسمال الياباني في الخارج، وبالدرجة الاولى في بلدان جنوب شرقي آسيا واميركا اللاتينية.

** «The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961», p. 64.

وبالتالي، فان تصدير الرأسمال الياباني الى البلدان النامية بلغ في سنوات ١٩٥٦ – ١٩٦١ اكثر من ١٣٠٠ مليون دولار، بما في ذلك زيادة التوظيفات اليابانية الخاصة في هذه البلدان اكثر من مليار دولار. ونشير على سبيل المقارنة الى ان مجموع التوظيفات الخاصة للاحتكارات الفرنسية في البلدان النامية بلغ في السنوات نفسها ٢٠١٠ ملايين دولار*.

ان التوظيفات المباشرة للاحتكارات الاجنبية تتجه بصورة رئيسية الى الزراعة وصناعة الاستخراج. فالاحتكارات الاميركية مثلا، توظف رساميلها في المزارع وحقول النفط والمناجم. وكانت حصة هذه التوظيفات عام ١٩٥٣ اكثر من ٦٠٪ من جميع التوظيفات الاميركية المباشرة في الوقت الذي لم تبلغ فيه التوظيفات في صناعة التحويل ٢٠٪. تشهد على هذا اللوحة الواردة ادناه.

توزيع التوظيفات الاميركية الخاصة حسب فروع الاقتصاد في عام ١٩٥٣****

الفروع	٪ بالنسبة لمبلغ التوظيفات العام
البلدان المتطورة صناعيا	
الزراعة والصناعة الاستخراجية	٣٠
الصناعة التحويلية	٤٨
الفروع الاخرى	٢٢
البلدان النامية	
الزراعة والصناعة الاستخراجية	٦٢
الصناعة التحويلية	١٧
الفروع الاخرى	٢١

* «The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961», p. 61.

** «Delhi Times», 15. XI. 1959.

ان معطيات اللوحة تبين اتجاها آخر في سياسة الاحتكارات الامبريالية في ميدان تصدير الرأسمال هو اتجاه اعاقة تطوير الصناعة في البلدان النامية. واكثر من هذا، فحتى ذلك الجزء الزهيد من التوظيفات الاميركية الخاصة (١٧ ٪) الذي يذهب الى صناعة التحويل في البلدان النامية، يوزع حسب فروعها طبقا لنفس السياسة. (راجع اللوحة في الصفحة ٥٨).

وعلى هذه الصورة، فان الاحتكارات، اذ توظف رساميلها في الصناعة التحويلية في البلدان النامية، تعطي الافضلية للصناعة الخفيفة وليس للثقيلة *. وهذا التفضيل يفسر بعدم رغبة الاحتكارات في مساعدة التطور الصناعي في هذه البلدان، هذا التطور الذي يمكنه ان يصبح اساسا لاستقلالها الاقتصادي.

وفي خطب رجالات الدولة في الولايات المتحدة الاميركية والاقتصاديين البرجوازيين يطلق على التوظيفات الاميركية في الخارج اكثر فاكثر وظيفتين «منتجة» اقتصادية وثقافية. مثلا، صرح وزير المالية في الولايات المتحدة الاميركية ديلون في خطبته

---

* في الآونة الاخيرة اضطرت احتكارات و حكومات الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية، تحت تأثير سياسة الاتحاد السوفييتي حيال البلدان النامية، الى تغيير تكتيكها. مثلا ، في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦١ اسس في الولايات المتحدة الاميركية كونسورسيوم للبنوك والمؤسسات، ينوي بناء مصنع للتعدين في نيجيريا. وفي شباط (فبراير) ١٩٦١ اسس في الولايات المتحدة الاميركية كونسورسيوم آخر مكون من خمس شركات اميركية، تنوي بناء مصنع الومينيوم في غانا (على نهر فولتا) قيمته ١٧٨ مليون دولار. وصرح احد رجال الاعمال الاميركيين، موضحا هذه التبدلات، حسب ما نشرته وكالة «يوبي» في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦١ فقال: «اذا لم نأخذ على عاتقنا تحقيق هذا المشروع فان الروس سيقومون به».

توزيع التوظيفات الاميركية الخاصة حسب فروع الصناعة في عام ١٩٥٣*

فروع الصناعة	٪ بالنسبة لمبلغ التوظيفات العام في الصناعة التحويلية
البلدان المتطورة صناعيا	
الصناعة الثقيلة	٦١
الصناعة الخفيفة	٣٩
البلدان النامية	
الصناعة الثقيلة	١٩
الصناعة الخفيفة	٨١

التي القاها في الكونغرس الاميركي في نهاية عام ١٩٥٨ وقال ان التدفق المتعاظم للتوظيفات الخاصة من الولايات المتحدة الاميركية الى البلدان المتخلفة، مع ما يلازم الاعمال الحرة الاميركية الخاصة من سعة في الحيلة ودينامية سيبعث في البلدان المتخلفة قوى حيوية جديدة وسيؤدي الى نمو اقتصادي لم يسبق له مثيل. بيد ان الواقع لا يثبت كلمات ديلون هذه.

فكما تبيّن اعلاه، تكمن سياسة احتكارات وحكومة الولايات المتحدة الاميركية في عرقلة هذه البلدان عن ضمان النمو الاقتصادي الثابت والسريع، والابقاء عليها كتوابع منتجة للخامات. فالولايات المتحدة، مثلا، تقدم للهند «مساعدة» اقتصادية معينة مقتصرة على تصريف المنتوجات الزراعية الاميركية الكاسدة او

* «Delhi Times», 15. XI. 1959.

على القروض المقدمة للشركات الهندية الخاصة (على الاخص لكونسيرن تاتا) وهذه «المساعدة» لا تصل تقريبا الى القطاع الحكومي في الاقتصاد الهندي.

ويمكن الحكم على ان هذا ليس من قبيل الصدفة، وانما هو جوهر السياسة الاميركية الخارجية ، من التصريح الوقح الذي ادلى به مدير ادارة التعاون الدولي هوليستير في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٧. فقد صرح بان هذه الادارة، كقاعدة، لن توافق على تمويل مؤسسات صناعتي التحويل والاستخراج من الملك الاجتماعي، ولو انه من الواضح امكانية وجود حالات استثنائية. صحيح ان وزارة الخارجية ووزارات اخرى في الولايات المتحدة الاميركية اسرعت للتنصل من تصريح هوليستير ولكنها قامت بهذا بشكل اكثر خراقة وذلك باتهامها اياه بفضح وثيقة سرية يمكنها اضعاف مواقع الولايات المتحدة الاميركية في البلدان النامية.

بيد انه في سنوات ما بعد الحرب اخذت الاحتكارات تعاني من صعوبات ملحوظة في ميدان تصدير الرأسمال. فقد انزلت ضربة محسوسة بالرأسمال الاميركي والانكليزي على السواء قبل كل شيء من جراء تقلص مجال توظيف الرأسمال بسبب انفصال عدد من بلدان آسيا واوروبا الشرقية عن نظام الامبريالية وسلوكها طريق الاشتراكية. وبموجب حسابات بعض الاقتصاديين فان توظيفات الاحتكارات الاجنبية في هذه البلدان كانت تؤلف قبل الحرب العالمية الثانية زهاء ٩ ٪ من المبلغ العام للتوظيفات الاجنبية في العالم الرأسمالي بأسره *.

* C. Lewis, The United States and Foreign Investment Problems, p. 330-334.

وانزلت الضربة الثانية نتيجة لانتصار الثورات الوطنية التحررية في المستعمرات والبلدان التابعة سابقا، مما فتح المجال لحكومات بعض منها ان تقوم، ولو بشكل غير تام، بتأميم الثروات التي كانت في ايدي الاحتكارات الاجنبية *.

ونظرا لهذا اخذت الاحتكارات تستخدم الدولة اكثر فاكثر لمصالحها ساعية بذلك الى ضمان توظيفاتها الموظفة بشكل قروض وتسليفات، من المخاطرات السياسية او الاقتصادية. فقد كتبت جريدة «جارديان» الانكليزية معبرة عن مزاج الاحتكارات هذا تقول: «ان موظفي رؤوس الاموال في بلدان غربية اكثر غنى الذين لديهم المجال الواسع لاختيار المكان المربح لتوظيف رساميلهم، عليهم ان يعملوا بحذر وان يوظفوا اموالهم في تلك البلدان التي لا تكون اموالهم فيها متوقفة على طوارئ سياسية او مخاطرة تجارية عادية. ولضمان رؤوس الاموال الضرورية للمناطق المتخلفة في العالم من الهام جدا الحصول على ضمان ما لكي لا يصبح موظفو رؤوس الاموال ضحية التضييقات التعسفية والتمييز، ولكي يحصلوا على تعويض عادل في حالة تأميم فروع الصناعة الموظفة فيها رؤوس اموالهم» **.

وقد عبر عن تخوفات مماثلة المدعي العام السابق في انكلترا شاوكروس الذي نشر في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ في جريدة «ديلي

* بهذا الخصوص ينبغي التذكير بتأميم شركة النفط الانكلو - ايرانية في ايران، وتأميم شركة قناة السويس وشركات انكليزية وفرنسية اخرى في مصر، والتأميم الذي تجريه حكومات الهند واندونيسيا وسيلان وغيرها من البلدان.

** «The Guardian», 21. XII. 1959

تلغراف» مقالا تحت عنوان له دلالته «ضمانة لموظفي رؤوس الاموال في الخارج». كتب شاوكروس بعد ان اشار الى ان التوظيفات الخاصة كانت في فترة من الزمن تؤلف زهاء ٤٠٪ من التدفق العام للرأسمال الانكليزي الى البلدان النامية، كتب يقول: «ان التجربة المرة في الآونة الاخيرة قد اثارت عدم الرغبة في توجيه الرأسمال الخاص الى البلدان التي لا توجد فيها مخاطرة تجارية وحسب، وانما مخاطرة سياسية كذلك، مثلا، التمييز بصدده بعد ان تكون المؤسسة قد بنيت او المصادرة بعد ان تصبح ثمينة. تلزم ضمانات للموقف العادل والتأمين الكافي. مع توفر مثل هذه الضمانات سيذهب الرأسمال الخاص الى اي مجال من مجالات النشاط الذي يعد بالفائدة الاقتصادية» *.

وقد كتب شيستر باولز احد الشخصيات البارزة في الحزب الديموقراطي معبرا عن قلق ممثلي الرأسمال الاميركي فقال: «في الوقت الحاضر ومع وجود المخاطرة السياسية التي هي حتمية في عصرنا الثوري من الضروري وضع نظام اداري وتشريعي مرن لتشجيع التجربة الاميركية للاعمال الحرة والرأسمال الاميركي من اجل ان يلعبا دورا اكبر في ضمان اهدافنا القومية في العلاقات الدولية» ** .

وتحت ضغط الاحتكارات تفرض حكومات الولايات المتحدة الاميركية والدول الامبريالية الاخرى على البلدان النامية اتفاقيات خاصة او مواد خاصة في المعاهدات التجارية تضمن الاحتكارات

---

* «Daily Telegraph», 7. I. 1959.

** Chester Bowles, The Coming Political Breakthrough, p. 163.

الاجنبية من خطر تأميم الشركات والمؤسسات التابعة لها في هذه البلدان. فالولايات المتحدة الاميركية، مثلا، فرضت على ١٧ بلدا مثل هذه المعاهدات او الاتفاقيات.

ان حكومة فرنسا كذلك، دفاعا منها عن مصالح احتكاراتها، حصلت من جملة كاملة من البلدان الافريقية التي كانت في السابق مستعمرات فرنسية، على ضمانات مماثلة في مصلحة الرأسمال الفرنسي. وتحت ضغط فرنسا وضعت موريتانيا والسينغال والفولتا العليا والكامرون وغابون والنجير شروطا مسهلة لفرض الضرائب على شركات استخراج المعادن وشركات اخرى اجنبية. وفيما يتعلق بساحل العاج فان الشركات الاجنبية هنا (على الاخص الفرنسية) معفية بوجه عام من دفع الضرائب، وقد حصلت على حق لاستدرار الارباح غير المحدود وعلى وعد بالا تصادر ملكيتها دون موافقة اولية وتعويض عن «الضرر». وترمي الى نفس الاهداف الاتفاقيات التي فرضتها فرنسا على هذه البلدان والخاصة بما يسمى بالتدبير الاولي، هذه الاتفاقيات التي تضمن من مختلف التغيرات في «الظروف الاقتصادية والاجتماعية» وبكلمات اخرى من «المخاطرة السياسية». ومفعول هذه الشروط لا يسري على الشركات الفرنسية وحسب، بل على الشركات الاميركية والانكليزية والهولندية والالمانية الغربية كذلك (او على الشركات العالمية التي تعمل في البلدان المعنية).

وبهذه المناسبة تنبغي الاشارة ايضا الى اجتماع ممثلي حكومات انكلترا وجمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا وايطاليا وكندا والبرتغال وبلجيكا والولايات المتحدة الاميركية واليابان المنعقد

في اذار (مارس) ١٩٦٠ في واشنطن بخصوص مسألة المساعدة الاقتصادية للبلدان المتخلفة. واشترك في هذا الاجتماع كذلك ممثل عن البنك الدولي للانشاء والتعمير. لقد طرحت في الاجتماع بوجه خاص مسألة التدابير اللازم اتخاذها لتأمين ضمانات الرأسمال الخاص. وعبر ممثلو جميع البلدان تقريبا المشتركة في المفاوضات الجارية في واشنطن عن سخطهم حيال تلك البلدان التي تركز انتباهها بشكل خاص على انشاء قطاع الدولة الصناعي، الامر الذي يعتبر حسب رأيهم تعديا على المبادرة الخاصة وحرية الاعمال الخاصة.

بيد ان محاولات الدول الامبريالية الرامية الى الضمان التام لمصالح احتكاراتها في الخارج تمنى بالفشل اكثر فاكثر. فالدول الفتية ذات السيادة تضيق بحزم متزايد على الرأسمال الاجنبي او توقف نشاطه. فحكومة اندونيسيا مثلا اتخذت قرارا عام ١٩٥٩ يقضي باقصاء الرأسمال الاجنبي من الصناعة الحربية ونقليات سكك الحديد ووسائل المواصلات وبعض الفروع الاقتصادية الاخرى. وفي ايار (مايو) ١٩٦١ اعلنت الكف عن تأجير الامتيازات النفطية للشركات الاجنبية.

وفي شباط (فبراير) ١٩٦٣ اتخذت حكومة بورما قرارا يقضي بتأميم جميع البنوك الخاصة في البلاد بما في ذلك ١٤ بنكا اجنبيا منها بنوك مثل «لويدس اوف لندن» و«نيشنال اند جريندليز ميركنتايل» و«نيديرلندس جريدينغ اند هونكونغ اند شانغهاي» وغيرها. وحسب ما نشرته الصحف كانت هذه البنوك الـ ١٤ الاجنبية تشرف اشرافا مباشرا او غير مباشر على اكثر من ٣٠ ٪ من مجموع الدخل الوطني في بورما *.

* «New York Herald Tribune», European Edition, 25. II. 1963.

وفي نهاية شباط (فبراير) ١٩٦٣ قررت حكومة سيلان تأميم محطات البنزين التي كانت اغلبيتها الساحقة تخص الاحتكارات النفطية الاميركية.

ان هذه الامثلة وامثلة غيرها تشهد على ان الدول القومية المستقلة الجديدة اخذت تسلك طريق النضال النشيط ضد تسلط الرأسمال الاجنبي والاحتكارات الاجنبية التي يعتبر نشاطها احد العراقيل والحواجز الاساسية امام تطور اقتصاد هذه البلدان.

والتأثير الاكثر في هذا الميدان تبديه المساعدة المنزهة التي يقدمها الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى للبلدان النامية، هذه المساعدة التي ترغم الامبرياليين على اعادة النظر في مواقفهم «التقليدية» في ميدان توظيف الرساميل. والآن عندما اصبح بمستطاع الدول النامية الحصول على الرأسمال والتجهيزات من البلدان الاشتراكية دون ان تدفع مقابل هذا اية تعهدات ذات طابع سياسي او عسكري، اضطرت الولايات المتحدة الاميركية والدول الامبريالية الاخرى واحتكاراتها الى توظيف رساميلها في بعض فروع الصناعة الثقيلة والصناعة التحويلية في هذه البلدان، وتخفيض الاسعار والقيام بتنازلات اخرى. بكلمات اخرى ان احتكارات وحكومات الدول الغربية خوفا من فقدان مواقعها فقدانا تاما تتكيف وتموه سياستها الاقتصادية الخارجية.

٢

القروض والتسليفات
بوصفها اداة للسياسة الاستعمارية

ان تقديم القروض والتسليفات، الخاصة والحكومية، شكل من اشكال تصدير الرأسمال. وفي الوقت نفسه فان القروض، وعلى الاخص الحكومية، اداة هامة للتوسع الاستعماري. ان تصدير الرأسمال الى البلدان النامية بهذا الشكل زاد بصورة خاصة في سنوات ما بعد الحرب. فالاحتكارات الامبريالية سعيا منها لتأمين الضمانات المكفولة لها تسخر عن رضى متزايد لهذه الاغراض خزينة الدولة. والتسليفات عن طريق الدولة تجلب المنفعة للاحتكارات لانها تضمن لها تصريف البضائع في اسواق البلدان المقترضة، وتضمن كذلك تسهيلات اخرى لنشاطها. اما الاموال المخصصة للقروض والتسليفات الحكومية الخارجية فتجمع في آخر الامر على حساب دافعي الضرائب.

تخص الاولية في ميدان القروض والتسليفات الخارجية للولايات المتحدة الاميركية التي اصبحت الدائن العالمي حال نهاية الحرب العالمية الاولى. واثناء الحرب العالمية الثانية وعلى الاخص في السنوات الاولى بعد الحرب لم تكن هناك دولة رأسمالية واحدة تقريبا غير مديونة للولايات المتحدة. وحسب معطيات الاحصاءات

الاميركية بلغت الديون الاجنبية لحكومة الولايات المتحدة الاميركية حتى عام ١٩٥٦ حوالي ١٢ مليار دولار. وبلغت المداخيل السنوية التي تحصل عليها الحكومة الاميركية من الديون الخارجية (الفوائد المئوية) زهاء ٩٠٠ مليون دولار* .

وفي السنوات الاولى بعد الحرب كان اكثر من ٦٠ ٪ من مجموع قروض وتسليفات الولايات المتحدة الاميركية مترتبة على اوروبا الغربية؛ وحصة بلدان آسيا والشرق الاقصى حوالي ٢٢ ٪، والباقية ١٨ ٪ على بلدان اميركا اللاتينية والشرق الادنى وافريقيا. والقضية هي ان النظام الرأسمالي في اوروبا وآسيا في هذه السنوات كان بحاجة اكثر من اي شيء آخر الى المساندة المالية والعسكرية الامر الذي استغلته الولايات المتحدة. ففي هذه المناطق بالذات انشئت الكتل العسكرية الجديدة والبؤر العدوانية للمغامرات الحربية المقبلة.

ان الاهداف السياسية والاقتصادية الاساسية لسياسة الولايات المتحدة الاميركية التسليفية الخارجية كانت ولا تزال تعزيز النظام الرأسمالي وقمع حركة التحرر الوطني واخضاع السياسة الداخلية والخارجية للبلدان المدينة، والاستيلاء على أسواق التصريف للبضائع الاميركية. وهذه هي الاهداف التي قدمت من اجلها القروض حسب «مشروع مارشال» وبموجب «النقطة الرابعة» من برنامج ترومان، وبرنامج «ضمان الامن المتبادل» وبموجب القانون رقم ٤٨٠ الخ..

«Survey of Current Business», April 1957, p. 18 *

وتشغل مكانا هاما في سياسة التسليف الخارجي التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة الاميركية القروض والتسليفات المقدمة بموجب قانون عام ١٩٥١ الخاص «بضمان الامن المتبادل». ففي حزيران (يونيو) ١٩٥٩ قدمت حكومة الولايات المتحدة الاميركية بموجب هذا القانون للبلدان الاوروبية فقط - الاعضاء في حلف الاطلسي ٢,٦ مليار دولار، دون حسبان ٦٠٠ مليون دولار من صندوق التنمية الاقتصادية *. وقدمت الولايات المتحدة الاميركية في سنوات ١٩٥٦ - ١٩٦١ للبلدان المتخلفة اقتصاديا (عن طريق الدولة بما في ذلك عن طريق البنوك والهيئات العالمية) قروضا وتسليفات و«منحا» وما الى ذلك حوالي ١٥ مليار دولار** .

وقد وضعت الولايات المتحدة الاميركية شروطا مجحفة للغاية على تقديم القروض حتى بالنسبة لبلدان مثل انكلترا وفرنسا. وكان عبء الشروط اكثر هولا بالنسبة للبلدان النامية التي تحرمها الولايات المتحدة الاميركية من المساعدة المالية في حالة رفضها قبول هذه الشروط. وكان يكفي مثلا ان تتخذ حكومة سيلان قرارا في بداية عام ١٩٦٣ بتأميم محطات البنزين التابعة لشركات النفط الاميركية (وبديهي ان هذا كان مع التعويض) حتى تعلن

---

* تقرير فريق من اعضاء الكونغرس الاميركي حول سياسة الولايات المتحدة الاميركية في اوروبا نشرته لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب في الكونغرس الاميركي في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠.

** «The Flow of Financial Resources to Countries in Course of Economic Development, 1956-1959», p. III; «The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961», p. 71.

حكومة الولايات المتحدة الاميركية الكف عن تقديم «المساعدة» لهذه البلاد بما في ذلك المساعدة المالية. وقد صرح سفير سيلان في الاتحاد السوفييتي ت. ب. سوباسينغهي عند تقديره لعمل حكومة الولايات المتحدة الاميركية هذا في حديثه الصحفي مع مراسل جريدة «الازفيستيا» فقال: «انا لا افكر ان قطع المساعدة الاميركية عن سيلان سيؤثر على وتاثر تطورنا او على سياستنا بوجه عام. فالحكومة السيلانية ستستمر في البحث عن الوسائل سواء في داخل البلاد ام في الخارج من البلدان التي ستقدم لنا المساعدة بدون اية شروط سياسية» *.

وكقاعدة فان الولايات المتحدة تقدم تسليفات قصيرة الامد مدتها ٥ سنوات. ويتوجب على البلد المديون ان يدفع من ٦ — ٧ ٪ فائدة سنوية، (احيانا ٥ او ٤ ٪)، مما يزيد لدرجة كبيرة على الفوائد المئوية على الرأسمال التسليفي داخل الولايات المتحدة الاميركية. وتُشترط هذه القروض عادة بمشتريات الزامية للبضائع من الدائن، اي من الولايات المتحدة الاميركية. والحقيقة ان بنك الاستيراد والتصدير في الولايات المتحدة الاميركية يقدم احيانا تسليفات لمدد اطول، غير انه يرمي في هذه الاحوال الى هدف معين هو ضمان احتكار الصناعة الاميركية لتصدير التجهيزات او بضائع اخرى الى هذه البلاد المعنية، وغالبا حسب اسعار اغلى بكثير من السعر الوسطي في السوق الرأسمالية العالمية. ويقدم بنك الاستيراد والتصدير في الولايات المتحدة الاميركية القروض عادة لمدة

---

* «الازفيستيا»، ٥ آذار (مارس) ١٩٦٣.

٥ ـ ٧ سنوات (ونادرا لمدة عشر سنوات) بحساب ٥,٢٥ ـ ٥,٧٥ ٪ فائدة سنوية تسدد بالدولارات. وتقدم البنوك والحكومة الانكليزية قروضا لمدة ٥ ـ ٧ سنوات بحساب ٦,٢٥ ٪ فائدة سنوية. وتقدم حكومة جمهورية المانيا الاتحادية والبنوك في المانيا الغربية القروض والتسليفات القصيرة الامد بفائدة سنوية قدرها ٣ ـ ٤ ٪ والقروض والتسليفات الطويلة الامد بفائدة سنوية قدرها ٦ ـ ٧ ٪ *.

وتجدر الاشارة الى انه ما من بلد من البلدان الدائنة (كندا، جمهورية المانيا الاتحادية، ايطاليا، اليابان، هولندا، فرنسا، انكلترا) قدم اي قرض او تسليف على اساس التسديد بالعملة القومية للبلد المدين. ولم تقم بهذا كذلك الولايات المتحدة الاميركية لغاية عام ١٩٦٠. في عامي ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ قدمت الولايات المتحدة الاميركية قروضا قدرها ١٣٠٠ مليون دولار** لعدد من البلدان بتسديد جزئي بالعملة القومية للبلد المدين. وكانت هذه قروض واعانات لشراء «فائض» المنتجات الزراعية من الولايات المتحدة الاميركية ونقلها على السفن الاميركية.

وقد الحق ضررا اكبر بالبلد المدين احتكار المؤسسات الاميركية التسليفية للقروض والتسليفات بصورة تامة تقريبا، هذا الاحتكار الذي اتاح الفرصة لحكومة وبنوك الولايات المتحدة

* «The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961», p. 19.

** «The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961», p. 55.

الاميركية لان تحصل في السنوات الاولى بعد الحرب على الامتيازات السياسية والاقتصادية لمصلحة احتكاراتها. وللتوضيح يمكن سرد مثل التسليف المقدم للبرازيل وقدره ٣٠٠ مليون دولار من قبل بنك الاستيراد والتصدير في الولايات المتحدة الاميركية في شباط (فبراير) ١٩٥٣. كان احد شروط هذا التسليف طلب اجراء اصلاح في سعر النقد التبادلي، مما ادى فعليا الى تعجيل هبوط قيمة الكروزيرو البرازيلي، وخلق لدرجة كبيرة جوا ملائما للتوظيفات الاميركية الخاصة في البرازيل. ان الوضع الاقتصادي غير الملائم قد اضطر البرازيل الى الموافقة على هذه الشروط المجحفة.

والعبء الشاق الذي يثقل كاهل البلدان النامية هو الديون الباهظة بموجب القروض الاجنبية. لننظر الى هذا على ضوء مثل البرازيل بالذات. بعد الحرب العالمية الثانية تطلبت مهمة انشاء نواة للصناعة الثقيلة، في نطاق رأسمالية الدولة، بالطبع، استحضار التجهيزات والوقود والخامات الصناعية وما الى ذلك الى البرازيل (بلغت قيمة هذه البضائع عام ١٩٥٨ حتى ٧٠ ٪ من مجموع استيراد البلاد). اما فيما يتعلق بالتصدير فيكفي القول انه في فترة ما بين ١٩٤٨ حتى ١٩٥٩ كانت القهوة تؤلف اكثر من ٦٠ ٪ منه.

في ظل سيطرة الاحتكارات الاجنبية في البرازيل يؤثر تراوح السعر على الخامات تأثيرا شديدا على مقادير ايراداتها من التصدير. والاكثر من ذلك فان البرازيل لا تستطيع عمليا ان تستفيد كليا من العملة التي تحصل عليها مقابل تلك القيم التي تصدرها لان قسما كبيرا منها يذهب في الاساس الى الاحتكارات الاميركية او يحوَّل الى الولايات المتحدة الاميركية بشكل فوائد مئوية وقسائم او على

اساس تسديد القروض. وينطبق هذا بنفس الدرجة على توظيفات وتجديد توظيفات الرأسمال الاجنبي. بالنتيجة، بالرغم من ان الميزان التجاري في البرازيل في سنوات ١٩٤٧ – ١٩٥٧ مثلا كان موجبا (+ ٢٢٠٣ ملايين دولار) فان ميزان الدفع فيها كان سلبيا (– ١٥٠٢ مليون دولار). وهذا يعني انه في غضون السنوات العشر المشار اليها بقيت البرا زيل مد يونة، رغم تصديرها القيم المادية الهائلة، وقد اضطرت الى طلب القروض ثانية من الولايات المتحدة لتسديد هذه الديون.

وهكذا، فان الاحتكارات والبنوك في الولايات المتحدة كانت تقدم القروض للبرازيل لتغطية العجز في ميزان الدفع لديها الذي بدوره كان نتيجة لاستغلال هذه البلاد من قبل الاحتكارات والبنوك نفسها. حتى اوائل عام ١٩٥٩ كان الدين المطلوب من الدولة البرازيلية بموجب القروض والاعانات يزيد على مليار دولار منها ٩٢٠ مليون دولار لبلدان منطقة الدولار.

وحصلت البرازيل كذلك على تسليفات لشراء التجهيزات. وفي بداية عام ١٩٥٩ بلغت ديون البرازيل المترتبة عليها بموجب القروض والتسليفات والاعانات المنفقة على شراء التجهيزات زهاء ١٥٠٠ مليون دولار. وحصة الولايات المتحدة من هذا المجموع زادت على ٦٠ ٪. واذا اضفنا الى هذا المبلغ القروض التي حصلت عليها البرا زيل من البنك الدولي للانشاء والتعمير الذي تشرف عليه في الاساس كذلك الاحتكارات المالية في الولايات المتحدة الاميركية، فان حصة الولايات المتحدة من المبلغ العام للديون المطلوبة من البرازيل ستزيد على ٧٠ ٪.

وحسب ما تنشره الصحف حصلت البرازيل في فترة ما بين ١٩٤٦ حتى نهاية ١٩٥٨ على القروض التالية: من بنك الاستيراد والتصدير في الولايات المتحدة الاميركية ١٣٣٧ مليون دولار؛ وبموجب الاتفاقية القاضية بشحن «فائض» المتوجات الزراعية الاميركية ١٥٠ مليون دولار (منذ عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٥٩)؛ وبموجب المساعدة التكنيكية ٤٠ مليون دولار؛ من البنوك الاميركية الخاصة ٢٥٨ مليون دولار (حتى نهاية ١٩٥٨)؛ قروض خاصة اخرى ١٥٠ مليون دولار. وعلى هذه الصورة فان ديون البرازيل (مع حساب التسديد) زادت خلال سنوات ١٩٤٦ـ ١٩٥٨ فقط اكثر من ١٩٠٠ مليون دولار، زائدة بذلك تبعية البلاد المالية للولايات المتحدة الاميركية، هذه التبعية التي ترزح البلاد تحت اعبائها دون اعباء جديدة. وبلغ دفع الفوائد المئوية بموجب الديون الاجنبية في عام ١٩٥٩ زهاء ٣٢٠ مليون دولار، وفي عام ١٩٦٠ ــ ٣٥٠ مليون دولار، منها لبنك الاستيراد والتصدير في الولايات المتحدة الاميركية حوالي ١٠٠ مليون دولار سنويا *. وحتى عام ١٩٦١ بلغ دين البرازيل الخارجي ٣,٨ مليارات دولار.

توجد بلدان اخرى في اميركا اللاتينية كذلك في تبعية مالية للولايات المتحدة الاميركية لا تقل هولا. فحسب معطيات جريدة «فوس دي لا ديموكراسيا»** بلغت الديون المطلوبة من كولومبيا للاحتكارات الاميركية حتى نهاية عام ١٩٥٩ ــ ٤٧٧ مليون دولار (٣,٣ مليارات بيسو) مما يزيد بمرتين عن مجموع الميزانية السنوية

* «The New York Times», 25. V. 1959.

** «Voz de la Democrácia», 8. II. 1960.

للبلاد كلها. ولعامي ١٩٥٨ – ١٩٥٩ فقط بلغت مدفوعات كولومبيا للبنوك الاميركية بشكل فوائد مئوية واقساط للتسديد ٢٥٠ مليون دولار، وبلغت المدفوعات بموجب القروض عام ١٩٥٨ زهاء ٣٠٪ من مجموع ما تحصل عليه من العملة الاجنبية.

وتكبل الولايات المتحدة الاميركية والدول الامبريالية الاخرى بقيود العبودية المالية الكثير من البلدان النامية في آسيا وافريقيا بما في ذلك بلدان كالهند وباكستان وغيرهما.

وحسب معطيات الصحافة الهندية * حصلت الحكومة الهندية حتى نهاية عام ١٩٥٨ على قروض بالمبالغ التالية: (بملايين الروبيات):

من الولايات المتحدة	٧٥٩٠
من انكلترا	٨٥٠
من جمهورية المانيا الاتحادية	٧٥٠
من بلدان اخرى	٤٥٠

ما عدا هذا حصلت الهند على قروض من صندوق النقد الدولي بمقدار مليار روبية ومن البنك الدولي للانشاء والتعمير بمقدار ٢٧٥٠ مليون روبية. وهكذا، ففي غضون الـ ١٣ سنة بعد الحرب حصلت الهند من البلدان الرأسمالية على قروض حكومية فقط حوالي ١٣ مليار روبية. ان المبلغ العام المطلوب من الهند بموجب الديون الاجنبية يزداد سنة بعد سنة. وللتوضيح نورد المعطيات التالية التي نشرها بنك الاحتياط الهندي في نيسان (ابريل) ١٩٦٠ (راجع الجدول الوارد على الصفحة التالية).

* «New Age», June 1960, p. 22.

المبلغ العام للديون الخارجية المطلوبة من الهند في سنوات ١٩٥٥-١٩٥٩*

(بملايين الروبيات)

الديون	عام ١٩٥٥	عام ١٩٥٧	عام ١٩٥٨	عام ١٩٥٩
الخاصة غير المصرفية	٤٥٦٠	٥٤٢٠	٥٧١٠	٥٩٣٠
الخاصة المصرفية	٥٧٠	٤٨٠	٥٢٠	٥٩٠
الحكومية	٢٠١٠	١٠٥٣٠	١٢٩١٠	١٥٧٨٠
الحاصل	٧١٤٠	١٦٤٣٠	١٩١٤٠	٢٢٣٠٠

ان هذه المعطيات التي اوردناها تبين انه فقط في الفترة منذ عام ١٩٥٥ حتى ١٩٥٩ ازداد الدين العام المطلوب من الهند حوالي ٣ مرات منه الديون المطلوبة من الدولة زادت اكثر من ٧ مرات. وفي عامي ١٩٦٠ - ١٩٦١ ازدادت الديون الخارجية المطلوبة من الهند ١٣٥٠ مليون دولار ايضا **.

والذي يلفت الانتباه شروط القروض المقدمة للهند لتنمية صناعة الفولاذ، هذه القروض التي طلبتها الحكومة الهندية من عدد من البلدان الرأسمالية. فالولايات المتحدة الاميركية مثلا جعلت الهند تفهم انها ستجري المفاوضات لتقديم القروض لقطاع الاقتصاد الخاص فقط مقترحة شراء الفولاذ الجاهز من الولايات المتحدة الاميركية والتخلي عن بناء المصانع الحكومية. وقدمت انكلترا

* مع حسبان التسديد. «New Age», June 1960, p. 45

** دون حسبان التسديد. «The Flow of Financial Resources to Developing Counties in 1961», p. 83.

(فريق من المؤسسات والشركات) قرضا لبناء مصنع في دورهابور بفائدة سنوية قدرها ٥,٥ ٪ وتسديدها بالجنيهات الاسترلينية خلال ٥ سنوات. وقدمت جمهورية المانيا الاتحادية (كونسيرنا كروب وديماغ) تسليفا لبناء مصنع في راوركيلا بفائدة سنوية قدرها ٦,٣ ٪ وتسديدها بالماركات الالمانية الغربية خلال اربع سنوات.

ان الاحتكارات المالية والدول الدائنة لا تضع الشروط الاقتصادية والمالية على تقديم القروض وحسب، بل وتتقدم بمطالب سياسية كذلك. فحكومات الولايات المتحدة الاميركية والدول الامبريالية الاخرى تستخدم القروض والتسليفات كوسيلة للضغط على حكومات البلدان النامية محاولة بذلك ضمان انتهاجها سياسة داخلية وخارجية لمصلحة الاحتكارات الاجنبية. مثلا عندما قدمت الولايات المتحدة الاميركية قرضا عام ١٩٥٩ لاتحاد الملايو بمقدار ٣٠ مليون دولار بعملة الملايو لبناء جسور وطرق معبدة تطلبت من حكومة الملايو لا اكثر ولا اقل من الكف عن الاتجار مع البلدان الاشتراكية. ويمكن سرد الكثير من مثل هذه الامثلة.

لننظر الآن في بعض الاساليب والاشكال الاخرى للتوسع التسليفي التي تطبقها الدول الامبريالية وبنوكها تجاه البلدان المتخلفة اقتصاديا.

في سنوات الحرب العالمية الثانية وفي الفترة التي تلت الحرب انتشر انتشارا واسعا ما يسمى بالاعانات غير المسترجعة. مثل هذه الاعانات قدمتها الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب عادة بموجب «مشروع مارشال» وبرنامج «ضمان الامن المتبادل» الخ.. وكانت تقدم في الاساس عن طريق الدولة، وبلغت وقت الحرب

حوالي ٤٨ مليار دولار (منها اعانات «غير مسترجعة» ٤٦ مليار دولار)، وفي السنوات العشر الاولى بعد الحرب بلغت ٦١ مليار دولار (منها اعانات «غير مسترجعة» ٥٠ مليار دولار).

وفي سنوات ١٩٥٦ – ١٩٦١ بلغت «المنح» او الاعانات «غير المسترجعة» اكثر من ٧ مليارات دولار من المبلغ العام للقروض والتسليفات والاعانات التي قدمتها الولايات المتحدة الاميركية والبالغة ١٦١١٦ مليون دولار؛ كما بلغت ٩١٦ مليون دولار من ١٩٣٩ مليونا قدمتها انكلترا، و٥٢٠ مليون دولار من ٢٠٢٠ مليونا قدمتها جمهورية المانيا الاتحادية *.

كانت الولايات المتحدة وانكلترا وجمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا كقاعدة تقدم الاعانات آخذة بالحسبان الحالة الاقتصادية والمالية للبلاد التي تحصل على هذه «المساعدة». وحصلت على هذه «المساعدة» عادة البلدان التي كان وضعها النقدي على حافة الانهيار، الامر الذي اتاح فرض شروط اقسى عليها.

ويستغل امبرياليو الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وجمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا القروض والتسليفات والاعانات ليس فقط لاستعباد البلدان التي تحصل عليها استعبادا ماليا ولضمان تغلغل الرساميل، وانما كوسيلة للتوسع في اسواق هذه البلدان. كل هذا ساعد على تشديد تصدير البضائع الى البلدان المقترضة واستحضار الخامات والمحروقات والمؤن من هناك بشروط مفيدة للغاية للدائن. ولتسهيل نشاط المصدرين اسس في الولايات المتحدة

* «The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961», p. 61, 62, 70, 71.

الاميركية بنك الاستيراد والتصدير الذي سلف لوقت طويل تصدير واستيراد الشركات الاميركية ممولا في السنة اكثر من ٥٠ صفقة كبرى في التجارة الخارجية. وتستفيد من خدمات البنك مؤسسات اميركية كبرى مثل «فيستينهاوز ايليكتريك» و«انترناشنال هارفيستر» و«بيتلهم ستيل» و«جنرال موتورز» و«جنرال ايليكتريك» و«فورد موتورز» الخ.. وفي السنوات التي تلت قام البنك بنشاط واسع في ميدان تصدير الرأسمال التسليفي ايضا مسلفا في ست سنوات فقط (١٩٥٢ — ١٩٥٨) قروضا مقدارها العام ٤,٦ مليارات دولار.

واستخدام الاحتكارات الاميركية استخداما واسعا للقروض والاعانات من اجل التوسع التجاري الخارجي واضح بشكل جلي من اللوحة الواردة ادناه *.

علاوة على بنك الاستيراد والتصدير تقوم بنشاط ملحوظ في ميدان توسيع تصدير الولايات المتحدة الاميركية عن طريق تقديم القروض والتسليفات والاعانات بنوك اميركية اخرى ايضا. وهكذا، فان خمسة من كبريات البنوك الاميركية هي «نيو يورك كيمكل كورن اكسشينج» و«تشايز مانهيتين بنك» و«ميلون نيشنال بنك اوف بيتسبورغ» و«فيرست نيشنال بنك اوف بوستون» و«نيشنال بنك اوف ديترويت» انشأت في عام ١٩٥٦ اتحادا احتكاريا خاصا

---

* «Statistical Abstract of the United States», 1953, p. 886, 889; «Survey of Current Business», March 1951, p. 22-23; March 1952; p. 19; March 1953, p. 8; April 1954, p. 20-21; March 1956, p. 6; April 1957, p. 12; «International Financial Statistics», March 1957, p. 16; «Monthly Bulletin of Statistics», October 1957, p. 111.

درجة تغطية تصدير الولايات المتحدة بالقروض والتسليفات والاعانات

(بمليارات الدولارات)

	عام ١٩٤٦	عام ١٩٤٧	عام ١٩٥٠	عام ١٩٥١	عام ١٩٥٢	عام ١٩٥٣	عام ١٩٥٤	عام ١٩٥٥	عام ١٩٥٦
الايرادات من تصدير البضائع	٩,٧	١٤,٧	١٠,٣	١٥,٠	١٥,٢	١٥,٧	١٥,١	١٥,٥	١٨,٩
المداخيل من نقل الشحنات الخارجية	١,٤	١,٨	٠,٩	١,٥	١,٤	١,٣	١,٢	١,٣	١,٦
المجموع	١١,١	١٦,٥	١١,٢	١٦,٥	١٦,٦	١٧,٠	١٦,٣	١٦,٨	٢٠,٥
القروض والتسليفات والاعانات (الوزن القائم) . . .	٥,٧	٦,٢	٤,٦	٥,١	٥,٦	٦,٤	٥,٣	٤,٥	٥,٠
درجة تغطية التصدير والشحنات المنقولة بالتسليفات والاعانات (النسبة المئوية)	٥١	٣٩	٤١	٣١	٣٤	٣٨	٣٣	٢٧	٢٤

«اميركن اوفرسيز فايلي كوربوريشان» هدفه تقديم القروض للاجانب الذين يشترون البضائع الاميركية *.

وتنفق مبالغ كبيرة جدا من القروض الاميركية على تمويل شحن «فائض» المنتوجات الزراعية التي تصدرها حكومة الولايات المتحدة الاميركية بموجب القانون رقم ٤٨٠. ولغاية حزيران (يونيو) ١٩٥٩ قدمت الولايات المتحدة الاميركية بموجب هذا القانون قروضا للبلدان الرأسمالية في اوروبا الغربية بمقدار ١٦٤٩ مليون دولار. اما فيما يتعلق بالبلدان النامية فان القروض والاعانات المخصصة لها بموجب هذه المادة زادت بكثير في الفترة نفسها عن هذا المقدار. ونتيجة لتطبيق هذا القانون كدست الولايات المتحدة الاميركية في البلدان التي تحصل على «فائض» المنتوجات الزراعية مبالغ كبيرة بالعملة المحلية. ويكفي القول ان الولايات المتحدة الاميركية قدمت لهذه الاغراض في سنوات ١٩٥٦ – ١٩٦١ فقط للبلدان النامية قروضا يبلغ مقدارها العام ٤٦٨٤ مليون دولار**. ويعني هذا في التطبيق ان الامبرياليين الاميركيين يمدون اخطبوطهم، تحت ستار «المساعدة»، الى الميزانيات الحكومية في البلدان التي تحصل على هذه «المساعدة». وهذا احد الاشكال الجديدة للاستعباد المالي واقامة الاشراف المالي.

ان شيستر باولز الآنف الذكر كان قد تقدم عام ١٩٥٩ بفكرة انشاء نوع من «بنوك الحبوب» في البلدان المتخلفة اقتصاديا

---

* «The Wall Street Journal», 27. IX. 1956.

** «The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961», p. 71.

عن طريق تصدير نصف مجموع «فائض» الحبوب المتكدسة في الولايات المتحدة الاميركية لبيعه فيها بالعملة المحلية. ولا حاجة للقول ان تحقيق هذا الاقتراح سيضع في آخر المطاف ميزانيات هذه البلدان تحت اشراف الولايات المتحدة الاميركية. وتجدر الاشارة الى ان هذا الاسلوب اصبحت تطبقه كذلك جمهورية المانيا الاتحادية التي بدأت عام ١٩٦١ تبيع البلدان النامية المنتوجات الزراعية بالعملة المحلية، والحقيقة بمبالغ قليلة لحد الآن *.

في السنوات الاخيرة اخذت حكومة الولايات المتحدة الاميركية تلح اكثر فاكثر على استخدام القروض والاعانات التي تقدمها لشراء البضائع والتجهيزات الاميركية فقط. وسبب اعراض بعض البلدان عن شراء البضائع الاميركية هو في الغالب واقع ان هذه البلدان تستطيع شراء نفس التجهيزات والبضائع من بلدان اخرى بشروط اكثر ملاءمة. مثلا فرضت الولايات المتحدة الاميركية على الهند اتفاقيات بصدد تصدير «فائض» الحبوب الاميركية وحددت في كثير من الاحوال اسعارا تزيد عن الاسعار في السوق العالمية. وتبين بموجب الحسابات ان الاسعار الاميركية على القمح في عامي ١٩٥٨ — ١٩٥٩ كانت اعلى بـ ٢٥ — ٥٠ ٪ من الاسعار الاسترالية، وكانت اسعار الارز اعلى بـ ٩٥ — ١٠٠ من الاسعار البورمية. وتبيع الولايات المتحدة الاميركية القطن باسعار اعلى بكثير فارضة تصديره الى مختلف البلدان بموجب تحقيق المبدأ القائل «اشتروا ما هو اميركي».

* «The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961», p. 14.

بموجب شروط اتفاقيات الولايات المتحدة الاميركية مع البلدان التي تصدر لها «فائض» المنتوجات الزراعية فان شحن هذه المنتوجات يجب ان يتم فقط على سفن اميركية تبلغ قيمة اجور حمولتها ١٨ — ٢٠ ٪ من قيمة البضائع المشحونة. وهكذا فان الهند تدفع سنويا زهاء ٧٠٠ مليون روبية اجرة نقل الحبوب التي تشتريها من الولايات المتحدة الاميركية بموجب القانون رقم ٤٨٠ *.

ولهذا ليس من الغريب ان تفضل بعض البلدان استخدام هذه القروض الخارجية الباهظة الغلاء بصورة اكثر معقولية مما يثير بالطبع استياء اصحاب البنوك الاميركيين. فقد كتبت مثلا المجلة الاميركية «نيوزويك» بهذا الخصوص في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٩ تقول: «ان وزير المالية اندرسون يزعجه واقع ان صندوق التنمية الاقتصادية لم يضع شروط استخدام المبالغ المقدمة بشكل قروض للبلدان المتخلفة». وقصد اندرسون بهذا الهند التي، اذ حصلت على قرض من الولايات المتحدة الاميركية بمقدار ١٨ مليون دولار لتحقيق مشاريع تزويد المياه والطاقة، توجهت بطلب الفولاذ لهذه المشاريع من اليابان والمانيا الغربية. وبالنتيجة، كما كتبت فيما بعد مجلة «نيوزويك»، اعلن رسميا ان صندوق التنمية الاقتصادية سيمول في المستقبل بصورة رئيسية «شحن البضائع والتجهيزات، والخدمات الاميركية الاصل فقط». وبكلمات اخرى «اشتروا البضائع الاميركية او ابحثوا عن القروض في مكان آخر!» **.

---

* «New Age», June 1960, p. 48.

** «Newsweek», October 26, 1959, p. 13.

وفي سنوات ١٩٥٨ – ١٩٦١ بلغت القروض والاعانات الحكومية لعشرين بلدا رأسماليا اعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المقدمة بموجب ما يسمى بالمساعدة الاقتصادية والتكنيكية، بلغت وسطيا ١,٥ – ٢ مليار دولار في السنة. وبموجب الحسابات الرسمية تقدم الولايات المتحدة الاميركية * اكثر من نصف هذا المبلغ. وحصة الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا العظمى وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان مأخوذة سوية ٩٣ ٪ من هذا المبلغ **. علاوة على هذا فان المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي للانشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولى الخ.) التي تشرف عليها الولايات المتحدة الاميركية قدمت قروضا في فترة ما بين ١٩٥٤ – ١٩٥٧ فقط مقدارها اكثر من ٨٠٠ مليون دولار ***.

ان التوزيع الجغرافي للقروض والاعانات يتفق لدرجة كبيرة مع اتجاه تصدير الرأسمال الصناعي. فالقروض والاعانات التي تقدمها انكلترا وفرنسا وبلجيكا تتجه بصورة رئيسية الى بلدان الكومنولث البريطاني والرابطة الفرنسية والمستعمرات البلجيكية. والقروض والاعانات الاميركية تتوزع في العالم اجمع كاشفة بذلك الميل الواضح لان تشمل عددا كاملا من مستعمرات انكلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا السابقة وكذلك البلدان النامية بوجه عام.

---

* «The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961», p. 15-17

** Ibid., p. 17.

*** سيدور الحديث ادناه بتفصيل اكثر عن نشاط البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.

عند تحليل السياسة التسليفية الخارجية للولايات المتحدة الاميركية في فترة ما بعد الحرب ينبغي التأكيد على انها في السنوات الـ ٩ ــ ١٠ الاخيرة صدّرت من البضائع والخدمات الى البلدان الاخرى بمبلغ يزيد كثيرا عن ايرادات هذه البلدان من بيع البضائع الى الولايات المتحدة. وهذا يعني ان التبعية المالية للبلدان المقترضة من الولايات المتحدة الاميركية قد ازدادت ازديادا شديدا.

بيد ان الوضع الاقتصادي العالمي يتبدل على الدوام، الامر الذي يجر وراءه تبدلات في ميزان القوى الاقتصادية والمالية. ففي غضون السنوات الـ ٥ ــ ٦ الاخيرة اعادت البلدان الرأسمالية الاوروبية الرئيسية واليابان في الاساس وضعها الاقتصادي والمالي. بالارتباط مع هذا كما اشير اعلاه فان الولايات المتحدة الاميركية تعاني من مزاحمة هذه البلدان في ميدان التسليف الخارجي. وتؤثر تأثيرا اكبر على الوضع الاقتصادي العام في العالم النجاحات التي يحرزها الاتحاد السوفييتي والبلدان الاخرى في الاسرة الاشتراكية. فالاتحاد السوفييتي وحده قدم في سنوات ١٩٥٤ ــ ١٩٦١ للبلدان النامية تسليفات بمقدار ٣ مليارات روبل ذهبي. وتثير قلقا كبيرا لدى الاحتكارات الامبريالية الشروط المسهلة للغاية التي تقدم بموجبها البلدان الاشتراكية وبالدرجة الاولى الاتحاد السوفييتي القروض والتسليفات. فالقروض السوفييتية للبلدان النامية تقدم بدون اية شروط سياسية او اخرى غيرها وبفائدة مئوية منخفضة (ليست اكثر من ٢,٥ ٪) ولآجال اطول (عادة ١٢ سنة)، وبشروط افيد للتسديد (بما في ذلك التسديد بالبضائع التقليدية في صادرات هذا البلد، او في العملة المحلية)؛ وفي اغلب الاحوال تقدم هذه

القروض لتطوير الاقتصاد وبالدرجة الاولى الصناعة الثقيلة التي هي دعامة البلدان النامية.

وعلى سبيل المقارنة نشير الى انه في وقت المفاوضات التي دارت حول تقديم قرض لبناء مصنع للتعدين في راوركيلا في الهند لمّح وزير الخارجية السابق في جمهورية المانيا الاتحادية برينتانو الى ان بلاده كان بمستطاعها تقديم قرض للهند بشروط افيد لو ان الاخيرة رفضت الاعتراف بجمهورية المانيا الديموقراطية. ومن المناسب القول هنا ان الاتحاد السوفييتي ساعد الهند في بناء مجموعة مصانع بهيلاي للتعدين مقدما لها قرضا بفائدة سنوية قدرها ٢,٥ ٪ والتسديد في الروبيات خلال ١٢ سنة، دون ان يضع شروطا سياسية او عسكرية او اية شروط اخرى. ان مجلة «نيو ايج» الهندية عند تثمينها لشروط القروض السوفييتية اشارت بحق في حزيران (يونيو) عام ١٩٦٠ الى ان التسليف الغربي اغلى بمرتين من التسليف السوفييتي.

ان هذه السياسة التي ينتهجها الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى تعزز تعزيزا كبيرا مواقع البلدان النامية في علاقاتها مع الاحتكارات الرأسمالية وحكوماتها. ونتيجة لهذه السياسة بالذات اضطرت الاحتكارات والبنوك الامبريالية الى بعض التنازلات والى تغيير اساليبها. فهي قد اضطرت اكثر فاكثر الى تقديم تسليفات طويلة الامد وتخفيض الفائدة المئوية بعض الشيء، والموافقة على ان تسدد القروض والتسليفات جزئيا بالعملة المحلية او حتى بالبضائع الخ..

ان حكومة واحتكارات الولايات المتحدة الاميركية ابتداء من عام ١٩٦٠ اتخذت جملة من التدابير التي من شأنها ان توهم

وكأن الولايات المتحدة الاميركية تتحول الى صيرفي حسن وشريف.

اولا، اعلنت الولايات المتحدة الاميركية عن «اعشور تطوير الدول المتخلفة اقتصاديا» معلنة استعدادها لتقديم «المساعدة» لها بشكل تسليفات طويلة الامد وقد سمح الكونغرس الاميركي للرئيس ان يعقد اتفاقيات بصدد التسليفات الطويلة الامد في الخمس سنين المقبلة (١٩٦١ ـ ١٩٦٥) بمقدار عام يبلغ ٧,٢ مليارات دولار.
ثانيا، اضطرت الولايات المتحدة الاميركية الى تقديم جملة من القروض والتسليفات الطويلة الامد (لمدة عشر سنوات واكثر) وان تخفض بعض الشيء الفائدة المئوية (في عدة احوال الى ٣,٥ ٪).
ثالثا، اخذت الولايات المتحدة الاميركية تقدم القروض (بمبالغ محددة من ٢٠٠ ـ ٣٠٠ مليون دولار في السنة) مع تسديدها في عملة البلدان المديونة.

واعمال مشابهة تميز انكلترا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية.

غير ان البلدان النامية تقتنع بتجربتها الخاصة بان الاحتكارات مهما غيرت استراتيجيتها وتكتيكها فان سياستها المالية من حيث الجوهر كانت ولا تزال امبريالية. وتأكيدا لهذا يمكن سرد الامثلة الكثيرة ولكننا سنقتصر على مثل واحد.

في شباط ـ آذار (فبراير ـ مارس) ١٩٦١ جرت مفاوضات بين الولايات المتحدة الاميركية ولبنان حول تقديم قرض للبنان بمبلغ ٥٠ مليون دولار لشراء «فائض» الحبوب الاميركية. وقد نشرت الصحافة اللبنانية * ان الولايات المتحدة الاميركية وضعت

---

* «النداء»، ٣/٣، ١٩٦١؛ بلاغ وكالة انباء الشرق الاوسط في ٢٠/٢/١٩٦١.

في مجرى المفاوضات الشروط والمطالب التالية: القرض بفائدة سنوية قدرها ٣٫٨ ٪ ؛ على لبنان ان ينفق القرض فقط على شراء الحبوب ومن الولايات المتحدة الاميركية فقط ؛ الولايات المتحدة الاميركية هي التي تحدد كمية الحبوب التي على لبنان شراؤها في هذه السنة او تلك؛ ان اية مشاريع يرغب لبنان في انفاق قسم من هذا القرض على تحقيقها يجب ان يحوز على استحسان الولايات المتحدة الاميركية. وليس من وليد الصدفة ان اثارت هذه الشروط احتجاجات شديدة اللهجة في لبنان، الامر الذي اضطر الحكومة الى رفض اخذ هذا «القرض القمحي» من الولايات المتحدة الاميركية. وقد اشير في الصحافة بهذا الخصوص بصواب الى ان لبنان يستطيع شراء الحبوب باسعار اقل وبدون اية شروط من الاتحاد السوفييتي وبعض البلدان الاخرى.

على هذه الصورة فان الدول الامبريالية تسعى بواسطة السياسة التسليفية ايضا الى ربط البلدان النامية بالاقتصاد الرأسمالي العالمي والابقاء عليها بوضع توابع تنتج الخامات لها، وتنظيف الطريق لاحتكاراتها من اجل التغلغل في اقتصاد هذه البلدان، ولكي تضمن لاحتكاراتها افيد الشروط لاستغلال شعوب هذه البلدان ومواردها الطبيعية.

٣

الاعاقة المصطنعة لتطور اقتصاد المستعمرات والبلدان المتحررة. محاولات الاقتصار على منح الاستقلال الشكلي

ان النتيجة التي اسفرت عنها سيطرة الدول الاستعمارية المتعددة القرون على اراض شاسعة من الكرة الارضية، هي التقسيم الدولي للعمل الاكثر غبنا الذي لا تملك اكثرية البلدان النامية والمستعمرات بنتيجته صناعتها الخاصة تقريبا؛ واصبحت اساس اقتصادها الزراعة المتأخرة او استخراج الخامات الصناعية الذي تشرف عليه الشركات الاجنبية. وفي اغلب الاحوال هي بلدان ذات دخل وطني ومستوى معيشة للشعب منخفضين جدا.

ان الرأسمال الاجنبي ليس فقط لا يساعد على تطوير الصناعة الوطنية لهذه البلدان، بل يسعى بكل قواه الى اعاقة هذا التطور. وبمسعى الدول الامبريالية هذا بالذات الرامي الى الابقاء على المستعمرات السابقة كتوابع تنتج الخامات يفسر واقع ان اكثر من ٦٠ ٪ من التوظيفات الاجنبية في هذه البلدان توظف في الزراعة وصناعة الاستخراج. اما حصة الصناعة التحويلية فتؤلف اقل من ٢٠ ٪ ، هذا ولا يوظف في الصناعة الثقيلة الا خُمس هذه الحصة القليلة. والرأسمال الاحتكاري لا يمكنه المساهمة بقسط ملحوظ لدرجة ما في التطور الاقتصادي لهذه البلدان بحكم طبيعته ذاتها،

لان هدفه الاساسي يكمن في ضمان الارباح العالية والخامات الرخيصة لمؤسساته. ولهذا فان حصة جميع البلدان النامية ليست اكثر من ٢٠ ٪ من المنتوج الصناعي في العالم الرأسمالي، ودخلها الوطني بالنسبة للفرد من السكان لا يبلغ وسطيا ٢٠٠ دولار، وفي بعض البلدان لا يزيد عن ٢٠ – ٥٠ دولارا في السنة. ان جميع البلدان النامية لا تعطي الا ٣ ٪ فقط من الانتاج العالمي للفولاذ، و ٤ ٪ من الحديد الصب، و ٧ ٪ من الطاقة الكهربائية وهكذا دواليك.

ان التطور الوحيد الجانب للاقتصاد قد ادى الى ان يتوقف تصدير اغلبية بلدان اميركا اللاتينية، مثلا، باكثر من ٥٠ ٪ على تصدير نوع واحد فقط من المواد الخام او المؤن. وحسب معطيات تقرير شركة الابحاث الاقتصادية والصناعية «المشاكل الاقتصادية العالمية و تأثيرها على السياسة الخارجية للولايات المتحدة» (المنشور من قبل لجنة الشؤون الخارجية لدى مجلس الشيوخ الاميركي في كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٥٩)، فان تركيب صادرات جميع بلدان اميركا اللاتينية يرجع الى الانواع الاساسية العشرة التالية من المواد الخام والمؤن:

انواع المواد الخام والمؤن	الصادرات بالنسبة المئوية لقيمتها العامة
القهوة	١٨,٢
النفط الخام	١٣,٤
السكر	١٠,٤
المنتوجات النفطية	١٠,٢

انواع المواد الخام والمؤن	الصادرات بالنسبة المئوية لقيمتها العامة
الفلزات والمعادن غير الحديدية . . .	٧,٧
اللحم	٣,٤
الفواكه والخضار	٣,٣
القطن	٣,٠
فلزات الحديد	٢,٨
الصوف والهلب	٢,٧
انواع اخرى	٤,١
المجموع	٧٩,٢

ان المستهلكين الاساسيين للمواد الخام هذه هي احتكارات الولايات المتحدة الاميركية (فحصتها ٤٦ ٪ من مجموع صادرات اميركا اللاتينية من الخامات) واحتكارات اوروبا الغربية (٤٢ ٪). وكما نرى من هذه اللوحة فان نصف صادرات اميركا اللاتينية يؤلفه النفط والمنتوجات النفطية والقهوة والسكر.

وفي هذا المجال فالوضع متشابه في بلدان افريقيا والشرق الادنى. ان ٨٠ ٪ من صادراتها تقريبا تتوقف ايضا على ١٠ انواع من المواد الخام والمؤن. ويكمن الفرق فقط في ان حصة النفط الخام تؤلف اكثر من ٣٠ ٪ من صادرات بلدان هذه المنطقة.

ان حوالي ٧٥ ٪ من المنتوجات المصدرة من هذه البلدان تذهب الى اوروبا الغربية؛ وحصة الولايات المتحدة الاميركية حوالي ١٠ ٪ واليابان حوالي ٦ ٪. وقرا بة ٧٠ ٪ من النفط المستخرج

من هذه المنطقة يتجه الى بلدان اوروبا الغربية. وهكذا فان بلدان افريقيا والشرق الادنى «مربوطة» باقتصاد اوروبا الغربية وهي تلعب لحد الآن بدرجة كبيرة دور تابعها المنتج للمواد الاولية.

نفس الشيء يمكن قوله كذلك عن بلدان آسيا واوقيانيا. فالمواد الاساسية من صادراتها هي الصوف والكاوتشوك واللحم والسكر والمعادن غير الحديدية. وحسب معطيات الاحصاءات التجارية العالمية ذهب سنة ١٩٥٧ زهاء ٦٠ ٪ من صادرات بلدان آسيا واوقيانيا من الخامات الى اوروبا الغربية. ومن المستهلكين الكبار الآخرين لخامات هذه البلدان كانت الولايات المتحدة الاميركية (حصتها ١٧ ٪) واليابان (١٦ ٪). وتغيرت اللوحة قليلا في الوقت الراهن ولو انه تنبغي الاشارة الى بعض الزيادة في حصة اليابان (على حساب البلدان الاوروبية).

ان المعطيات الواردة اعلاه تتحدث عن التبعية الهائلة لبلدان آسيا وافريقيا والشرق الادنى واميركا اللاتينية للسوق الخارجية التي هي بالنسبة لها المصدر الاساسي للحصول على العملة الاجنبية اللازمة لهذه البلدان لاستيراد السلع الصناعية. وهكذا فان عدم وجود الصناعة الثقيلة الخاصة في باكستان يضطرها الى استيراد حوالي ٩٥ ٪ من الفولاذ المستهلك في البلاد و١٠٠ ٪ من التجهيزات الصناعية و ٨٠ ٪ من البضائع الصناعية الاخرى. واندونيسيا التي تملك احتياطات كبيرة من الفحم وفلزات الحديد والبكسيت والنيكل والمنغنيز الخ. لم يكن لديها حتى السنوات الاخيرة صناعتها التعدينية الخاصة وكانت تستورد ولا تزال الفولاذ والمصنوعات المعدنية. ويلاحظ نفس هذا الوضع في البلدان الاخرى النامية. مثلا،

ان البرازيل التي تملك احتياطاتها الخاصة من النفط والفحم مضطرة لانفاق ملايين الدولارات على استيراد الفحم والنفط والمنتوجات النفطية؛ ورغم انها اكبر منتج للمواد الخشبية في اميركا اللاتينية فانها لا تضمن لحد الآن حاجاتها لا من الورق ولا من السيلولوز؛ ورغم انها وطن اجود انواع نبات الكاوتشوك في العالم فانها تستورد سنويا اكثر من ١٥ الف طن من الكاوتشوك الطبيعي.

ان اغلبية بلدان الشرق الادنى وإن تملك مصادر هائلة من النفط مضطرة مع ذلك لشراء منتوجات النفط، وباسعار عالية جدا. وجميع صناعة هذه البلدان النفطية توجد في ايدي الاحتكارات الاجنبية، ولهذا فان هذا الفرع لا يؤثر اي تأثير خيّر على تطور اقتصاد هذه البلدان بالاجمال، اما النفط والمنتوجات النفطية فانها تستخدم هنا بكميات محدودة. مثلا كانت حصة بلدان الشرق الادنى من استخراج النفط في العالم الرأسمالي بأسره سنة ١٩٥٥ اكثر من ٢٣٪ اما حصتها من الاستهلاك العالمي للنفط والمنتوجات النفطية فلم تبلغ الا ١,٧ ٪ .

ومن نتائج سيطرة الاحتكارات الاجنبية ايضا ان الصلات الاقتصادية بين بلدان هذه المنطقة ضعيفة للغاية. ويرى هذا بشكل جلي من المعطيات الخاصة بتجارتها الخارجية. ففي عام ١٩٥٧ لم يذهب الا ١٣ ٪ من المنتوجات المصدرة من بلدان الشرق الادنى الى بلدان هذه المنطقة بالذات *. ونفس الشيء نلاحظ في بلدان آسيا والشرق الاقصى. فبموجب معطيات اللجنة الاقتصادية التابعة لهيئة الامم المتحدة والخاصة ببلدان آسيا والشرق الاقصى فان

* «International Financial Statistics», 1957, p. 22.

٣٤ ٪ فقط من التبادل التجاري لهذه المنطقة عام ١٩٥٥ كان من نصيب التجارة الداخلية لهذه المنطقة: ٣٢,٦ ٪ صادرات و ٣٥,١٪ واردات *.

ان كل هذه الامثلة تؤكد ذلك الواقع الذي لا نزاع فيه وهو ان البلدان النامية اذ لا تملك صناعتها الوطنية الخاصة مضطرة لاستخدام القروض الاجنبية من اجل شراء البضائع من الاحتكارات الاجنبية ذاتها. هذا وبموجب شروط القروض فان حصة الاسد من هذه المشتريات تتكون من بضائع لا تجد مجالا للتصريف في السوق الداخلية للبلدان الدائنة او في السوق العالمية.

ان التطبيق العملي في السنوات التالية بيّن ان الاحتكارات والبنوك الاجنبية ترفض كقاعدة تقديم القروض والتسليفات للبلدان النامية من اجل تطوير صناعتها الوطنية. وفي بعض الاحوال فانها بحكم هذه الاسباب او تلك توافق على تقديم مثل هذه القروض ولكنها تقوم بهذا وفق شروط غير مقبولة على الاطلاق للبلدان المقترضة.

مثلا، وافقت عام ١٩٥٦ شركتا النفط الاميركيتان «كالتكس» و«ستاندرد فاكوم» والانكليزيتان «بريتش بتروليوم» و«شل» على «مساعدة» سيلان لبناء مصنع لتكرير النفط في كولومبو. وكتعويض عن بناء المصنع طلبت الشركات من حكومة سيلان منحها حق احتكار الاستيراد والاتجار بالمنتوجات النفطية في البلاد، وكذلك تأجيرها لامد طويل جميع اجهزة التخزين النفطية. وليس غريبا ان رفضت جميع الحاجات الاحتكارات النفطية هذه. وقد اثار تأميم

«Economic Survey of Asia and the Far East», 1955, p. 30. *

حكومة سيلان لمحطات البنزين (شباط ــ فبراير ١٩٦٣) مقاومة هذه الاحتكارات بصورة اكثر ضراوة.

مثال آخر. في السنوات الاولى لما بعد الحرب ازداد استخراج النفط في ايران ازديادا سريعا وبلغ عام ١٩٥٠ رقما قياسيا بالنسبة لهذه البلاد ــ ٣٢٫٣ مليون طن. ولكن ابتداء من عام ١٩٥١ اي منذ تأميم شركة النفط الانكلو ــ ايرانية هبط استخراج النفط هبوطا حادا لان الاسواق الخارجية التي يباع فيها النفط الايراني اغلقت من قبل انكلترا بمساعدة فعالة من جانب الولايات المتحدة الاميركية، اما الاستهلاك الداخلي للمتوجات النفطية في ايران نفسها فزهيد للغاية. ومما له دلالته ان استخراج النفط في ايران اخذ ينمو ثانية، وبالمناسبة بوتائر سريعة، بعد ايلول (سبتمبر) ١٩٥٤، اي بعد عقد الاتفاقية المجحفة بحق ايران مع الكونسورسيوم النفطي العالمي، التي اعادت للاحتكارات الاميركية والانكليزية والفرنسية حق الاشراف على النفط الايراني. ان حركة (ديناميك) استخراج النفط الايراني تؤكد هذا. (راجع الجدول في الصفحة ٩٤).

ان استخراج النفط هو الفرع الوحيد المتطور نسبيا في الصناعة الايرانية. ولكن هناك عدا النفط توجد احتياطات كافية من الفحم والحديد والنحاس والرصاص والنيكل والقصدير والاسبست والكبريت والذهب ومعادن وخامات اخرى. مع هذا فان البلاد لا تملك صناعتها التعدينية الخاصة ولا تملك فروعا اخرى من الصناعة الثقيلة، التي لو وجدت لضمنت استهلاك النفط والمنتوجات النفطية الامر الذي يمكنه بدوره جلب الفوائد الكبيرة لكافة اقتصاد البلاد.

استخراج النفط في ايران*

السنة	بآلاف الاطنان
١٩٥٠	٣٢٢٥٩
١٩٥١	١٦٨٤٤
١٩٥٢	١٣٤٨
١٩٥٣	١٣٤٥
١٩٥٤	٣٠٠٠
١٩٥٥	١٦٧٩٧
١٩٥٦	٢٦١٣٠
١٩٥٧	٣٦١٣٠
١٩٥٨	٤٠٩٦٩
١٩٥٩	٤٦١٣٠
١٩٦٠	٥٢٢٦٠
١٩٦١	٥٧٠٩٨

ان فرنسا، اذ تعرقل بجميع الوسائل التطور المستقل لمستعمراتها السابقة في افريقيا، تأمل بان تبقيها كتوابع لها تنتج الخامات. صحيح انه يتأتى على المستعمرين تمويه سياستهم الاستعمارية في الظروف الجديدة. وبهذا بالذات يفسر الضجيج العالي للغاية الذي اثارته الصحافة الفرنسية حول انشاء «المجموعات الصناعية» بمساعدة الاحتكارات الفرنسية والاجنبية الاخرى في مستعمراتها السابقة. اما في الواقع فان هذا التعريف الجديد لمؤسسات استخراج

* «Petroleum Press Service», January 1956, p. 4; «International Financial Statistics», August 1962, p. 154.

فلزات المعادن لا يجلب تغيرات كيفية الى طابع الاستغلال الاستعماري للموارد الطبيعية والبشرية في هذه البلدان. ان القضية تتعلق فقط بزيادة تصدير الخامات الضرورية للاحتكارات والمستخرجة باقل نفقات الانتاج والنقليات.

ومن الطبيعي ان الاحتكارات في هذه الحالة لا تستطيع الاستغناء عن توظيفات كبيرة والبناء الاساسي في ما يسمى بفروع الابنية السفلى (الموانئ والمناجم وسكك الحديد). ولكن الاحتكارات الفرنسية لا تفكر طبعا بالتصنيع الحقيقي للبلدان الافريقية. فالاحتكارات الامبريالية تنظر كالسابق الى البلدان النامية على انها مصادر للخامات. وهنا تجدر الاشارة الى ذلك الواقع وهو على سبيل المثال ان الشركات النفطية الاميركية والانكليزية والفرنسية تزيد بوتائر سريعة للغاية استخراج النفط في البلدان النامية وتخفضه عمليا في بلدانها لانها تحصل في الحالة الاولى على ارباح اعلى بكثير من ارباحها في الحالة الثانية.

وهكذا ففي عام ١٩٦٢ الذي كان قياسيا من حيث وتائر نمو الاستخراج العالمي للنفط فان الحصة الاساسية من الزيادة (٦٢٪) كانت من نصيب البلدان النامية وقبل كل شيء بلدان الشرق الادنى وافريقيا واميركا اللاتينية *.

---

* استخرج اثناء هذه السنة في العالم اجمع ١٢١٠ مليون طن نفط، وبلغت الزيادة بالمقارنة مع عام ١٩٦١ ٩١ مليون طن او ٨,٢٪. («New York Herald Tribune», European Edition, 7. II. 1963, Special Supplement, p. I).

ان اهم عامل في قضية تطور صناعة البلدان النامية لا يعود البتة لتوظيفات الاحتكارات الاجنبية و«مساعدة» الدو ل الاستعمارية، بل لنجاحات حركة التحرر الوطني. فهذه النجاحات بالذات هي التي اتاحت الفرصة لهذه البلدان لكي تطرح مسألة تأميم جملة من الفروع وانشاء قطاع الدولة في الصناعة (الهند، اندونيسيا، سيلان، الجمهورية العربية المتحدة وغيرها). واهمية قطاع الدولة بالاضافة الى ان نواة الصناعة الثقيلة التي تنشأ فيه، تكمن ايضا في كونه اقل عرضة لهجوم الرأسمال الاجنبي.

بحكم هذه الظروف وكذلك في ظروف وجود وتعزيز معسكر الاشتراكية فان الاحتكارات الامبريالية عاجزة عن ابقاء البلدان النامية في دور التابع المنتج فقط للخامات للاقتصاد الامبريالي واضطرت الى الموافقة على بعض مطاليب البلدان النامية. وعند ذلك يسعى الامبرياليون لوضع تطور البلدان النامية تحت اشرا فهم وتحديد مقاديره، مثلا عن طريق الاشترا ك في المؤسسات التي يجري بناؤ ها. وهذا الاشراف يستهدف توجيه هذه البلدان في الطريق الرأسمالي، مما يسمح للامبرياليين الاستمرار باستغلالها بشكل مقنَّع.

والمثال المميز بهذا الخصوص هو الهند. فبالرغم من ان البرجوازية الانكليزية لا تزال تجهد نفسها لتبين انه من الضروري ان يتطور في الهند بالدرجة الاولى انتاج المؤن، لا الصناعة، فان خوفها من فقدان مواقعها في هذه البلاد يرغمها على المساهمة في بناء مؤسسات التعدين ومؤسسات اخرى مشابهة.

ان الاحتكارات تنوي تقديم القروض والمساهمة في بناء مصنع التعدين في نيجيريا ومصنع الالومنيوم في غانا وهلمجرا. وحيث لا تزال الاحتكارات قادرة على عرقلة تطور الصناعة الوطنية فانها لا تبخل بالقوى والوسائل من اجل تحقيق مراميها.

ان الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى تقدم المساعدة الحاسمة والمساندة في النضال لاحراز البلدان النامية استقلالها الاقتصادي. فالاتحاد السوفييتي بالذات يساعد الكثير من البلدان لانشاء صناعتها الخاصة وبالدرجة الاولى الصناعة الثقيلة — اساس الاستقلال في اي بلد. وبلغت مقاييس كبيرة المساعدة التي يقدمها الاتحاد السوفييتي للهند والجمهورية العربية المتحدة وافغانستان واندونيسيا وتونس وبلدان اخرى. ويكفي القول انه في عام ١٩٦٠ وحده كان يبنى بمساعدة الاتحاد السوفييتي فقط في البلدان النامية حوالي ١٠٠ من المؤسسات والمشاريع الصناعية الكبرى. وسنة بعد سنة لا تزداد مقادير هذه المساعدة من جانب الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى فحسب، بل يتسع كذلك عدد البلدان التي تحصل على هذه المساعدة المنزهة.

ومنذ الآن يمكن التنويه ببعض النجاحات التي احرزتها البلدان النامية التي سلكت طريق التصنيع. ففي الهند مثلا يؤلف متوسط النمو السنوي للانتاج الصناعي منذ سنة ١٩٥٣ حوالي ٩ ٪ ويرى هذا من المعطيات الواردة ادناه حول الدليل العام للانتاج الصناعي في البلاد للسنوات التسع الاخيرة.

الدليل العام للانتاج الصناعي في الهند*

(عام ١٩٥٣ = ١٠٠)

السنة	الدليل
١٩٥٤	١٠٧
١٩٥٥	١١٦
١٩٥٦	١٢٦
١٩٥٧	١٣٠
١٩٥٨	١٣٢
١٩٥٩	١٤٤
١٩٦٠	١٦١
١٩٦١	١٧١

واحرزت نجاحات ملحوظة من قبل بلدان نامية اخرى في آسيا. ولوحظ في سنوات ما بعد الحرب بعض النمو في الانتاج الصناعي في بلدان اميركا اللاتينية كذلك. فبموجب معطيات الجريدة الانكليزية «فانينشال تايمز» فان النمو العام للانتاج الصناعي في اميركا اللاتينية في هذه الفترة بلغ وسطيا ٥ ٪ في السنة **. وعلى هذا النحو بالرغم من الاعمال المضادة التي تقوم بها الاحتكارات الاجنبية فان الصناعة في عدد كامل من البلدان النامية تتطور ولو انه لا تزال تعترض طريق جميع هذه البلدان صعوبات جمة.

ان اقامة علاقات اقتصادية وتجارية اوثق للبلدان النامية فيما بينها، وكذلك بينها وبين البلدان الاشتراكية على اساس المنفعة

* «International Financial Statistics», August 1962, p. 148.

** «The Financial Times», 18. I. 1960.

المتبادلة وانتهاجها سياسة تجارية مشتركة يمكنها ان تجلب لها فائدة كبيرة. وهذه الاجراءات من جانبها لن تكون غير عادلة او ليس لها ما يبررها، ليس فقط بسبب ان الاحتكارات الرأسمالية مثلا توحد جهودها وتتواطأ فيما بينها لوضع اعلى الاسعار على بضائعها او اسعار ادنى على المواد الخام التي تستوردها من البلدان النامية. فهذه البلدان لها كل الحق في وضع وانتهاج سياسة تجارية موحدة لخدمة مصالح التصنيع والنهوض الاقتصادي العام وتحسين الظروف المادية والثقافية لحياة مئات ملايين الناس.

ان حركة التحرر الوطني البالغة القوة التي شملت تقريبا في المرحلتين الثانية والثالثة من الازمة العامة للرأسمالية جميع المستعمرات والبلدان التابعة في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ووضعت في جدول الاعمال التصفية الكلية والنهائية لنظام الحكم الاستعماري المخزي قد ارغمت الامبرياليين على المناورة. ان الاحتكارات الامبريالية وحكوماتها سعيا منها للمحافظة ولو موقتا على موا قعها في البلدان النامية تحاول ان تعيق بشكل مصطنع ليس فقط التطور الاقتصادي، وانما التطور السياسي والاجتماعي في هذه البلدان لاجئة في الغالب الى اسلوب منح الاستقلال السياسي شكليا للمستعمرات.

ان الدول الاستعمارية في منحها الاستقلال السياسي لشعب هذه المستعمرة السابقة او تلك تحاول تصوير الامر وكأنها هي تقوم بهذا بمحض ارادتها وعن حسن نية. بيد انه ينبغي التأكيد على انه في تلك الحالات التي تكون فيها المواقع التي تخسرها الاحتكارات كبيرة جدا وهامة جدا بالنسبة لها، فانها تنسى «الطوعية» وتشن اكثر الحروب ضراوة من اجل اعادة الحكم الاستعماري. ويؤكد هذا

تاريخ اندونيسيا والجزائر والملايو والكونغو وعدد آخر من المستعمرات السابقة.

وبالرغم من ان محاولات الامبرياليين الاقتصار على منح الاستقلال شكليا لمستعمراتها تبوء بالفشل * اكثر فاكثر، فان هذا الاسلوب يستخدم على نطاق واسع. وغالبا ما جدا لجأ ويلجأ اليه المستعمرون الانكليز والفرنسيون.

فقد خاض الانكليز حربا طالت اكثر من عشر سنوات (منذ عام ١٩٤٨) ضد شعب الملايو** الذي هب للنضال في سبيل استقلاله ومن اجل القضاء على النير الاستعماري البريطاني. ولكن المستعمرين الانكليز الذين اقتنعوا بانه يستحيل بقوة السلاح تحطيم ارادة شعب الملايو المطالب بالاستقلال، وكذلك أملا منهم بشق حركة التحرر الوطني، قرروا القيام بمحاولة عقد صفقة مع الاقطاعيين المحليين والبرجوازية المحلية. على ضوء هذا بالذات يجب النظر الى تصريح الحكومة الانكليزية في آب (اغسطس) ١٩٥٧ القاضي بمنح الاستقلال للملايو.

ان سيادة شعب الملايو كانت محدودة بصورة واضحة من قبل الدستور الذي «وهبته» انكلترا للملايو والذي بموجبه بقي لانكلترا حق البت النهائي بجميع المسائل المالية التي تمس التوظيفات الانكليزية والاجنبية الاخرى في الملايو وكذلك بالمسائل المتعلقة

---

* لا شك في انه يجب اعتبار محاولات المستعمرين هذه فاشلة ازاء شعوب الهند واندونيسيا والجزائر وغينيا وغانا وسيلان ومالي وبورما وبلدان كثيرة اخرى.

** يمكن الحكم على اتساع مدى هذه الحرب ولو فقط بواقع انه اشترك فيها اكثر من ٤٠٠ الف انسان.

بالاتجاه العام لسياسة اتحاد الملايو وتجارته الخارجيتين. فضلا عن ذلك فان جيوش انكلترا وبلدان اخرى في رابطة الكومنولث بقيت كالسابق على اراضي الملايو تحت ستار تنفيذها «الالتزامات الدولية».

وهكذا، فان منح كيان الاستقلال للملايو لم يكن سوى تنازلا جزئيا من جانب الامبريالية الانكليزية للبرجوازية المحلية في الملايو، وهو عبارة عن صفقة عقدها المستعمرون الانكليز على حساب مصالح شعب الملايو.

وحاول المستعمرون الانكليز اللجوء الى هذا الاسلوب عند منح الاستقلال لشعوب بلدان اخرى.

وكون فرنسا عاجزة عن اعترا ض طريق الشعوب نحو الحرية فانها قد اضطرت الى منح الاستقلال السياسي لجميع مستعمراتها الافريقية تقريبا. وفي الوقت نفسه فان المستعمرين الفرنسيين فعلوا كل شيء لتحويل هذا الاستقلال الى استقلال شكلي صرف. هكذا سلك المستعمرون الفرنسيون ازاء «الاقليم المحكوم» ــ التوغو *. ان فرنسا بمنحها الاستقلال السياسي للتوغو (في ٢٧ نيسان ــ ابريل ١٩٦٠) لم تسحب من هناك ولو موظفا واحدا في الادارة الاستعمارية السابقة، وبقي الفرنك الفرنسي الوحدة النقدية الحكومية للتوغو. وعينت الحكومة الفرنسية سفيرا لها في التوغو رئيس الادارة الاستعمارية

* كانت التوغو قبل الحرب العالمية الاولى مستعمرة المانية، وبعد ذلك اصبحت بموجب «انتداب» عصبة الامم تحت حكم فرنسا. بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نيلها الاستقلا ل، وكونها اقليما تحت وصاية هيئة الامم المتحدة، بقيت ايضا تحت اشراف فرنسا بوصفها «سلطة حاكمة».

وكأنها تؤكد بهذا انه لم يطرأ اي تغير على التوغو عمليا مع اعلان الاستقلال.

وتسعى فرنسا لربط الدول الافريقية الفتية بمعاهدات واتفاقيات تتضمن قيودا خطيرة لسيادة هذه الدول. وقد فرضت فرنسا مثل هذه الاتفاقيات في عامي ١٩٦٠ – ١٩٦١ على السينغال والكونغو (برازافيل) وجمهورية افريقيا الوسطى وجمهورية تشاد وغابون وساحل العاج وداهومى والفولتا العليا والنيجر والكامرون وموريتانيا. وتنص الاتفاقيات بوجه خاص على «تنسيق» السياسة التجارية والمالية، الامر الذي يحرم هذه البلدان عمليا استقلالها في التجارة الخارجية. و«لاعتبارات الدفاع الوطني» تستطيع فرنسا ان تحجز لنفسها تصدير البضائع الستراتيجية (النفط، اليورانيوم، الثوريوم، الليتيوم، البيريليوم الخ.)، مما يعزز لدرجة كبيرة موا قع شركات الاستخراج الفرنسية التي تعمل في هذه البلدان. وتبقى جميع البلدان التي حصلت على الاستقلال في منطقة الفرنك.

وطبيعي انه مع وجود مثل هذه القيود، فان استقلال الدول الواردة اعلاه لا يمكن باي حال من الاحوال اعتباره استقلالا تاما، انه يتأتي على هذه الدول ان تناضل نضالا عنيدا في سبيل سيادتها التامة. وتصطدم الدول الافريقية الفتية في هذا النضال بصعوبات جمة سببتها تبعيتها الاقتصادية والمالية للاحتكارات الفرنسية، وكذلك وجود القواعد الحربية او الوحدات العسكرية الفرنسية على اراضيها. اليكم ما كتبته بهذا الخصوص الجريدة الاميركية «نيويورك هيرالد تريبيون»: «مر اكثر من عامين على الوقت الذي اخذت فرنسا تصفي فيه امبراطوريتها في افريقيا. ولكن القوات

العسكرية الفرنسية تستمر في البقاء او يجرى تشكيلها على اراضي ١٢ بلداً افريقيا على الاقل... وكل هذه البلدان مرتبطة باحلاف عسكرية مع فرنسا وجميعها «طلبت» من فرنسا مساعدتها في تدريب وتجهيز جيوشها الناشئة... ويرتدي في الوقت الراهن حوالي ٣ آلاف ضابط فرنسي لباس الجيوش الوطنية في هذه البلدان الاثنتي عشرة» *.

وتلجأ الدول الاستعمارية الاخرى ايضا الى اسلوب منح الاستقلال شكليا. مثلا، رفض المستعمرون البلجيكيون بعناد حتى مجرد بحث المسألة المتعلقة بمنح الاستقلال للكونغو الى ان شبّت الانتفاضة في ليوبولدفيل (كانون الثاني – يناير ١٩٥٩)، هذه الانتفاضة التي اضطرتهم الى الموافقة على عقد مؤتمر «الطاولة المستديرة» وعلى اعلان استقلال جمهورية الكونغو (حزيران – يونيو ١٩٦٠).

ولكن قبل الخروج من الكونغو سلك المستعمرون البلجيكيون حسب شهادة البروفيسور الانكليزي ر. كولدير، كما يسلك النوتية الذين يغادرون سفينة تشرف على الغرق فيحطمون اجهزة الملاحة ويدمرون احتياطات المؤن ويكسرون الرفاسات ويفتحون الصمامات.

ان البروفيسور كولدير كان شاهد عين لبعض احداث الكونغو، حيث كان يعمل مستشارا لهيئة الامم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية. وقد وصف كولدير مشاهداته في احدى المقالات المنشورة في المجلة الاسبوعية «نيو ستيتسمن» (كانون الاول – ديسمبر ١٩٦٠)،

«New York Herald Tribune», European Edition, 25. II. 1963. *

وكذلك في كتاب «احتضار الكونغو» الذى صدر في كانون الثاني (يناير) ١٩٦١.

حسب شهادة كولدير كان البلجيكيون خلال سنة كاملة قبل منح الاستقلال للكونغو يشحنون القيم المادية الى بروكسل، ونقلوا من البلاد احتياطات الذهب. ان هذا النهب السافر قد الحق الضرر الكبير بالشعب الكونغولي. ويكفي القول انه حتى في عام ١٩٥٧ كانت موجودات خزينة الكونغو تؤلف اكثر من ١٠ مليارات فرنك، وفي تموز (يوليو) ١٩٦٠، اي في مطلع منح الاستقلال اكتشفت الحكومة الكونغولية انها مديونة للبنك الذي يشرف عليه الرأسمال البلجيكي بملياري فرنك.

ويردف كولدير قائلا ان البلجيكيين سحبوا جميع اختصاصييهم حالا بعد منح الاستقلال بما فيهم الاطباء ودمروا منظومة تزويد البلاد بالمياه وهلمجرا. وبكلمات اخرى عمل المستعمرون كل ما بوسعهم لبلبلة الاقتصاد والحياة في البلاد سعيا منهم للبرهان على ان شعب الكونغو لا يستطيع العيش بدون وصايتهم.

وهكذا فان الامبرياليين البلجيكيين عند منحهم الاستقلال للكونغو كان في نيتهم المحافظة على مواقعهم في هذه البلاد الغنية بموارد الخامات الثمينة. وانطلاقا من هذا الهدف فكروا في تجزئة الكونغو، اذ منحوا سلفا «الحكم الذاتي» لكاتانغا التي نصب عليها رئيسا خادم اكبر الشركات البلجيكية «يونيون مينير» مويز تشومبه. وقد دعمت مخططات المستعمرين البلجيكيين هذه من قبل انكلترا وفرنسا وكذلك من قبل الولايات المتحدة الاميركية لان الرأسمال الموظف في مؤسسات «يونيون مينير» ليس فقط الرأسمال البلجيكي،

وانما الرأسمال الانكليزي والفرنسي والاميركي كذلك. وفضلا عن ذلك تملك الولايات المتحدة الاميركية عمليا حق احتكار تصدير ۹۰ ٪ تقريبا من مجموع فلزات اليورانيوم المستخرجة في هذا الاقليم. ومن الطبيعي ان رغبت الولايات المتحدة الاميركية في الحصول على التعويضات اللازمة مقابل مساندتها الصامتة لفصل كاتانغا عن الكونغو بان تزداد حصة الرأسمال الاميركي في استغلال ثروات هذا الاقليم. وليس من وليد الصدفة ان زار الكونغو في شباط (فبراير) ١٩٥٩، اي بعد شهر من الاحداث الدامية في ليوبولدفيل ولفترة طويلة قبل اعلان الاستقلال، احد اسياد اميركا في يومنا هذا رئيس «تشايز مانهتن بنك» جون روكفيلر الذي اجرى جملة من اللقاءات في ليوبولدفيل بما فيها لقاء مع الحاكم العسكري العام البلجيكي، وقام بجولة في المنطقة المنوي بناء عقدة كهرمائية ضخمة فيها وما الى ذلك.

غير ان رئيس اول حكومة لجمهورية الكونغو، الوطني الرائع باتريس لومومبا قاوم بحزم مخطط فصل كاتانغا. ولم تتكلل بالنجاح محاولات المستعمرين لشراء او تخويف باتريس لومومبا. وبالضبط بسبب انه قاوم تحقيق مخططات فصل كاتانغا لم يتورع المستعمرون عن ارتكاب الجريمة وابادوا هذا المناضل المخلص في سبيل استقلال الكونغو وحرية افريقيا بأسرها. «نفذت المكائد حتى النهاية» هكذا كتبت الجريدة الفرنسية «اكسبرس» في عددها الصادر ١٦ شباط (فبراير) ١٩٦١. وكان دور امبرياليي الولايات المتحدة الاميركية الذين يرتدون لباس «صديق الشعوب الافريقية» دورا منافقا بوجه خاص في مأساة الكونغو. وكما كتبت جريدة «نيويورك ورلد تلغرام

اند صن» ، تقول: «تحاول الولايات المتحدة الاميركية ان تغري البلدان الجديدة المناضلة ضد الاستعمار وان تحافظ في الوقت نفسه على وفائها لحلفائها ــ الدول الاستعمارية» *.

ان احداثا واسبابا كثيرة هامة عرقلت فصل كاتانغا، منها على الاخص مناشدة حكومة الكونغو لهيئة الامم المتحدة والتناقضات الجدية بين بلجيكا وانكلترا وفرنسا من جهة والولايات المتحدة الاميركية من جهة اخرى. وهذه التناقضات بالذات انعكست في مواقف هذه البلدان في هيئة الامم المتحدة عند مناقشة المسألة الكونغولية، ولو انها جميعها اعتمدت بهذه الدرجة او تلك على الخائن تشومبه.

بعد مقتل لومومبا واعتقال انطوان غيزينغا ومناضلين آخرين في سبيل تحرير الكونغو اخذت الولايات المتحدة الاميركية خلافا لبلجيكا وانكلترا وفرنسا تدعم «مخططات» همرشولد ويو ثان التي نصت على توحيد الكونغو. ولم ينته صراع ما وراء الكواليس الا في مطلع ١٩٦٣ عند سحب الانكليز من حيث المبدأ ممانعتهم ضد العمليات العسكرية لقوات هيئة الامم المتحدة في كاتانغا واضطروا الى الموافقة الصامتة على الاتفاق بين تشومبه وادولا الذي اعد بمساهمة الدبلوماسيين الاميركيين النشيطة للغاية. وبهذه المناسبة تجدر الاشارة الى «توافق» الاحداث الثلاثة التالية التي بلّغت عنها الجريدة الاميركية «نيويورك هيرالد تريبيون». اولا، في عشية عام ١٩٦٣ وزعت اسهم شركة «يونيون مينير» نهائيا بين الشركات البلجيكية والفرنسية و الانجليزية والاميركية. ثانيا، طلبت لندن

* «New York World-Telegram and Sun», 18. II. 1961.

في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ من تشومبه الموافقة على توحيد كاتانغا مع جمهورية الكونغو* . وثالثا، في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ ادلى وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية دين راسك بالتصريح التالي: «توجد الآن امكانية واقعية لتوحيد الكونغو ولكن الكثير سيتوقف على تشومبه...»**

وهكذا عقدت الصفقة بين الامبرياليين. ان الولايات المتحدة الاميركية سعيا منها لتعزيز مواقعها في الكونغو ووضع حد لاية مقاومة من جانب بلجيكا وانكلترا وفرنسا وصنيعة «يونيون مينير» تشومبه، طلبت من هيئة الامم المتحدة اجراء العمليات العسكرية اللازمة في كاتانغا لانجاز «توحيد»ها مع الكونغو.

لقد حقق هذا المطلب : وبالرغم من تأكيدات يو ثان التي ادلى بها للبلجيكيين في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ والقائلة بان «قوات هيئة الامم المتحدة» لن تجتاز خط نهر لوفير، فانها قد احتلت في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ جادوفيل. وردا على هذه الافعال اقتصر وزير الشؤون الخارجية البلجيكي سباك على التصريح القائل بان «حكومة بلجيكا قلقة من التناقضات بين تأكيدات يو ثان والاحداث الجارية». وكما كان متوقعا لم يعر احد اي اهتمام جدي لهذا التصريح، اما ممثل السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة، الاميركي بانش فقد اعلن في اليوم نفسه بان «هيئة الامم المتحدة ستستمر بالزحف الى ان تتأكد من الاشراف التام على جميع اراضي الاقليم» ***.

«New York Herald Tribune», European Edition, 2. I. 1963. *

«New York Herald Tribune», European Edition, 6. I. 1963. **

«New York Herald Tribune», European Edition, 7. I. 1963. ***

وبعد رفض يو ثان اقتراح تشومبه المتعلق بالمفاوضات قامت انكلترا وبلجيكا بالمحاولة الاخيرة لانقاذ مخططهما لفصل كاتانغا بتخويلهما قنصليهما بالوساطة بين تشومبه وقيادة «قوات هيئة الامم المتحدة ». ولكن تحت ضغط الولايات المتحدة الاميركية اتخذ رئيس وزراء الكونغو ادولا في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ قرارا باخراج القنصل البريطاني دادسون والقنصل البلجيكي فاندرفال من البلاد خلال ٢٤ ساعة.

ان الموقف المبدئي الذي وقفته البلدان الاشتراكية في هذه المسألة يبرز بصورة اوضح على لوحة من الصراع والتنافس بين الدول الامبريالية الرئيسية في الكونغو. فالاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى اعلنت عن استعدادها لابداء المساعدة الشاملة للحكومة الشرعية في جمهورية الكونغو في النضال ضد محاولات ارجاع نظام الحكم الاستعماري الى الكونغو، وفضحت جريمة القتل الوحشية التي اودت بحياة رئيس هذه الحكومة باتريس لومومبا، والاعتقال اللاشرعي لنائب رئيس الوزراء انطوان غيزينغا واعمالا اخرى للمستعمرين وخدمهم في الكونغو، ووقفت ضد التدخل في الشؤون الداخلية وضد «العمليات العسكرية والمدنية لهيئة الامم المتحدة» في الكونغو واخيرا طالبت باخراج جميع البلجيكيين و«قوات هيئة الامم المتحدة» من الكونغو لان وجودهم يزيد من استفحال المأساة الكونغولية فقط.

لقد جاء في بيان الحكومة السوفييتية المنشور في ٣ آذار (مارس) ١٩٦٣ ان الدول الغربية في تأخيرها سحب «قوات هيئة الامم

المتحدة» من الكونغو تسعى بمعونتها الى ابقاء اشرافها على الموارد الطبيعية في البلاد *.

وهكذا فان المستعمرين البلجيكيين قاموا بمحاولة للاقتصار على منح الاستقلال الشكلي الصرف للكونغو والمحافظة على كل حال على موا قعهم بتمامها في اقليم كاتانغا. ولقد وجدوا في هذا المساندة من جانب انكلترا وفرنسا اللتين لهما مصالحهما كذلك في هذا الاقليم. غير ان هذه الدول الاستعمارية اضطرت الى تكييف سياستها في الكونغو مع مصالح وسياسة الولايات المتحدة الاميركية آخذة بالحسبان مطالب هذا المزاحم الاقوى.

ان النهوض العارم للغاية لحركة التحرر الوطني في الكونغو وفي افريقيا بأسرها، وكذلك الموقف الحازم للبلدان الاشتراكية التي قامت ضد تجزئة البلاد وذادت في هيئة الامم المتحدة والهيئات الدولية الاخرى عن استقلال الكونغو، اضطرت المستعمرين الى التراجع والموافقة على توحيد جمهورية الكونغو. وبحكم هذه العوامل بالذات فشلت محاولة المستعمرين الاقتصار على منح الاستقلال الشكلي الصرف للكونغو، ولو انه لا يزال امام الشعب الكونغولي خوض النضال العنيد لاحراز الاستقلال التام والنهائي وقبل كل شيء ضد تسلط الرأسمال الاجنبي.

كان من الممكن سرد الامثلة الكثيرة الاخرى التي تشهد على ان المستعمرين اذ يمنحون الاستقلال للمستعمرات، لا يكفون عن المحاولات بمختلف السبل للمحافظة على موا قعهم في هذه البلدان.

---

* «البرافدا»، ٤ آذار (مارس) ١٩٦٣.

ان التطبيق العملي الاستعماري للامبرياليين يولد الاساليب الجديدة والجديدة. ففي الآونة الاخيرة مثلا، غالباما يلجأ المستعمرون الى التوحيد المصطنع لعدة مستعمرات اواقاليم تابعة في السابق. فالدول الاستعمارية اذ تنشيء هذه الاتحادات تحاول، ولو موقتا، سحب مسألة منح الاستقلال السياسي الفعلي للمستعمرات والاقاليم المنضمة الى هذه الاتحادات.

الى هذا الاسلوب بالذات لجأ المستعمرون الانكليز اذ انشأوا اتحاد مالاسيا. فبجانب الملايو وسنغافوره ادخل في عداد الاتحاد بالرغم من ارادة شعبيهما سارافاك وبورنيو الشمالية. وتسعى الامبريالية البريطانية في اتحاد مالاسيا، مستندة الى البرجوازية المحلية، للابقاء على نظام الحكم شبه الاستعماري عمليا.

كما وان تشكيل اتحاد افريقيا الوسطى الذي ادخلت فيه المستعمرات الانكليزية — روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياساليند — كان يستهدف ايضا المحافظة على الانظمة الاستعمارية القديمة، او على الاقل، الاقتصار على منح الاستقلال الشكلي الصرف لها. ولكن نتيجة لاحتجاجات شعوب هذه البلدان الشديدة اضطر الامبرياليون البريطانيون الى الموافقة على خروج روديسيا الشمالية ونياساليند من الاتحاد ومنح الاستقلال لهما. اما بخصوص روديسيا الجنوبية فقد حاول المستعمرون المحافظة لاجل غير مسمى على نظام المستعمرة «ذاتية الادارة». ومن الطبيعي ان قاومت روديسيا الجنوبية هذا واعلنت انه ما دامت انكلترا لم تقدم ضمانات خطية عن حقها بالاستقلال السياسي فانها لن تساهم في مؤتمر حل اتحاد افريقيا الوسطى *.

---

* اشترطت الحكومة الانكليزية بان المسألة المتعلقة باستقلال اي بلد داخل في الاتحاد يجب ان تحل في مؤتمر ممثلي انكلترا والاتحاد وكذلك ممثلي روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياساليند.

ويسلك المستعمرون الفرنسيون نفس مسلك الانكليز. فبتأسيس اتحادات مثل «الرابطة المجددة» التي ضمت اليها السينغال والكونغو (برازافيل) وجمهورية افريقيا الوسطى وتشاد وغابون، و«مجلس الوفاق» الذي دخل فيه ساحل العاج والفولتا العليا وداهومي والنيجر، انتقصت فرنسا كثيرا من سيادة البلدان الافريقية المذكورة.

وكما تبين الوقائع فان الدول الامبريالية، اذ لا تحوز على امكانية المحافظة على نظام الحكم الاستعماري الصرف، تحاول ان تستخدم لصالحها صكوك منح الاستقلال. وتسعى لاخفاء مناوراتها الاضطرارية بقناع النية الطيبة.

٤

بعض اساليب التجارة الخارجية في السياسة الاستعمارية للامبريالية

ان اخضاع التجارة الخارجية في البلدان النامية، وتطبيق اشكال اكثر تفننا في التبادل غير المتكافئ، والاغراق واساليب اخرى في التجارة الخارجية بجانب تصدير الرأسمال هي من اهم الوسائل في ايدي الاحتكارات لكي تنهب وتستثمر بانتظام الشعوب والثروات الطبيعية في البلدان المستقلة الفتية وفي المستعمرات.

تذهب خامات البلدان النامية بصورة رئيسية الى البلدان الرأسمالية الاوروبية والولايات المتحدة الاميركية واليابان، وقسم قليل منها فقط يذهب الى بلدان اخرى. ان حصة البلدان النامية من المواد الخام في الاستيراد العام لبلدان اوروبا الغربية تبلغ زهاء ٧٠ ٪. والمستورد الكبير الآخر للخامات هو الولايات المتحدة الاميركية * التي تبلغ حصة البلدان النامية من استيرادها العام زهاء ٧٤ ٪. وفي سنوات ما بعد الحرب اشتد دور اليابان كمستورد للمواد الخام من البلدان النامية. وتصدر الخامات الى

---

* الولايات المتحدة الاميركية في الوقت نفسه مصدر كبير للخامات: ففي عام ١٩٥٩ مثلا، كان ٢٩٪ من مجموع صادرات الولايات المتحدة الاميركية يتألف من مختلف انواع المواد الخام (القمح، القطن، الفحم، فحم الكوك الخ).

اليابان بصورة رئيسية بلدان جنوب شرقي آسيا والشرقين الادنى والاوسط، التي بلغت حصتها عام ١٩٥٧، ٤٨,٦ ٪ من مجموع استيراد اليابان من الخامات.

وبما ان استخراج اهم انواع الخامات في اغلب البلدان النامية يوجد في ايدي او تحت اشراف نفس الاحتكارات الاوروبية الغربية والاميركية واليابانية فانها عمليا تملي على هذه البلدان سياسة التجارة الخارجية. وهي تستخدم لبلوغ اهدافها عددا كاملا من الطرق والاساليب بما في ذلك الضغط المباشر على البلدان النامية وسياسة تخفيض الاسعار على المواد الخام التي تصدرها هذه البلدان، ومختلف اشكال الاغراق، وسياسة الحماية المشددة وما الى ذلك. ان الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان تحقق هذه السياسة بمساعدة شركات التصدير والمؤسسات التجارية والبنوك، وكذلك بمساعدة مختلف المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية، التجارية والمالية، (البنك الدولي للانشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، و«السوق المشتركة» الخ.).

لننظر قبل كل شيء في اسلوب التبادل غير المتكافئ الذي تطبقه منذ زمن بعيد الاحتكارات الامبريالية في علاقاتها التجارية مع المستعمرات والبلدان التابعة. في عصر الامبريالية تقوي الاحتكارات عدم التكافؤ في التبادل بمساعدة الاسعار الاحتكارية. فالاسعار على بضائع المواد الخام في البلدان النامية توضع بمستوى منخفض في الوقت الذي تنمو فيه اسعار التجهيزات الصناعية والماكينات. وبموجب حسابات سكرتارية هيئة الامم المتحدة هبطت الاسعار الوسطية

للخامات في فترة ما بين ١٨٧٦ – ١٩٣٨ اكثر من ٣٠ ٪ بالمقارنة مع اسعار المصنوعات الجاهزة. وهذا الواقع وحده يشهد على الاملاق الدائم للبلدان المنتجة للمواد الخام.

وفضلا عن التأثير القتّال لـ «مقص الاسعار» على اقتصاد البلدان النامية فان هذا الاقتصاد مهدد دائما بتذبذب الاسعار تذبذبا شديدا في السوق الرأسمالية العالمية. وتحليل تذبذب الاسعار في السوق الرأسمالية العالمية يبين ان اكثر الاسعار تذبذبا هي اسعار المعادن والفلزات والصوف والكاوتشوك وكثير من انواع المؤن. ان تذبذب الاسعار والميل لهبوطها الدائم في السوق الرأسمالية العالمية على الانواع الاساسية من الخامات والمؤن قد استمرا في سنوات ما بعد الحرب كذلك، مع العلم ان اسعار بعض الانواع الهامة من المواد الخام هبطت بشكل حاد للغاية.

ان المعطيات الواردة على الصفحة ١١٥ تشهد على الهبوط الدائم والمنتظم لاسعار الخامات التي تصدرها البلدان النامية. كانت سنة ١٩٥١ تؤلف حالة استثنائية * وذلك عندما اخذت الولايات المتحدة الاميركية نظرا للحرب الكورية تنشئ احتياطات الخامات الستراتيجية. ولكن في عام ١٩٥٢ هبطت اسعار الخامات هبوطا حادا، مع العلم ان اسعار عدد من انواع الخامات هبطت الى اقل من مستوى عام ١٩٥٠. وفي سنوات ١٩٥٠ – ١٩٥٨

---

* لوحظ بعض الارتفاع في اسعار الخامات في سنة ١٩٥٥ كذلك بالصلة مع بعض الانتعاش الصناعي في البلدان الرأسمالية الرئيسية، ولكن في عام ١٩٥٧، اي في السنة الاولى من الهبوط الصناعي، اخذت اسعار الخامات تهبط من جديد وسطيا ١٠ – ١٥٪ في السنة.

حركة اسعار بعض انواع الخامات في السوق الراسمالية العالمية

انواع الخامات والبلدان المصدرة	الحصة (٪ بالنسبة لعام ١٩٥٧)		الاسعار (بالدولارات)												
	في التصدير العالمي من هذا المنتوج	في مجموع صادرات البلاد المعنية	عام ١٩٥٠	عام ١٩٥١	عام ١٩٥٢	عام ١٩٥٣	عام ١٩٥٤	عام ١٩٥٥	عام ١٩٥٦	عام ١٩٥٧	عام ١٩٥٨	عام ١٩٥٩	عام ١٩٦٠	عام ١٩٦١	عام ١٩٦٢ (الربع الاول)
الجوت (لقاء الطن القصير) باكستان	٤٣	٤٩	٢٥٢	٣١٨	٢٣٢	١٥٩	١٦٨	١٦٦	١٧٢	١٨٩	١٧٦	١٦٠	٢٠٣	٢٨٣	٢٠٧
الكاوتشوك (لقاء ١٠٠ رطل) الملايو	٣٨	٥٧	٣٥,٤	٥٥,٣	٣١,٤	٢٢,٠	٢٢,٠	٣٧,٣	٣١,٦	٢٩,٠	٢٦,٢	٣٣,١	٣٥,٣	٢٧,٣	٢٦,٤
اندونيسيا . . .	٣٣	٣٦	٣٢,١	٥٥,٠	٣٣,٩	٢٢,٥	٢١,٧	٣٥,٣	٣٢,٧	٢٩,٧	٢٥,٥	٣٢,٠			
سيلان	٦	١٨	٣٤,٢	٥٤,٣	٣٣,٧	٣٢,٤	٢٨,٦	٣٢,٢	٤٠,٤	٣٣,٢	٢٥,٠	٣١,٩	٣٤,٢	٢٥,٨	٢٤,٩
القطن (لقاء ١٠٠ رطل) باكستان	٣	٢١	٤٢,٠	٦٤,١	٤٧,٧	٣٠,٧	٣٣,٦	٢٨,٦	٢٦,٣	٢٧,٦	٢٣,٤	٢١,١	٢٢,٧	٢٥,٦	٢٢,٢
الصوف (لقاء ١٠٠ رطل) الارجنتين	٧	١٢	٠٠٠	١١٩,٤	٤٥,٤	٥٠,٨	٥٢,٤	٥٤,٣	٤٧,٤	٥٥,٧	٣٩,٢	٣٣,٧	٤٢,٤	٤١,٥	٠٠٠
الاورغواي . . .	٤	٥٠	٧٤,٨	١٢٠,٣	٦٦,٠	٧٠,٣	٧٥,١	٦٣,٠	٥٩,٠	٦٦,٨	٤٧,٥	٤٢,١	٥٦,٣	٥٢,٤	٥٥,٩

المرجع: «International Financial Statistics», June 1959, p. 32-35; August 1962,, p.34-36

انخفضت اسعار بعض انواع الخامات بصورة ملحوظة تماما: الجوت الباكستاني من ٢٥٢ الى ١٧٦ دولارا مقابل الطن الواحد او قرابة ٣٠٪؛ الكاوتشوك السيلاني من ٣٤,٢ الى ٢٥ دولارا مقابل ١٠٠ رطل او قرابة ٢٧٪؛ القطن الباكستاني من ٤٢ الى ٢٣,٤ دولارا مقابل ١٠٠ رطل او اكثر من ٤٥ ٪؛ الصوف الارجنتيني من ١١٩,٤ الى ٣٩,٢ دولارا مقابل ١٠٠ رطل او اكثر من ثلاث مرات؛ صوف الاورغواي من ٧٤,٨ الى ٤٧,٥ دولارا مقابل ١٠٠ رطل او قرابة مرتين.

في هذه الظروف تتكبد البلدان النامية خسائر هائلة وتفقد سنويا مبالغ كبيرة. وللتوضيح نورد مثلين مميزين. حسب معطيات وزارة التجارة في الفيليبين صدّرت البلاد عام ١٩٥٥ لباب جوز الهند المجفف بمقدار ٤٢ الف طن اكثر من السنة الفائتة ١٩٥٤، غير ان ايرادات تصدير هذا المنتوج في عام ١٩٥٥ كانت اقل بـ ٢٢,٧ مليون بيسو عما في سنة ١٩٥٤. وهكذا فنتيجة لهبوط اسعار لباب جوز الهند (من ٦,٩٨ دولارات للطن الواحد عام ١٩٥٤ الى ٦,١٥ دولارات عام ١٩٥٥) اضطرت الفيليبين الى ان تصدر عمليا بصورة مجانية قرابة ١٢ طنا لكل ١٠٠ طن من منتوجها هذا.

ان الاحتكارات الاميركية اذ استغلت تبعية البرازيل المالية قامت في نفس سنة ١٩٥٥ بضغط مباشر عليها وكذلك عن طريق صندوق النقد الدولي وطالبت بتخفيض لاحق لاسعار القهوة. نتيجة لهذا الضغط خُفضت اسعار القهوة البرازيلية بصورة مصطنعة من ٧٣,٣ دولارا مقابل ١٠٠ رطل عام ١٩٥٤ الى ٥١,٢ دولارا

مقابل الكمية نفسها عام ١٩٥٥ *، اي قرابة ٣٠ ٪. وبقيت اسعار القهوة البرازيلية بنفس هذا المستوى تقريبا في سنوات ١٩٥٦ — ١٩٥٨ . ولقد اثر هذا تأثيرا سريعا على ايرادات التصدير في البرازيل.

صادرات البرازيل****

(بملايين الدولارات)

السنة	جميع الصادرات	صادرات القهوة	صادرات القهوة الى الولايات المتحدة
١٩٥٦	١٤٨٢,٠	١٠٢٩,٠	٧٣٤,٣
١٩٥٧	١٣٠١,٦	٨٤٥,٠	٦٥٩,١
١٩٥٨	١٢٤٢,٩	٦٨٧,٥	٥٣٤,٤

كما يرى من هذه المعطيات فان ايرادات التصدير في البرازيل من بيع القهوة في سوق الولايات المتحدة الاميركية لسنوات ١٩٥٦ — ١٩٥٨ قد انخفضت ٢٠٠ مليون دولار، اي اكثر من ٢٠ ٪. واذا اخذنا بالحسبان ان صادرات القهوة عام ١٩٥٧ شكلت ٦٥ ٪ من مجموع صادرات البرازيل، والجوت ٤٩ ٪ من مجموع صادرات باكستان، والكاوتشوك ٥٧ ٪ من مجموع صادرات الملايو ، والصوف ٥٠ ٪ من مجموع صادرات الاورغواي الخ، فان خسارة هذه البلدان نتيجة لهبوط اسعار الخامات والمؤن ستزداد اكثر ايضا. وهذه الخسائر لا تلحق الضرر الكبير وحسب، بل تبلبل اقتصادها ايضا.

* «International Financial Statistics», August 1962, p. 34.

** «International Financial Statistics», August 1962, p.64.

ان تذبذب اسعار الخامات لا يحدث سنة بعد سنة فحسب، بل اثناء سنة واحدة كذلك. مثلا، في النصف الاول من ١٩٥٦ انخفضت اسعار البضائع المصدرة من البلدان النامية في جنوب شرقي آسيا (بالمقارنة مع النصف الاول من ١٩٥٥): على الكاوتشوك ٢٨ ٪ ، الشاي ٥٠٪ ، الرز ١٤٪ الخ .. ورغم ان الهبوط اللاحق لاسعار البضائع التي تصدرها هذه البلدان ابطأ منه في النصف الثاني من ١٩٥٦، فان اسعار البضائع الصناعية التي تبيعها الاحتكارات الاجنبية لهذه البلدان استمرت في الزيادة طول السنة.

غير ان اللوحة لن تكون كاملة اذا لم نتحدث عن حالة الميزان التجاري وميزان الدفع ، وكذلك عن احتياطات العملة للبلدان المصدرة للمواد الخام.

ان تحليل حتى المعطيات الاحصائية الرسمية يعطي اساسا للافتراض بان جميع البلدان المصدرة للخامات تقريبا، كان لديها في عامي ١٩٥٧ — ١٩٥٨ مثلا، ميزان تجاري سلبي وميزان دفع سلبي، هذا وان النقص العام في الميزان التجاري لجميع البلدان المصدرة للخامات كان في هذين العامين اكثر من ٤ مليارات دولار، اما النقص العام في ميزان الدفع عندها فقد زاد على التوالي ١٣٠٠ مليون دولار و١٤٠٠ مليون دولار، وهذا بصورة رئيسية نتيجة لاستمرار هبوط اسعار المواد الخام والمؤن في السوق الرأسمالية العالمية *.

تكمن السمة المميزة الثانية في ان احتياط العملة الاجنبية عند معظم البلدان النامية كان قليلا للغاية. ففي نهاية ١٩٥٨ مثلا كان

«International Financial Statistics», January 1959, June 1959. *

مقداره بحدود ٢٠ الى ٥٠٠ مليون دولار. وشكلت فينزويلا فقط حالة استثنائية (١١٠٤ ملايين دولار)، هذه البلاد التي يؤلف النفط المادة الرئيسية في صادراتها. وفي البلدان النامية التي لا تمارس تجارة خارجية نشيطة مع البلدان الاشتراكية فان اللوحة لم تتغير عمليا في السنوات الاخيرة ايضا.

وعلى هذا النحو فان الاحتكارات الاجنبية في انتهاجها سياسة التخفيض المنتظم لاسعار الخامات ورفع اسعار البضائع الصناعية تنهب البلدان النامية نهبا هائلا من حيث مقاديره. ومن سنة الى اخرى تحصل هذه البلدان مقابل نفس كمية الخامات التي تصدرها على منتوجات صناعية تنقص على الدوام.

لقد حسب ان الدخل الذي تحصل عليه البلدان النامية من التصدير نقص منذ اواسط ١٩٥٧ حتى اواسط ١٩٥٨ بـ ٧ — ٨ ٪. وبما ان اسعار البضائع الصناعية ارتفعت تدريجيا في نفس الوقت، فان هذا يعني خسارة تساوي تقريبا مقدار القروض التي قدمها البنك الدولي للبلدان النامية في ٦ سنوات ابتداء من ١٩٥٧.

وبموجب معطيات الصحافة المكسيكية * خسرت بلدان اميركا اللاتينية عام ١٩٥٩ حوالي مليار دولار من جراء هبوط اسعار الخامات فقط في سوق الولايات المتحدة الاميركية وحدها.

ان سياسة الاحتكارات الاجنبية في اسواق الخامات قد ادت الى تقلص حصة البلدان النامية في التصدير العالمي (من حيث الايرادات)، بالرغم من ان الحجم الفيزيائي لصادراتها قد ازداد.

---

* «Novedades», 18. 11. 1961.

التجارة الخارجية للولايات

(بملايين

	عام ١٩٥٠	عام ١٩٥١	عام ١٩٥٢	عام ١٩٥٣	عام ١٩٥٤
الصادرات :					
بما في ذلك المساعدة العسكرية	١٠٢٨١	١٥٠٤١	١٥٢٠٦	١٥٧٨٢	١٥١١٤
بدون المساعدة العسكرية	٩٩٩٩	١٣٩٧٦	١٣٢١٨	١٢٢٧١	١٢٨٦٠
الاستيراد	٨٩٦٢	١١٠٧١	١٠٧٨٥	١١٠٠٩	١٠٣٧٢
باقي الحساب** .	+١٠٣٧	+٢٩٠٥	+٢٤٣٣	+١٢٧٢	+٢٤٩٨

Statistics», June 1959, p. 252; August 1962, p. 270 *

** بدون الشحنات العسكرية.

ومن اسباب تقلص حصة صادرات البلدان النامية تنبغي الاشارة الى اشتداد التوسع التجارى الخارجي للولايات المتحدة الاميركية، وكذلك الى سياسة الحماية التي تنتهجها. وللمقارنة نبين ان صادرات الولايات المتحدة الاميركية لسنوات ١٩٥٠ – ١٩٦١ فقط قد تضاعفت في الوقت الذى ازداد استيرادها فيه ٦٤ ٪ الامر الذي توضحه اللوحة الواردة اعلاه.

ان العائق الكبير لتوسيع تصدير البلدان النامية هي سياسة الحماية المشددة التي تنتهجها البلدان الرأسمالية الكبرى. فتدابير الحماية المشددة تحد لاقصى حد من امكانية البلدان النامية للوصول الى اسواق البلدان المتطورة صناعيا وتحوّل التجارة نفسها معها الى تجارة خاسرة للغاية.

المتحدة الاميركية*

الدولارات)

عام ١٩٥٥	عام ١٩٥٦	عام ١٩٥٧	عام ١٩٥٨	عام ١٩٥٩	عام ١٩٦٠	عام ١٩٦١
١٠٥٥٨	١٩١٠٢	٢٠٨٧٣	١٧٩٢٠	١٧٦٤٣	٢٠٥٨٤	٢٠٩١٢
١٤٣٠٢	١٧٣٤٥	١٩٠١٨	١٦٣٧٧	١٦٤١٦	١٩٦٣٥	٢٠١٠٢
١١٥٦٤	١٢٩٠٣	١٣٤١٣	١٣٣٨٧	١٥٦٩٠	١٥٠٧٤	١٤٧٦٥
٢٧٣٨+	٤٤٤٢+	٦١٠٥+	٢٩٩٠+	٧٢٦+	٤٥٦١+	٥٣٣٧+

«International Financial

لقد كتبت المجلة الانكليزية «انترناشينال افيرز» بصراحة عن استياء الكثير من بلدان اميركا اللاتينية من سياسة الحماية التي تنتهجها الولايات المتحدة الاميركية، فنشرت في عددها الصادر في كانون الثاني (يناير) **١٩٥٩** مقالا لكاماتشو، وهو معقب في الاذاعة البريطانية، تحت عنوان «اميركا اللاتينية والعالم المتكلم باللغة الانكليزية ». ان مؤلف المقال اذ يشير الى الاستياء المتزايد من سياسة التجارة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية، يكتب بوجه خاص ما يلي: «ان التشيليين لا يستطيعون ان ينسوا اقتراح الولايات المتحدة الاميركية القاضي برفع الرسوم الجمركية على النحاس؛ والبوليفيون والبيرونيون يتذكرون الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة بغية زيادة الرسوم على استيراد الزنك والرصاص؛

ويتذكر الاورغوابيون دائما التعريفات العالية التي فرضت على الصوف والتي كانت، برأيهم، السبب الرئيسي لهبوط صادراتهم ٩٠ ٪ الى الولايات المتحدة الاميركية في فترة ما بين ١٩٥٠ — ١٩٥٧؛ وتدور بين الفيتروليين اشاعات عن محاولات الولايات المتحدة الاميركية الحد من استيراد بترولهم؛ ولن ينسى الارجنتينيون ابدا القواعد الصحية القاسية التي لا تسمح عمليا ببيع اللحم الارجنتيني الى الولايات المتحدة الاميركية، اما البرازيليون والكولومبيون فلا يستطيعون ان لا يتحسسوا بقلوبهم وان لا يشعروا بالهبوط الكارثي لاسعار القهوة الذي يزيده استفحالا المستوردون الاميركيون الذين بدأوا بشراء القهوة من افريقيا باسعار اكثر انخفاضا. ولا يستطيع ايضا الناس المتنورون سياسيا واقتصاديا في اميركا اللاتينية ان ينسوا الدرجة الكبيرة من تبعية تجارتهم الخارجية ووضعهم الاقتصادي بوجه عام للولايات المتحدة الاميركية» *.

وليست التعريفات العالية فقط هي التي تعرقل نمو تجارة بلدان اميركا اللاتينية مع الولايات المتحدة الاميركية، وانما تعرقله على الاخص التحديدات الاستيرادية (الحصص النسبية). ففي سنة ١٩٦٠ مثلا فرضت التعريفات العالية وحصص الاستيراد على تسع بضائع تقليدية في تصدير بلدان اميركا اللاتينية، وهي بالذات السكر والزبدة الحيوانية وجوز الارض والقطن والنفط والرصاص والزنك وزيت الخشب والجبنة. وفيما بعد برزت اكبر الصعوبات فيما يتعلق باستيراد الرصاص والزنك والنفط والنحاس. فهذه البضائع، كما هو معلوم، هي اهم مواد تصدير التشيلي والمكسيك

* J.A. Camacho, Latin America and English-Speaking World. «International Affairs», January 1959, p. 29.

والبيرو وفينزويلا. ان الحصص المخصصة لبلدان اميركا اللاتينية اقل بكثير من حجم البضائع الذي صدرته الى الولايات المتحدة الاميركية فيما مضى. وادى هذا مع هبوط الاسعار في السوق العالمية الى تقلص مداخيل هذه البلدان من العملة الاجنبية.

ان تبعية البلدان النامية الاقتصادية وخضوع تجارتها لمصالح الاحتكارات الاجنبية وسياسة هذه الاحتكارات التجارية الخارجية القائمة على النهب لا تسمح لهذه البلدان ضمان ايرادات تصدير عادلة مقابل بضائعها. وتزيد من استفحال هذا الواقع سياسة التمييز التي تنتهجها الولايات المتحدة الاميركية وحلفاؤها في ميدان التجارة العالمية ازاء الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى التي تستطيع ان تمثل وقد مثلت في عدد من الاحوال سوقا ثابتة لبضائع البلدان النامية. تشعر بهذا على الاخص تلك البلدان التي ربطت نفسها بالدول الاستعمارية بالتزامات سياسية وعسكرية بموجب الاحلاف العسكرية العدوانية: حلف الاطلسي وحلف جنوب شرقي آسيا وحلف المعاهدة المركزية، وكذلك بمعاهدات عسكرية ثنائية مع الولايات المتحدة الاميركية. بالصلة مع هذا تعتبر اللجنة الاقتصادية التابعة لهيئة الامم المتحدة والخاصة باوروبا ويعتبر كذلك خبراء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ان الآفاق القريبة للتطور الاقتصادي في البلدان التابعة على حساب الاتساع المحتمل لتجارتها الخارجية هي آفاق رديئة جدا.

ويطبق المستعمرون ايضا العديد من الوسائل الاخرى لنهب البلدان النامية بصورة منتظمة في عملية التجارة الخارجية. ومن الضروري قبل كل شيء الاخذ بالحسبان بان التحقيق العملي لتجارة

الكثير من هذه البلدان يوجد في ايدي المؤسسات التجارية الاجنبية التي تملي شروطها. فضلا عن ذلك، بما ان الاغلبية الساحقة من البلدان النامية لا تملك الاسطول التجاري الخاص بها فانها مضطرة الى اللجوء لخدمات شركات السفن الاميركية والانكليزية والفرنسية واليابانية والهولندية التي تبلغ حصتها حوالي ٨٠ ٪ من حمولة الاسطول التجاري واسطول نقل السوائل في العالم الرأسمالي بأسره. وطبيعي ان تخلق شركات السفن صعوبات اضافية للتجارة الخارجية في البلدان النامية. فهي لا تضيع فرصة لزيادة ارباحها على حساب شحن السفن. مثلا، ان شركات السفن الاميركية والانكليزية اذ استغلت عام ١٩٥٦ الاغلاق الموقت لقناة السويس الناتج عن العدوان الانكلو - فرنسي - اسرائيلي على مصر، رفعت بصورة عالية اجور الشحن.

دليل اجور الشحن على السفن التجارية وناقلات البترول التابعة للشركات الاميركية والانكليزية*

(عام ١٩٥٣ = ١٠٠)

	عام ١٩٥٤	عام ١٩٥٥	عام ١٩٥٦	عام ١٩٥٧
اجور الشحن على السفن التجارية الانكليزية	١١١	١٦٥	٢٠٣	١٤٥
اجور الشحن على ناقلات البترول:				
الاميركية	٩٤	١٤٠	٢٤٠	١٥٥
الانكليزية	٩١	١٣٢	٢٤٩	١٦٧

«International Financial Statistics», June 1959, p. 35. *

ان الكونغرس الاميركي، دفاعا منه عن مصالح الشركات الاميركية للسفن، تبنى في بداية ١٩٦٠ قانونا عن الافضليات في الملاحة. وقد نص هذا القانون على ان جميع البضائع والاحمال المشحونة من الولايات المتحدة الاميركية الى البلدان الاخرى بموجب المساعدة يجب ان تنقل على السفن الاميركية. ولكن، بالحقيقة، كما كتبت في نيسان (ابريل) ١٩٦٠ الجريدة الانكليزية «تايمز» فان هذه «الافضليات في نقل الاحمال تطبق اوسع فاوسع على انواع من الاعمال لا يمكن تسميتها ولا بحال من الاحوال بالمساعدة بالمعنى الكامل لهذه الكلمة، وخاصة على الشحنات التي يمولها مثلا بنك الاستيراد والتصدير».

ان شركات السفن الانكليزية والفرنسية والهولندية تعاني من افعال الحكومة الاميركية هذه. ولهذا ليس غريبا ان تصف جريدة «تايمز» نفسها اجراء الكونغرس الاميركي هذا على انه «شكل لا يحتمل من التشريعات» و«مهين لحلفاء الولايات المتحدة الاميركية»*.

ويلحق التصريف الواسع للمنتوجات الزراعية الاميركية «الفائضة» الضرر الكبير على الاخص باقتصاد البلدان النامية وتجارتها الخارجية. ويمكن الحكم على مقاييس تصريف المنتوجات الزراعية الاميركية الذي يتحقق بموجب القانون رقم ٤٨٠ ولو بالاستناد الى مثال بلدان اميركا اللاتينية. فمنذ لحظة تبني القانون رقم ٤٨٠ (عام ١٩٥٤) حتى ١٩٥٩ باعت الولايات المتحدة الاميركية بموجب المادة الاولى من هذا القانون («البيع بالعملة المحلية») لتسع بلدان

* «The Times», 1. IV. 1960.

فقط * «فائض» منتوجات زراعية باكثر من ٤٠٠ مليون دولار وهي بالضبط: ١٤ مليون بوشل قمح (البوشل مكيال انكليزي للحبوب - ٣٦,٣٥ لتر)، ٣٣ مليون بوشل حبوب علفية، ١,٤ مليون كنتال رز، ١٣٩ الف بالة قطن، ٨,٣ ملايين رطل تبغ؛ ١٠ ملايين رطل منتوجات لبنية، ٥٥٨ مليون رطل من مختلف الدهون والزيوت النباتية. وبموجب مواد اخرى من هذا القانون صدّرت الولايات المتحدة الاميركية لعدد من بلدان اميركا اللاتينية** مؤنا مختلفة قيمتها ١١٨,٥ مليون دولار. وهكذا ففي خمسة اعوام دخل الى اسواق اميركا اللاتينية فقط منتوجات زراعية اميركية «فائضة» قيمتها اكثر من ٥٠٠ مليون دولار.

ولكي نتفهم ما هي اهمية تدابير الولايات المتحدة الاميركية بموجب القانون رقم ٤٨٠ بالنسبة للبلدان النامية نشير قبل كل شيء الى ان هذه «الفوائض» غالبا ما تباع باسعار الاغراق. وهذا يلحق خسارة كبيرة في الدرجة الاولى بالبلدان المصدرة للحبوب والمؤن (بورما، تايلاند، الارجنتين، نيكاراغوا، البيرو، هندوراس واخرى غيرها)، مثيرا بذلك الاحتجاج من جانبها. لهذا ففي نهاية ١٩٥٦ احتجت حكومة الارجنتين احتجاجا شديد اللهجة على حكومة الولايات المتحدة الاميركية لبيعها القمح باسعار الاغراق الى

---

* الارجنتين، البرازيل، التشيلي، كولومبيا، اكوادور، المكسيك، البراغواي، البيرو والاورغواي.

** البيرو، وهندوراس البريطانية، وكوستاريكا، وغواتيمالا، وهايتي، وهندوراس، والمكسيك، والاورغواي.

البرازيل التي منذ القدم وهي المستورد التقليدي للقمح الارجنتيني* .

وهكذا، فان التصريف الواسع «للفائض» باسعار منخفضة اي اسعار الاغراق، واحيانا بشروط مسهلة (بالدفع في العملة الوطنية، وفي التقسيط الخ.) يقوض تجارة البلدان الاخرى التي مادتها الاساسية هي المنتوجات الزراعية والمواد الخام.

لقد عرّض مندوب المكسيك، في خطابه الذي القاه في الجلسة السادسة عشرة للجنة القطن الاستشارية العالمية في ايار (مايو) ١٩٥٧، عرّض سياسة الولايات المتحدة الاميركية للنقد اللاذع، مبينا في هذا المجال انه نتيجة لتبني الولايات المتحدة برنامج «التصدير الاعاني» للقطن لعامي ١٩٥٥ – ١٩٥٦ خسرت المكسيك ٣٠ مليون دولار بالعملة الاجنبية (نتيجة لهبوط الطلب على القطن)، مما دعى الى تقلص المساحة العامة المزروعة قطنا في موسم ١٩٥٦ – ١٩٥٧، وبالتالي انخفض جمع القطن قرابة ٣٧٥ الف بالة. كل هذا سوية حرم المكسيك ٤٣ مليون دولار بالعملة الاجنبية و ١٠٥ ملايين دولار بالعملة الوطنية. واضاف مندوب المكسيك قائلا ان هبوط اسعار التصدير على القطن في موسم ١٩٥٦ – ١٩٥٧ كلّف البلاد ٤٢ مليون دولار في العملة الاجنبية. فضلا عن ذلك فان حكومة المكسيك سعيا منها لرفع قدرة القطن المكسيكي على المزاحمة اضطرت الى تخفيض رسوم التصدير المفروضة على

---

* في سنوات ١٩٤٧ – ١٩٥١ كانت حصة الارجنتين ٣٧٪ من مجموع استيراد البرازيل للقمح . نتيجة لتصريف القمح الاميركي الواسع في اسواق بلدان اميركا اللاتينية انخفضت حصة البرازيل، حتى في سنة ١٩٥٦، في الاستيراد العام للقمح من الارجنتين الى ٢٣٪.

القطن، الامر الذي نتج عنه عدم دخول ١٢,٥ مليون دولار اخرى الى الخزينة. وعلى هذه الصورة فان الضرر العام الذي الحقه بالمكسيك البرنامج الاميركي لتصريف القطن باسعار الاغراق زاد عن ٢٠٠ مليون دولار في موسم واحد فقط (١٩٥٦ ـ ١٩٥٧).

واضطر الى الاعتراف بالتأثير القتّال للاغراق الاميركي نفس واضعي التقرير الآنف الذكر *. فقد جاء في هذا التقرير بهذا الشأن ما يلي: «ان الفوائض الاميركية ولا سيما القطن والقمح وتوزيعها في السوق العالمية ولدت مشاكل خاصة. فالانتاج بمقاييس هائلة وانشاء الاحتياطات وبيعها في الخارج بالعملة المحلية ـ كل هذا سوية خفض الاسعار العالمية على هاتين البضاعتين الرئيسيتين في التصدير. واثر تأثيرا سيئا على التصدير البرازيلي والآسيوي للقطن وعلى الايرادات برنامج توزيع الفوائض الذي مول ٣٠ ٪ من تصدير القطن الاميركي في السنوات الاخيرة. وتضرر تصدير القمح الكندي والاسترالي نتيجة لبرنامج توزيع فوائض المنتوجات الزراعية الاميركية التي تغلغلت في اسواق جديدة مثل البرازيل والهند وباكستان وافريقيا والشرقين الادنى والاوسط».

ولا يلحق الضرر هنا بالبلدان المصدرة للحبوب والمؤن فقط، وانما بالبلدان التي تصدر اليها الولايات المتحدة الاميركية هذه «الفوائض». ولقد اضطر حتى اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي الى الاعتراف بهذا الجانب من التأثير المدمر لسياسة الاغراق الاميركية على اقتصاد البلدان النامية التي تشتري «الفوائض»

* «المشاكل الاقتصادية العالمية وتأثيرها على السياسة الخارجية للولايات المتحدة».

الاميركية. مثلا، ان عضو لجنة الشؤون الخارجية وعضو مجلس الشيوخ ايكين الذي زار في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ فينزويلا والبرازيل والبيرو وبوليفيا وباناما اشار في تقريره الى ان الولايات المتحدة الاميركية تقوض بتصديرها الواسع «لفائض» المنتوجات الزراعية الانتاج الزراعي في بلدان اميركا اللاتينية. واشار على الاخص الى ان انتاج القمح في بوليفيا قد تقلص من ٤٢ الف طن في ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ الى ٢٠ الف طن في ١٩٥٩ «بصورة رئيسية بسبب استيراد هذه البلاد للقمح الاميركي وبسبب الجهود الاميركية لتقليص الانتاج المحلي للقمح» *.

وجاء في تقرير اللجنة الاقتصادية التابعة لهيئة الامم المتحدة والخاصة باميركا اللاتينية انه في النصف الاول من ١٩٥٧ بالمقارنة مع نفس الفترة لعام ١٩٥٦ ازداد استيراد القطن الاميركي من قبل اربعة بلدان رئيسية في اوروبا الغربية (من حيث القيمة) ٢١٧ مليون دولار، في الوقت الذي تقلص فيه تصدير قطن بلدان اميركا اللاتينية الى اوروبا الغربية ٥٣ مليون دولار.

ان توسع الولايات المتحدة الاميركية في الاسواق العالمية الذي من احدى وسائله تصريف «الفوائض» الزراعية باسعار الاغراق، يلحق الضرر الخاص بتلك البلدان التي لا يزال انتاجها غير كاف لسد حاجات السكان من المؤن.

لنأخذ على سبيل المثال الهند. بموجب القانون رقم ٤٨٠ فرضت الولايات المتحدة الاميركية عليها خمس اتفاقيات لشراء

«The New York Times», 2. II. 196Q. *

القمح والرز والذرة الصفراء الخ. وحتى نهاية ١٩٥٩ قدمت الولايات المتحدة الاميركية للهند منتوجات تبلغ قيمتها العامة ٤٥٢٠ مليون روبية * (١٠,٥ ملايين طن قمح، ٢٠٠ الف طن رز، ١٨٠ الف طن ذرة صفراء وذرة). وتدفع حكومة الهند الى الولايات المتحدة الاميركية مقابل هذه الشحنات المبلغ التام في الروبيات زائد ٥٠٪ قيمة اجور الشحن للسفن ويتم الدفع لسفارة الولايات المتحدة الاميركية بالكمبيالات القصيرة الامد القابلة للشراء. والسفارة الاميركية تضع الاموال التي تسلم اليها في بنك الدولة الهندي. وقد بلغت ودائع سفارة الولايات المتحدة الاميركية لسنوات ١٩٥٧ – ١٩٥٩ فقط قرابة ٣ مليارات روبية. تستخدم السفارة الا ميركية جزءا من هذه الودائع لاغراضها وحاجاتها، اما القسم الاساسي منها فيقدم كقروض للمؤسسات الخاصة الهندية والاميركية العاملة في الهند وكذلك لحكومة الهند.

وتزداد شحنات «الفوائض» الاميركية من سنة الى سنة بصرف النظر عن مستوى محصول الحبوب في الهند نفسها. ففي موسم ١٩٥٨ – ١٩٥٩ مثلا، بغض النظر عن المحصول الخصب** فان استيراد الحبوب من الولايات المتحدة الاميركية بلغ ٣,٥ ملايين طن، وبلغ لسنوات ١٩٥٤ – ١٩٦٠ حوالي ١١ مليون طن.

وفي سنة ١٩٦٠ فرضت الولايات المتحدة الاميركية على الهند اتفاقية جديدة هي الخامسة خلال اربع سنوات بصدد تقديم «فوائض»ها لعامي ١٩٦١ – ١٩٦٢ (١٦ مليون طن قمح ومليون

* «New Age», June 1960. p. 48.

** جمع في الهند عام ١٩٥٩ اكثر من ٧٣ مليون طن من الحبوب.

طن رز تبلغ قيمتها العامة اكثر من مليار دولار) *. وهذه اكبر اتفاقية سبق للولايات المتحدة الاميركية ان عقدتها بموجب تحقيق القانون رقم ٤٨٠.

عند تقدير هذا الشكل من «المساعدة» الاميركية التي كانت الدعاية الاميركية تروج لها ترويجا واسعا من الضروري التأكيد على انها ليس فقط لا تحل مشكلة المؤن في الهند، بل بالاحرى تزيدها تعقيدا. فحسب شهادة الاقتصادي الهندي البارز البروفيسور ب. ر. شينوي** فان اسعار الحبوب في ١٩٥٥ — ١٩٥٦ بغض النظر عن مضاعفة الاستيراد ارتفعت ٣٣ ٪، و لوان انتاج الحبوب في الهند في موسم ١٩٥٥ — ١٩٥٦ كان اكثر بـ ١١ — ١٢ مليون طن من موسم ١٩٤٩ — ١٩٥٠. فالقضية هي ان نمو اسعار الحبوب جاء نتيجة لنقص المؤن الدائم في البلاد. وبالمقارنة مع موسم ١٩٥٥ — ١٩٥٦ زاد جمع الحبوب في الهند في موسم ١٩٥٨ — ١٩٥٩ مقدار ٧,٧ ملايين طن، اما استيراد الحبوب فبلغ ٣,٥ ملايين طن. وفي النتيجة، زاد توفر الحبوب عن استهلاكها الفعلي بـ ٤,٥ ملايين طن تقريبا. بم يفسر اذن في هذه الحالة استمرار نمو اسعار الحبوب في موسمي ١٩٥٨ — ١٩٥٩ و ١٩٥٩ — ١٩٦٠؟***

ان السبب الاساسي، برأي البروفيسور شينوي والدكتور كخان، يكمن في ان تجار الحبوب انشأوا عن قصد احتياطات الحبوب

---

* «The Flow of Financial Resources to Countries in Course of Economic Development in 1960», p. 38.

** راجع: «Economic Review», March 1, 1960, p. 9.

*** في موسم ١٩٥٩ — ١٩٦٠ اكثر من ٣٧٪ بالمقارنة مع ١٩٥٥ — ١٩٥٦. («The Economic Weekly», September 24, 1960,p. 1443).

وبهذا حافظوا على مستوى الاسعار العالي. انطلاقا من هذا وصل البروفيسور شينوي الى استنتاج بان استيراد الحبوب بموجب القانون رقم ٤٨٠ لم يكن مفيدا بالنسبة للهند، وبانه ساعد على رفع الاسعار ولدرجة قليلة فقط ساعد على بعض التراكم في الرأسمال.

ان البروفيسور لاكشمينارايان الذي كتب مقالا خاصا حول هذه المسألة، اذ ينوه ببعض التسهيل في مشكلة المؤن الذي توجده في البداية هذه الشحنات الكبيرة من القمح الاميركي، عبر في الوقت نفسه عن القلق بخصوص العواقب الحتمية الوخيمة بالنسبة للهند. فهو كتب: «ان احتياط المؤن ليس كبيرا للدرجة يمكنه فيها حل مشاكل مؤننا حلا دائما... ان عامين او ثلاثة اعوام سيئة المحصول تستطيع ابتلاعه كليا...» ويشير لاكشمينارايان الى ان هذا التصريف الواسع للقمح الاميركي سيضطر الفلاحين الهنود الى تغيير زراعة الحبوب بزراعة المزروعات التكنيكية، الامر الذي سيؤدي الى تقلص انتاج الحبوب وسيضع الهند في تبعية دائمة «للمساعدة» الاجنبية، وبالدرجة الاولى لاستيراد «الفوائض» الاميركية. وكتب في ختام مقاله: «علينا ان ننظر الى المساعدة بموجب القانون رقم ٤٨٠ كتأجيل موقت فقط الى ان نرفع انتاج المؤن الخاص بنا» *.

وبلغت مقادير كبيرة شحنات «الفوائض» الاميركية الى باكستان وبعض البلدان الاخرى. ان امثلة الهند وباكستان وبلدان اميركا اللاتينية تبين ان الولايات المتحدة الاميركية تقوم بهجوم واسع في السوق العالمية للحبوب لا لازاحة المزاحمين وحسب،

---

* «The Economic Weekly», September 24, 1960, p. 1443, 1447.

بل من اجل الاستعباد الاقتصادي والمالي اللاحق للبلدان النامية، لان هذا يتيح لها فرض اشرافها تقريبا على جميع الايرادات الناجمة عن بيع الحبوب، التي تصدرها، في الاسواق الداخلية للبلدان المشار اليها وفي نهاية الامر على ماليتها. وبموجب معطيات بعض الاقتصاديين البرجوازيين تبيع الولايات المتحدة الاميركية سنويا بموجب القانون رقم ٤٨٠ من «فائض» المنتوجات الزراعية للبلدان النامية ما مقداره مليار دولار *.

واذا حللنا جوهر مختلف انواع «الهبات» المقدمة للبلدان النامية فمن السهل ان نفهم انها شكل خاص من الاغراق، لان المستهلك في هذه البلدان لا يحصل على تنزيلات باسعار المفرق للبضائع المحصول عليها بشكل «هبات».

وقد حسب بان ما تنفقه ميزانية الدولة في الولايات المتحدة الاميركية على الاشكال المكشوفة والمستورة للاغراق يبلغ ٢٥ ٪ من قيمة مجموع صادرات هذه البلاد. وتشهد على هذا المقالات العديدة المنشورة في الصحافة الاميركية. فالمجلة الاميركية «فورتشن» الحسنة الاطلاع كتبت تقول: «لو نقينا تدابير السيد بينسون (وزير الزراعة السابق في حكومة ايزنهاور — المؤلف) من مختلف التفصيلات فانها ليست سوى نتيجة شراء الحكومة الاميركية بضائع التموين باسعار عالية بصورة مصطنعة وبيعها باسعار منخفضة للدرجة كبيرة، مما يشبه الاغراق القديم الموضة »**.

---

* P.N Rosenstein-Rodan, International Aid for Underdeveloped Countries. «The Review of Economics and Statistics», May 1961, p. 110.

** «Fortune», May 1956, p. 71.

وهكذا، فان الجبهة الموحدة للدول الامبريالية توجه جميع جهودها، خاصة في ميدان التجارة الخارجية، لكي تبقى البلدان النامية مستعبدة وتابعة اقتصاديا للرأسمالية العالمية. وهذه البلدان لا تستطيع الانعتاق من هذا الا عن طريق تطوير صناعتها الوطنية على اساس الخامات التي تنقلها لغاية الآن كليا على وجه التقريب الاحتكارات الاجنبية. لا بل ان الخطوات الاولى في هذا الاتجاه يمكنها ان تجلب لها منافع معينة.

مثلا، ان البرازيل والارجنتين اللتين تملكان احتياطات كبيرة من النفط تستطيعان، لو قامتا باستخدام هذه الاحتياطات مستقلتين، ان تنفقا قسما اكبر بكثير من العملة الاجنبية التي تحصلان عليها من بيع القهوة واللحم في السوق العالمية، على اهداف اخرى، لنقل على استيراد الاجهزة الصناعية. والتطور اللاحق للفروع الصناعية الاخرى سيسمح بادخال تغيرات الى تركيب صادراتهما، وان تنجحا في ان لا تكون الخامات المصدر الوحيد للعملة الاجنبية. ويمكن للهند ان تكون المثل في هذا الخصوص، التي استطاعت في سنوات ما بعد الحرب زيادة حصة المنتوج الصناعي في صادراتها من ١٦ الى ٢١ ٪.

ومساعدة كبيرة للبلدان النامية يمكن ان تبديها التجارة الفعالة مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى، هذه التجارة التي شروطها افيد بما لا يقاس من الشروط التي تتاجر البلدان النامية على اساسها بالخامات مع احتكارات الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا والدول الاستعمارية الاخرى. ولقد سلكت هذا السبيل البلدان النامية الكثيرة (الهند، بورما، غينيا، غانا، الجمهورية العربية

المتحدة، افغانستان، البرازيل، اندونيسيا وغيرها) *. ويزداد من سنة الى سنة عدد البلدان التي تتاجر مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى، مما يؤكد فشل سياسة التمييز في التجارة الخارجية التي لا تزال الولايات المتحدة الاميركية وحلفاؤها في الكتل العسكرية تصر على انتهاجها ازاء بلدان الاشتراكية.

في نهاية ١٩٥٩ اعادت البرازيل علاقاتها التجارية مع الاتحاد السوفييتي. ولتبيان الفوائد التي تجنيها هذه البلاد من وراء هذه الخطوة، دعك عن المساواة التامة في شروط التجارة، نشير فقط الى واقع واحد. حصلت البرازيل التي بلغت احتياطات القهوة غير المباعة فيها في نهاية ١٩٥٩، ١,٢ مليون طن، حصلت على امكانية ضمان تصدير ثابت للقهوة والبضائع التقليدية الاخرى في صادراتها الى السوق السوفييتية.

كان لهذا الحدث اهمية كبيرة وازعج للغاية احتكارات الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا. فقد كتبت جريدة «تايمز» اللندنية في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ تعكس مزاج الاحتكارات: «دعك من الحديث عن الاعتبارات ذات الطابع السياسي، فان قرار البرازيل – بعد التردد الذي استمر عدة شهور – اقامة علاقات تجارية مع روسيا يمكنه تغيير طابع الصلات التجارية لفترة ما بعد الحرب في اميركا اللاتينية؛ ويمكن لهذا الحدث ايضا ان ينعكس على المصالح الانكليزية التقليدية في ميدان التجارة. وتنوي التشيلي

---

* حتى في سنة ١٩٥٧ بلغ التبادل التجاري للاتحاد السوفييتي وحده مع البلدان النامية في آسيا وافريقيا ٦٤٥ مليون روبل؛ وفي ١٩٦٢ بلغ ٩٠٢ مليون روبل.

ايضا ارسال بعثة رسمية الى موسكو ، وتفكر جديا في هذا الموضوع بلدان اخرى في اميركا اللاتينية» *.

من الهام الاشارة هنا الى ان البلدان الاشتراكية تشتري من البلدان النامية ليس فقط بضائع التصدير التقليدي، وانما منتوج صناعتها النامية كذلك.

ان اضعاف تبعية البلدان النامية للاحتكارات الامبريالية في التجارة الخارجية يساعد عليه ايضا تعاون اوثق لهذه البلدان فيما بينها، ووضع سياسة متطابقة في التجارة الخارجية وتحقيقها في الحياة. وتحدث الآن الخطوات الاولى في هذا الاتجاه. ففي الدورة التاسعة للجنة الاقتصادية التابعة لهيئة الامم المتحدة والخاصة ببلدان آسيا والشرق الاقصى المنعقدة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ انتقد ممثلو الكثير من البلدان النامية انتقادا لاذعا سياسة النهب التجارية الخارجية لاحتكارات الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان التي تخفض بانتظام اسعار المواد الخام. وفي مجرى مناقشة هذه المسألة قدم ممثلو البلدان النامية اقترا حا لعقد اتفاقية دولية لاستقرار الاسعار على المستوى الملائم.

كل هذا يشهد على ان امكانيات الاحتكارات الامبريالية لنهب البلدان النامية بمساعدة اساليب التجارة الخارجية تتقلص تدريجيا. وعلى كل حال فان الاحتكارات الامبريالية قد اضطرت في ميدان التجارة الخارجية ايضا الى التنازل امام هذه البلدان. وان طابع ومقادير تنازلاتها ستتوقف بالطبع على جهود البلدان النامية في قضية تعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي.

«The Times», 18. XII. 1959. *

٥

مشاريع «المساعدة» وبرامج «التنمية» هي اسلوب للسياسة الاستعمارية

ان نهب المستعمرات والبلدان النامية بصورة منتظمة واستغلال شعوبها استغلالا قاسيا تحت ستار مختلف البرامج الحكومية «للمساعدة» و«التنمية» هما من الاساليب الجديدة الاكثر تقنعا للسياسة الاستعمارية المعاصرة.

والاولية في تطبيق اسلوب الاستعمار الجديد هذا تعود لانكلترا والولايات المتحدة الاميركية. ففي عام ١٩٤٠ اعلن في «الكتاب الابيض» للحكومة البريطانية مشروع تنمية المستعمرات ورفع مستواها المعيشي. وعدت انكلترا بموجب هذا المشروع بان تخصص سنويا خلال عشر سنوات ٥ ملايين جنيه استرليني لتحسين الطرق ومد انابيب تزويد المياه ولحاجات التعليم ووقاية الصحة في المستعمرات. وفي القانون الذي تبناه البرلمان عام ١٩٤٥ وردت الاشارة الى زيادة النفقات على هذه الاغراض حتى ١٢ مليون جنيه استرليني في السنة. وبهذا العمل نفسه صودق على مشروع جديد لعشر سنوات (١٩٤٦ — ١٩٥٥)، وانشئت كذلك شركات حكومية خاصة لتنمية المستعمرات وشحن المؤن. وجميع هذه الاجراءات لم تقصد بالطبع مهمات مثل تصفية التأخر الاقتصادي للمستعمرات. فقد تحدث بصراحة وزير شؤون المستعمرات البريطاني في عام ١٩٤٩ بانه لم يدخل في اغراض انكلترا بتاتا انشاء لانكاشيرات صغيرة

في كل مكان. اكثر من هذا فقد بقي الكثير من هذه المشاريع حبرا على ورق. واعير بعض الانتباه فقط لتحقيق التدابير الرامية لتنمية بعض فروع التصدير الزراعي («مشروع زراعة جوز الارض» و«مشروع زراعة جوز الهند» في افريقيا الخ.). غير ان المخصصات الاساسية المعدة «لتنمية المستعمرات ورفع مستواها المعيشي» انفقت على بناء الطرق والمطارات الستراتيجية. فبموجب المشاريع الآنفة الذكر كان ينبغي ان ينفق منذ ١٩٤٠ حتى ١٩٥٢، ١٠٩ ملايين جنيه استرليني. ولكن حتى هذا المبلغ غير الكبير لم يحقق كليا، وهذا يرى بوضوح في اللوحة التالية (بآلاف الجنيهات الاسترلينية)* :

السنوات	المجموع	بما في ذلك	
		النفقات على «تنمية ورفع رفاهية المستعمرات»	النفقات على اعمال البحث
١٩٤٠ – ١٩٤١	١٧٠,٤	١٧٠,٤	—
١٩٤١ – ١٩٤٢	٤٤٢,٠	٤٣٥,٤	٦,٧
١٩٤٢ – ١٩٤٣	٤٨٧,١	٤٧٣,٤	١٣,٨
١٩٤٣ – ١٩٤٤	١٥٧٧,٩	١٥٤٧,٤	٣٠,٥
١٩٤٤ – ١٩٤٥	٣٠٣٩,٣	٢٩٨٠,٨	٥٨,٥
١٩٤٥ – ١٩٤٦	٤٦٥٢,١	٤٥٥٨,٨	٩٣,٣
١٩٤٦ – ١٩٤٧	٣٥٤٦,٧	٣٣٧٧,٣	١٦٩,٤
١٩٤٧ – ١٩٤٨	٥٣٣٩,٧	٤٩١١,٤	٤٢٨,٣
١٩٤٨ – ١٩٤٩	٦٤٤٥,٢	٥٦٨١,٠	٧٦٤,٢
١٩٤٩ – ١٩٥٠	١٢٩٨٥,٥	١١٧٠٠,٢	١٢٨٥,٣
١٩٥٠ – ١٩٥١	١٣٢٧١,٤	١١٨٦٤,٨	١٤٠٦,٧
١٩٥١ – ١٩٥٢	١٤٤٨٠,٦	١٣٢٣٩,٢	١٢٣١,٤
الحاصل	٦٦٤٢٧,٩	٦٠٩٤٠,١	٥٤٨٨,١

* بالم دات، ازمة بريطانيا والامبراطورية البريطانية، موسكو، ١٩٥٤، ص ٢٧٢.

ان النفقات الفعلية بموجب هذه المشاريع في جميع مستعمرات انكلترا خلال ١٢ سنة بلغت ٦٦,٤ مليون جنيه استرليني، اي وسطيا حوالي شيلن واحد في السنة لكل فرد من سكان المستعمرات. واضح ان هذا المبلغ لا يقارن باية مقارنة مع الارباح الطائلة التي تحصل عليها الاحتكارات الانكليزية سنويا من المستعمرات. وتحقيق بعض البرامج الاخرى المشابهة في السنوات التالية لم يغير من جوهر القضية *.

ان «مشروع كولومبو للتنمية الاقتصادية المشتركة في جنوب وجنوب شرقي آسيا» (عام ١٩٥٠)، هو اجراء كبير اتخذته انكلترا في هذا الميدان موضوع بوصفه رد الدوائر الاحتكارية الانكليزية على هجوم الرأسمال الاميركي بعد الحرب على مواقع الامبريالية البريطانية في هذه المنطقة من العالم**. وقد ثلم حد هذا المشروع المعادي لاميركا بعد سنة واحدة فقط عندما اضطرت انكلترا والبلدان الاخرى المشتركة فيه بسبب صعوباتها المالية الى دعوة الولايات المتحدة الاميركية للمساهمة بكامل الحقوق في «مشروع كولومبو».

---

* بما فيها القروض المقدمة للهند: ٤٢ مليون دولار عام ١٩٥٤ و٨٠ مليونا عام ١٩٥٨ و٦٢ مليون دولار عام ١٩٥٩، ولباكستان: ٢٨ مليون دولار عام ١٩٥٤ و٢٨ مليون دولار عام ١٩٥٩.

** اشتركت في «مشروع كولومبو» عدا انكلترا، الهند وباكستان وبورما وسيلان واندونيسيا والملايو وبعض البلدان والاقاليم الاخرى. اثناء السنة الاولى وجد «مشروع كولومبو» عمليا على الورق فقط، لانه لم يتسن لانكلترا تعبئة الوسائل الملحوظة لدرجة ما، بالرغم من دعوة كندا واستراليا ونيوزيلندا للاشتراك في تمويله.

لقد اعلن «مشروع كولومبو» رسميا زيادة سنوية للدخل الوطني العام في بلدان جنوب شرقي آسيا ٥ ٪، وتوسيع الانتاج الزراعي والقضاء على الجوع، ورفع مستوى معيشة السكان في هذه المنطقة الشاسعة. اما في الواقع فلم تحقق مهمة واحدة من هذه المهام. ولئن احرزت الهند او اندونيسيا، مثلا، بعض النجاحات، فان هذا حدث مستقلا عن «مشروع كولومبو» الذي روجت له انكلترا ترويجا واسعا.

لقد بدأ الامبرياليون الاميركيون تطبيق اسلوب تقديم «المساعدة» بانتهاجهم سياسة «الجار الطيب» التي اعلنتها الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية عام ١٩٣٣ بخصوص بلدان اميركا اللاتينية. وبالصلة مع هذا المذهب انشئت في الولايات المتحدة الاميركية آنذاك هيئتان: اللجنة المشتركة بين الدوائر للتعاون العلمي والثقافي (عام ١٩٣٨) ومعهد العلاقات بين الدول الاميركية (عام ١٩٤٢). وحققت اللجنة المشتركة بين الدوائر للتعاون العلمي والثقافي برنامجا محدودا للغاية قيمته العامة ٢٥ مليون دولار (تبادل الطلبة وارسال الخبراء) وكفت عن وجودها عام ١٩٥٠؛ فانتقلت وظائفها الى ادارة التعاون الدولي (بموجب «النقطة الرابعة» من برنامج ترومان). اما وظائف معهد العلاقات بين الدول الاميركية فقد انتقلت عام ١٩٤٧ الى وزارة الخارجية.

بعد الحرب العالمية الثانية استخدمت الولايات المتحدة الاميركية بصورة واسعة اسلوب الاستعمار الجديد هذا، مستغلة الضعف الاقتصادي والمالي عند الدول الاستعمارية الاخرى: فتتالت سلسلة كاملة من المشاريع والبرامج الاميركية ﻟ «المساعدة»

و«الترميم» و«التنمية» بما في ذلك «مشروع مارشال» و«مذهب ترومان» و«النقطة الرابعة» من برنامج ترومان، و«مذهب ايزنهاور» و«برنامج ضمان الامن المتبادل» وما الى ذلك.

تنقسم «مساعدة» الدول الامبريالية عادة الى مساعدة اقتصادية ومساعدة تكنيكية. وتنفذ برامج «المساعدة» بطرق مختلفة: عن طريق المنظمات العالمية (المساعدة المتعددة الوجوه)، وعن طريق المنظمات الاقليمية (المساعدة الاقليمية) واخيرا بموجب اتفاقيات ثنائية. فيما يتعلق بالمساعدة المتعددة الوجوه فانها تقتصر في الاساس على القروض التي يقدمها البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وكذلك المساعدة في نطاق هيئة الامم المتحدة (عن طريق الصندوق الخاص، والبرنامج الموسع للمساعدة التكنيكية والمؤسسات الاختصاصية في هيئة الامم المتحدة). وامثلة المساعدة الاقليمية هي «مشروع كولومبو» و«التحالف من اجل التقدم» الخ.

غير ان الاكثر انتشارا في الوقت الراهن هي المساعدة بموجب الاتفاقيات الثنائية التي سنقتصر على بحثها في نطاق هذا الفصل.

ان اول اجراء كبير للاحتكارات الاميركية في هذا الميدان هو «مشروع مارشال» (عام ١٩٤٧). لقد اثنت الدعاية الاميركية، المدعومة في ذلك الوقت من الصحافة البرجوازية لكثير من البلدان الاوروبية، ثناء واسعا على «مشروع مارشال» بوصفه «سخاء منزها» للولايات المتحدة الاميركية. ان تشيستر باولز الآنف الذكر يعدد «انتصارات» الدبلوماسية الاميركية في تلك السنوات ويذكّر بـ«مشروع مارشال» ويقتبس بارتياح تقدير المجلة اللندنية «اكونوميست» لهذا المشروع.

كتب باولز في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٩ يقول: «ان «اكونوميست» اللندنية تكلمت باسم اغلبية الناس في اوروبا الغربية عندما وصفت المساعدة بموجب مشروع مارشال بانها «اكثر سخاء منزه سبق لبلد ما ان ابداه ازاء البلدان الاخرى، واتم تعبير لتلك المثالية الاميركية التي تتوقف عليها الآن جميع آمال الغرب»» *.

ولكن «مشروع مارشال» لم يبرر آمال شعوب اوروبا الغربية، فسرعان ما خابت آمال اغلبية الاوروبيين الغربيين في «سخاء» الاميركيين. عدا عن الهدف الاساسي لـ «مشروع مارشال» وهو اخضاع اقتصاد بلدان اوروبا الغربية للرأسمال الاميركي وجرها الى الكتل العسكرية (الامر الذي تحقق بانشاء حلف الاطلسي العدواني في كانون الثاني – يناير ١٩٤٩) فان احد اهم اهدافه كان توسيع اسواق التصريف للبضائع الاميركية.

بهذه الصلة نورد مثلا له دلالته. منذ ٣ نيسان (ابريل) ١٩٤٨ حتى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٢ انفقت ادارة تحقيق «مشروع مارشال» وخليفتها الادارة المختصة بـ «ضمان الامن المتبادل» ١٧٠٠ مليون دولار على تصدير النفط الى اوروبا الغربية، هذا والقسم الاساسي منه (اكثر من ٩٠٠ مليون دولار) وصل الى الاسواق الاوروبية من بلدان الشرق الادنى. كان نفط الشرق الادنى يقدم الى اوروبا الغربية بسعر دولارين و ٣ سنتات مقابل البرميل وكانت الكلفة الوسطية للبرميل في هذه الفترة ٣٤ سنتا. وهكذا فان «مشروع مارشال» ساعد شركات النفط الاميركية على تعزيز

---

* Chester Bowles, The Coming Political Breakthrough, p. 126-127.

مواقعها في الصناعة النفطية في هذه المنطقة وفي اسواق اوروبا الغربية على السواء.

وقد خدم «مذهب ترومان» الذي اثار ضجة في حينه (١٩٤٧) مصالح الاحتكارات نفسها. ففي اليوم الثاني بالضبط من اعلان ترومان لبرنامج «المساعدة» لليونان وتركيا بلّغت الصحافة الاميركية عن توقيع اتفاقيات بين الارامكو وشركتي النفط الاميركيتين «ستاندرد اويل اوف نيوجرسي» و«سوكوني فاكوم اويل» حصلت الارامكو بموجبها على بعض القروض (مقدارها العام ١٠٤ ملايين دولار) لتوسيع استخراج النفط في العربية السعودية وادخال طاقات اضافية لمصانع تكرير النفط، وكذلك تقديم قرض (١٢٥ مليون دولار) لمد انابيب النفط عبر الاراضي العربية.

وقد لّمحت المجلة الاميركية «تايم» بعد بضعة ايام تلميحا صريحا الى «توافق» هذين الحدثين، مشيرة الى انه في الوقت الذي دارت فيه الاحاديث الصاخبة عن اليونان وتركيا، فان الهمس وراء هذه الاحاديث كان مكرسا لمحيط النفط الواقع في الجنوب من هذين البلدين.

عُرض برنامج «المساعدة» الجديد هذا في كلمة ترومان التي القاها في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ودخل في التاريخ بوصفه «النقطة الرابعة» من برنامج ترومان. وحسب زعم الدعاية الاميركية فان هذا البرنامج خرج للحياة بوصفه برنامجا طويل الامد يشمل العالم اجمع لمساعدة البلدان المتخلفة في معركتها ضد اعدائها الازليين: الجوع والبؤس واليأس. واشترك في الحملة الدعائية الرئيس نفسه. وقد اكد ترومان فيما بعد في مذكراته ان البرنامج

«انطلق من الاعتراف بالواقع التاريخي وهو ان الحكم الاستعماري عاش دهره ولم يعد بوسعه مواصلة العمل لمصلحة قليل من الامم المميزة » *.

وتنبغي الاشارة الى ان «المساعدة» بموجب «النقطة الرابعة» كانت مرتبطة منذ البدء بالنهج العدواني للسياسة الاميركية الخارجية، وكذلك بطموح حكومة الولايات المتحدة الاميركية لايجاد ظروف ملائمة من اجل تصدير الرساميل والبضائع الاميركية الى البلدان النامية. وهكذا فالرئيس السابق لادارة تحقيق «مشروع مارشال» بول غوفمان سمى «النقطة الرابعة» من برنامج ترومان ببرنامج توظيف الرساميل في العالم بأسره. وقد كتب هذا في شباط (فبراير) ١٩٥٢ مطورا تعريفه لهذا البرنامج فقال: «اني عميق الاقتناع بانه توجد ظروف تستجيب فيها توظيفات جزء من دولاراتنا في الخارج احسن الاستجابة لمصالح الشعب الاميركي. ولا يجب ان تتم هذه التوظيفات على سبيل الخيرية، بل انطلاقا من اننا اذ نساعد على الازدهار العالمي، سنساعد على ازدهارنا نحن؛ وعلينا ان نعمل هذا لان هذه التوظيفات ستعزز امننا والامن في العالم اجمع، وان البذل المعقول لكمية قليلة من الدولارات سيوفر لنا الدولارات الكثيرة في المستقبل. وهذا ليس ببذل في سبيل الانسانية، انه عملنا الحر المتزن...» **

---

* حسب: Chester Bowles, The Coming Political Breakthrough, p. 126-127.

** «The New York Times Magazine», 3. II. 1952, p. 7.

ولو طرحنا جانبا محاكمات غوفمان عن «الازدهار العالمي» وعن «تعزيز الامن» الخ. نجد انه يعترف في تصريحه بصورة مباشرة بان «المساعدة» الاميركية تقدم لمصلحة الاحتكارات الاميركية. وبموجب تحقيق «النقطة الرابعة» من برنامج ترومان نجحت الولايات المتحدة خلال عامين (١٩٤٩ ـ ١٩٥٠) في ان تصرّف في بلدان اوروبا (اعضاء حلف الاطلسي) وآسيا واميركا اللاتينية اسلحة قديمة وبضائع كاسدة بمبلغ يزيد عن ملياري دولار * .

في تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٥١ صاغ الكونغرس الاميركي اهداف سياسة «المساعدة» بصراحة اكثر اذ تبنى القانون المتعلق بـ «ضمان الامن المتبادل». فقد اشير في هذا القانون مباشرة الى الصلة الوثقى بين «المساعدة» الاقتصادية والتكنيكية والسياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية. واعترف فيه جهارا ان على قانون «ضمان الامن المتبادل» ان يساعد على انتهاج السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية عن طريق تقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية والتكنيكية للبلدان الصديقة للولايات المتحدة الاميركية.

وقد اشار ايزنهاور الى جانب القضية هذا، ولو بصورة غير مباشرة، في رسالته التي وجهها الى الكونغرس (في كانون الثاني ـ يناير ١٩٥٢) عن الوضع الاقتصادي للبلاد. فجاء في رسالة الرئيس ما يلي: «... ينبغي الاعتراف بان الفرق بين المساعدة العسكرية

* «Statistical Abstract of the United States», 1957, p. 880-883.

والمساعدة الاقتصادية ليس له اية صلة مباشرة بالفرق بين الاهداف العسكرية والاقتصادية للمساعدة. ... هل ستكون نتيجة المساعدة تحقيق اهداف عسكرية ام اقتصادية فان هذا يتوقف على السياسة التي تنتهجها البلاد الحاصلة على هذه المساعدة. فسياستها يجب ان تقوم على اتفاقية تمهيدية مع الولايات المتحدة الاميركية تحدد اهداف ووسائل تحقيقها» *.

وهذه الاتفاقيات بصدد «المساعدة» تضمنت جملة كاملة من الالتزامات المجحفة التي غالبا ما كانت مسجلة في الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية بصدد «ضمان الامن المتبادل». وعادة تتعهد البلدان التي تحصل على هذه «المساعدة» بتقديم اراضيها لاقامة القواعد العسكرية الاميركية، والانضمام الى الكتل العسكرية العدوانية وهلمجرا.

غير ان الولايات المتحدة الاميركية لم تنجح دائما في احراز اهدافها. فالكثير من الدول المستقلة التي تنتهج سياسة عدم الانحياز الى الكتل تفضل المساعدة الفعالة وذات المنفعة المتبادلة من جانب البلدان الاشتراكية. ويمكن لافغانستان ان تكون المثل الساطع على هذا.

فلقد كتب مراسل الجريدة الاميركية «ديلي نيوز» اونيل متطرقا لفشل السياسة الاميركية ازاء هذه البلاد فقال: «القضية هي في انه وجد الوقت الذي كان بمستطاعنا فيه جذب افغانستان الى المعسكر الغربي وان نمد لمدى اوسع سلسلة قواعد العالم الحر (؟!) على

* «The Economic Report of the President, Transmitted to the Congress», January 16, 1952, Washington, p. 125-126.

امتداد حدود روسيا... والآن عندما تقدم روسيا المساعدة الكبيرة الى افغانستان فان هذا يثير شعورا جبارا، اما جهودنا فتبدو تافهة وزهيدة وبطيئة بالمقارنة مع ما تعمله هي »*.

مع تبني قانون «ضمان الامن المتبادل» نمت نموا كبيرا حصة الشحنات العسكرية في «المساعدة» الاميركية ومنذ عام ١٩٥٢ وهي تزيد من سنة الى سنة ٦٠ ٪ عن مجمل مقدار «المساعدة». وتؤكد هذا اللوحة الواردة على الصفحة التالية والموضوعة حسب معطيات الاحصاءات الاميركية الرسمية (بملايين الدولارات)**.

واذا كان رئيس الولايات المتحدة الاميركية السابق ايزنهاور لم يعترف الا بصورة غير مباشرة بالاهداف الفعلية لسياسة «المساعدة» الاميركية، فان موظفي ادارة ضمان الامن المتبادل قد كتبوا جهارا في تقريرهم الاول (عام ١٩٥١) ما يلي: «ان المساعدة المقدمة لاوروبا والمساعدة المقدمة لآسيا هما في ارتباط وثيق فيما بينهما، مثلما هي مترابطة الجيوش الفرنسية في فرنسا والجيوش الفرنسية في الهند الصينية ...»***

ان البرنامج المتبنى عام ١٩٥١ «بصدد ضمان الامن المتبادل» اصبح الوسيلة الاساسية «للمساعدة» الاميركية والموحدة لجميع البرامج السابقة له. بلغ المقدار العام «للمساعدة» الاميركية حتى عام ١٩٥٨ اكثر من ٤٥ مليار دولار. وحصة الاسد من هذه

---

* «Daily News», 17. XII. 1959.

** «Statistical Abstract of the United States», 1957, p. 880-883.

*** «The Mutual Security Program, First Report to the Congress», Washington, December 31, 1951, p. 7.

	السنوات						
	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
المساعدة العسكرية	٥٢٤	١٤٧٨	٢٦٦٤	٤٢٨٠	٣٢٠٣	٢٤١٨	٢٦٨٨
الحصة ٪ بالنسبة لمجموع «المساعدة»	١٣	٣٢	٥٣	٦٨	٦٨	٥٩	٦٢
بما في ذلك:							
بلدان اوروبا الغربية ومستعمراتها	٣٢٩	٨٩٧	١٨٩٦	٣١١٣	٢٠٠١	١٤٤٤	١٦٠١
بلدان آسيا الجنوبية والمحيط الهادي . . .	٦٣	٢٩١	٣٨٣	٧٧٢	٧٩١	٥٧٩	٦٤٦

«المساعدة» هي من نصيب الشحنات العسكرية. وانفق اكثر من ٢٦ مليار دولار مباشرة على دفع تصدير البضائع الاميركية ولم ينفق الا ٨ مليارات دولار خارج حدود الولايات المتحدة الاميركية (على شراء البضائع من بلدان اخرى). والمبلغ الباقي (١١ مليار دولار) دفع اجورا لنقل الاحمال (على السفن الاميركية) عبر المحيط، وعلى المساعدة التكنيكية وعلى النفقات الادارية وغير ذلك *.

وعلى هذه الصورة فان زهاء ٧٦ ٪ من مجموع نفقات برنامج «ضمان الامن المتبادل» قد انفقت في الولايات المتحدة الاميركية مما يؤكد واقع ان الهدف الاساسي لجميع برامج «المساعدة» الاميركية هو تصريف الاسلحة القديمة والبضائع الكاسدة التي لا مجال لتصريفها في السوق العالمية.

ويخدم نفس اهداف السياسة الاميركية هذه صندوق التنمية الاقتصادية كذلك الذي انشئ بموجب القانون الذي تبناه الكونغرس الاميركي في ١٤ آب (اغسطس) ١٩٥٧. وتحت تصرف الصندوق رأسمال قدره ٨٠٠ مليون دولار، والصندوق اعد رسميا لتمويل مختلف المشاريع والمنشآت في البلدان النامية. ومن الوسائل الاخرى لتحقيق سياسة «المساعدة» الاميركية، هو بنك الاستيراد والتصدير في الولايات المتحدة الاميركية. كما وان برنامج تقديم «فائض» المنتوجات الزراعية هو مجال هام «للمساعدة» الاميركية، هذا البرنامج الذي سبق وتحدثنا عنه في الفصل السابق.

---

* المعطيات حسب تقرير شركة الابحاث الاقتصادية والصناعية «المشاكل الاقتصادية العالمية وتأثيرها على السياسة الخارجية للولايات المتحدة».

ان «المساعدة» الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الاميركية الى البلدان النامية تؤلف وسطيا مليار دولار في السنة (بما في ذلك القروض والاعانات). وفي السنوات الاخيرة تراوح هذا المبلغ بين ٩٠٠ مليون و١٣٠٠ مليون دولار. وكانت بلدان جنوب شرقي آسيا البلدان الرئيسية من بين البلدان النامية التي تحصل على هذه «المساعدة» (فقد حصلت على ٧٥ ٪ اعانات وقسم كبير من التسليفات) ؛ وبعد هذه البلدان تأتي بلدان اميركا اللاتينية (التسليفات بصورة رئيسية)، ثم بلدان افريقيا والشرقين الادنى والاوسط.

جاءت في تقرير لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي * المعطيات التالية حول «المساعدة» الاقتصادية والتكنيكية الى بعض دول واقاليم جنوب شرقي آسيا في سنوات ١٩٥١ — ١٩٥٧ (بملايين الدولارات):

كمبوديا، لاوس، الفيتنام الجنوبية . . .	٢٢٩,٠٤
اندونيسيا	٦٨,٣٣
الفيليبين	١٥٩,٧١
تايلاند	١٣٨,٢٩

وبالتالي فقد كانت حصة الدول والاقاليم الواردة اعلاه في الفترة المشار اليها زهاء ٦٠٠ مليون دولار من «المساعدة» الاميركية. ان واضعي التقرير الآنف الذكر، اذ يقدرون هذه «المساعدة»، يعترفون بان شعوب جنوب شرقي آسيا شعرت قليلا جدا، ان لم نقل انها لم تشعر على الاطلاق، بالنتائج الايجابية المباشرة

---

* «السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية في آسيا»، نشر في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠.

والمحسوسة من هذه المساعدة، وان شعوب جنوب شرقي آسيا في الوقت الراهن تستطيع في احسن الاحوال ان تشعر فقط بان الوضع لا يتردى ولكنه بالكاد ان يتحسن بالفعل.

اما فيما يتعلق بالمساعدة الموجهة للاغراض العسكرية فقد انفق في هذا الوقت في الفيتنام الجنوبية ولاوس والفيليبين وتايلاند فقط، بموجب معطيات التقرير نفسه، زهاء ١,٨ مليار دولار، اي اكثر بثلاث مرات ونصف المرة مما انفق على «المساعدة» الاقتصادية والتكنيكية.

ان سياسة «المساعدة» الاميركية لم تتغير في هذا المجال في السنوات التالية ايضا. مثلا، في بداية ١٩٦٣ اعدت الولايات المتحدة الاميركية مشروعا آخر لـ «مساعدة» النظام القائم في الفيتنام الجنوبية، المشروع المسمى بالخوذة الستراتيجية، مخصصة لهذا مبلغا اضافيا مقداره ٣,٥ ملايين دولار*. وتقدر الصحافة الاميركية والتركية «المساعدة» الاميركية لتركيا في ١٣ سنة بعد الحرب (١٩٤٧ — ١٩٥٩) بثلاثة مليارات دولار تقريبا، منها ملياران انفقا على الشحنات العسكرية. بلغت «المساعدة» المقدمة لتركيا عام ١٩٦٠ زهاء ٢٠٠ مليون دولار انفق نصفها على الاغراض العسكرية.

وانفقت الولايات المتحدة الاميركية اموالا طائلة على تدعيم الانظمة الرجعية في عدد من البلدان. فبموجب بلاغ وكالة «يونايتد بريس انترناشنال» المذاع في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٦١ قدر

* «New York Herald Tribune», European Edition, 21. II. 1963.

العضوان في مجلس الشيوخ الاميركي ف. ماكغي وف. موسى اللذان زارا عام ١٩٦٠ اسبانيا، قدرا ان «مساعدة» الولايات المتحدة الاميركية لنظام فرانكو منذ عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٦٠ زادت عن ١٢٠٠ مليون دولار.

بيد ان القضية ليست فقط في مقادير وطابع هذه «المساعدة». فالاهمية الاكبر هي لتأثيرها على اقتصاد البلدان التي تحصل عليها، لان احد شروط تقديمها هو طلب زيادة نفقاتها الخاصة على الاغراض العسكرية.

جاء في تقرير لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي * ما يلي: «باستثناء الفيليبين واتحاد الملايو فان النفقات غير المنتجة مثل نفقات الدفاع ونفقات الجهاز الاداري ودفع الديون كونت في السنوات الاخيرة القسم الاكبر من النفقات الحكومية لبلدان جنوب شرقي آسيا، في الوقت الذي انفق فيه اقل من نصف مقدار النفقات العامة على الاغراض الاقتصادية والاجتماعية». ويؤكد واضعو التقرير على «الضرورة القصوى لوضع سياسة جديدة في هذا الميدان ازاء بلدان جنوب شرقي آسيا».

وقد عبر تشيستر باولز بصراحة اكثر بخصوص سياسة الولايات المتحدة الاميركية في قضية تقديم «المساعدة» الى البلدان النامية، الذي كتب في كتابه الآنف الذكر: «ان مجال الضعف الآخر في السياسة الخارجية الاميركية هو فشلنا في محاولة ايجاد ودعم موقف اكثر ايجابية تجاه البلدان النامية في آسيا وافريقيا

* «السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية في آسيا».

واميركا اللاتينية، التي ستلعب في المستقبل دورا حيويا هاما ومن الممكن حاسما. ولكن في القارتين — في اميركا الجنوبية وفي افريقيا — وفي القسم الاكبر من قارة آسيا الممتدة من لبنان حتى مانيلا، فان الخطر الرئيسي على السلم العام ينبثق ليس من الدبابات والطائرات النفاثة السوفييتية، بل من جانب الاهمالات في الميدان الاقتصادي، والغبن وانهيار الآمال البشرية».

ان هذا اعتراف صريح وبليغ باخطاء واخفاقات السياسة الخارجية الاميركية ازاء البلدان النامية. واذ يشير باولز الى الاخفاقات ويفصح عن تخوفاته من امكانية الفشل النهائي لسياسة «المساعدة» الاميركية المنتهجة ازاء البلدان النامية، فانه يعطي الوصفات لكيفية تحسين شؤون الاحتكارات الاميركية. فهو يكتب بهذا الخصوص: «ان البرامج الاميركية، للمساعدة العسكرية، التي غالبا ما بدأت بمفهوم محدود جدا لعواقبها الاقتصادية والسياسية، نادرا ما تستجيب لمصالح امننا الحيوية. وتستجيب باقل من ذلك للمصالح البعيدة المدى لشعب البلاد المعنية. وشاهدنا المثل تلو المثل كيف ان هذه البرامج العسكرية السيئة الاعداد ساعدت على ايجاد التوتر في هذه المناطق والهت القوى عن الافعال البناءة في ميدان الاقتصاد، ومهدت الطريق لانقلابات القصور وربطت سمعتنا ونفوذنا بالسلطة المتضعضعة للديكتاتوريين الذين سيطوح بهم جانبا ان عاجلا ام آجلا».

ان باولز وبعض الناس البعيدي النظر في الولايات المتحدة الاميركية يفهمون ان المساندة السياسية التي تبديها البلدان التي تحصل على «المساعدة» الاميركية للولايات المتحدة على المسرح الدولي

يهددها هي ايضا خطر جدي كذلك. وقد كتب بهذا الخصوص ما يلي: «ان الافتراض القائل بان المساعدة الاميركية تتيح لنا الفرصة لشراء المساندة السياسية في هيئة الامم المتحدة بصرف النظر عن الموقف الذي سنقفه هناك، هو افتراض خاطئ وتهكمي على حد سواء» *.

وهكذا، فان فشل السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة الاميركية ازاء البلدان النامية، لاسيما فشل برامجها بصدد «المساعدة» اصبح واضحا حتى في بداية ١٩٦٠. مع هذا فان حكومة ايزنهاور لم ترغب في اعادة النظر في هذه السياسة. فلعام ١٩٦١ اقترح ايزنهاور اعتماد ٤١٧٥ مليون دولار كـ«مساعدة» للدول الاجنبية، منها «للمساعدة» العسكرية زهاء ٦٧ ٪. وفي هذه المرة ايضا خصصت مبالغ كبيرة للانظمة الصنيعة التي كان وضعها ولا يزال غير مستقر ابدا (كوريا الجنوبية، الفيتنام الجنوبية، تايوان)، وكذلك للدول المرتبطة مع الولايات المتحدة الاميركية في الكتل العسكرية (باكستان، اليابان، تايلاند، الفيليبين واخرى غيرها).

وقد عبر بصراحة عن طابع واغراض «المساعدة» الاميركية المعقب الاميركي المشهور اولتر ليبمان في مقال كرسه لرسالة ايزنهاور التي وجهها الى الكونغرس والمتعلقة بمسألة مساعدة الدول الاجنبية لسنة ١٩٦١. جاء في هذا المقال: «ان ما يسمونه في مخصصاتنا بالمساعدة العسكرية ودعم الدفاع هو للدرجة كبيرة جدا اعانات، الغرض منها ابقاء الجيش بجانب الحكومة» **.

Chester Bowles, The Coming Political Breakthrough, p. 139-141. *

«New York Herald Tribune», 13. XII. 1960. **

واللوحة العامة للمخصصات بموجب برنامج «ضمان الامن المتبادل» لسنوات ١٩٥٩ – ١٩٦١ كانت تبدو على الوجه التالي (بملايين الدولارات) *:

انواع المساعدة	عام ١٩٥٩	عام ١٩٦٠	عام ١٩٦١ (المخصصات)
المساعدة العسكرية	١٥١٥	١٣٠٠	٢٠٠٠
صندوق التنمية الاقتصادية	٤٠٠	٥٥٠	٧٠٠
دعم الدفاع	٧٥٠	٦٩٥	٧٢٤
المساعدة الخاصة	٢٠٠	٢٤٥	٢٦٨
التعاون التكنيكي	١٧٢	١٨١	٢٠٧
النفقات غير الواردة والطارئة	١٥٥	١٥٥	١٧٥
انواع اخرى	١٠٦	١٠٠	١٠١
الحاصل	٣٢٩٨	٣٢٢٦	٤١٧٥

يتضح من المعطيات الواردة اعلاه ان النفقات العسكرية بموجب هذا البرنامج كونت في عام ١٩٥٩، ٧٥ ٪ وفي عام ١٩٦٠، ٦٠ ٪ وفي عام ١٩٦١، ٧١,٦ ٪. وكان قسم كبير من «المساعدة» في عام ١٩٦١ (٧٢٤ مليون دولار)** كما في السنتين السابقتين، من نصيب كوريا الجنوبية وتايوان والفيتنام الجنوبية.

ان فشل سياسة «المساعدة» قد اضطر الديموقراطيين الى البدء بالبحث المحموم عن اشكال واساليب جديدة لتحقيقها. ففي كانون

* «Scotsman», 13. XII. 1960.

** «Scotsman», 13. XII. 1960.

الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ عقد في واشنطن (في فندق «مايفلاور») اجتماع غير رسمي نوقشت فيه مسألة «البرامج الجديدة للمساعدة في السنوات الستين». وقد اشترك في هذا الاجتماع تشيستر باولز الآنف الذكر، وافيريل هاريمان (فيما بعد نائب وزير الخارجية)، ومستشار الرئيس في شؤون السياسة الخارجية نيتسه وغيرهم. وجاء في كلمتي هاريمان وباولز ان الولايات المتحدة الاميركية تفقد ثقة شعوب البلدان النامية وفي الوقت نفسه اعترفا بنجاحات سياسة الاتحاد السوفييتي ازاء هذه البلدان وايدا «الموقف الجديد» من مشكلة «المساعدة».

بعد مجيء الديموقراطيين للسلطة بدأوا بتنفيذ عدد من الاجراءات لتحقيق «الموقف الجديد». ووجد هذا الموقف على الاخص انعكاسه في رسالة الرئيس التي وجهها الى الكونغرس في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٦١ بصدد مساعدة الدول الاجنبية. وتنبغي الاشارة الى ان الرسالة بدأت بالاعتراف الجلي بفشل سياسة «المساعدة» الاميركية. فقد جاء في الرسالة: «ان البرامج والمفاهيم الموجودة بصدد مساعدة الدول الاجنبية هي في الاساس غير مرضية ولا تستجيب لحاجاتنا وحاجات البلدان المتخلفة في بداية السنوات الستين».

ان حكومة الولايات المتحدة الاميركية، اذ تعلق اهمية خاصة على الهند، انشأت فريقا خاصا من المستشارين قام بدراسة المسائل المتعلقة بمقادير وطابع «المساعدة» المقبلة لهذه البلاد. واوصى التقرير الذي قدمه الفريق في نهاية شباط (فبراير) ١٩٦١ بما يلي: التأكيد على بيان الرئيس فيما يتعلق بتقديم «المساعدة» للهند لمدة طويلة الامد؛ تخصيص لها من ٤٠٠ الى ٥٠٠ مليون

دولار في السنة خلال خمس سنوات؛ ضمان حكومة الهند بتوزيع طلبياتها في الولايات المتحدة الاميركية لعام ١٩٦٢ مع الاخذ بالحسبان المبالغ التي يمكن انفاقها في السنوات التالية؛ حث الاعضاء الآخرين في «نادي مساعدة الهند» * لكي يقدموا لها ما يقارب من ١٥٠٠ مليون دولار خلال خمسة اعوام؛ تخصيص ٦٠٠ مليون دولار من اموال البنك الدولي للانشاء والتعمير والاتحاد الدولي للتنمية لتقديمها قروضا للهند.

وافق المشتركون في «نادي المساعدة» على ان يقدموا للهند خلال ١٩٦١/٦٢ – ١٩٦٢/٦٣، ٢٣٦٥ مليون دولار. ووزعت تعهدات «نادي المساعدة» على الوجه التالي: الولايات المتحدة الاميركية ٩٧٠ مليون دولار، جمهورية المانيا الاتحادية ٣٦٤ مليون دولار، انكلترا ٢٦٦ مليون دولار، اليابان ١٠٥ ملايين دولار، كندا ٦١ مليون دولار، فرنسا ٦٠ مليون دولار، ايطاليا ٥٣ مليون دولار، هولندا ١١ مليون دولار، بلجيكا ١٠ ملايين دولار، البنك الدولي للانشاء والتعمير والاتحاد الدولي للتنمية ٤٥٠ مليون دولار.

وانشئ كونسورسيوم مشابه (من ذات التركيب) من اجل تقديم «المساعدة» الى باكستان. وعين المبلغ العام المخصص لـ «مساعدة» باكستان كما يلي: الولايات المتحدة الاميركية ٢٨٠ مليون دولار، جمهورية المانيا الاتحادية ٥٣ مليون دولار، انكلترا ٨٢ مليون دولار، اليابان ٤٠ مليون دولار، كندا ٣٨ مليون دولار، فرنسا ١٠

---

* البلدان المشتركة في «نادي مساعدة الهند» هي الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية وكندا والنمسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا، وكذلك البنك الدولي للانشاء والتعمير والاتحاد الدولي للتنمية.

ملايين دولار، البنك الدولي للانشاء والتعمير والاتحاد الدولي للتنمية ٧٧ مليون دولار *. وعلى هذه الصورة احتلت الولايات المتحدة الاميركية مركز الصدارة في «ندوتي المساعدة» للهند وباكستان اذ تبلغ حصتها (مع الاموال المخصصة من قبل البنك الدولي للانشاء والتعمير والاتحاد الدولي للتنمية) زهاء ٦٥ ٪ من مجموع «المساعدة».

وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ انشئ «صندوق التنمية في حوض نهر هند» («مساعدة» لباكستان والهند)، الذي دخلت فيه الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وكندا وجمهورية المانيا الاتحادية واستراليا ونيوزيلندا وباكستان والهند والبنك الدولي للانشاء والتعمير. ومما له دلالته ان ادارة هذا الصندوق سلمت الى البنك الدولي للانشاء والتعمير. وحصة الاسد في الصندوق تعود الى الولايات المتحدة الاميركية (١٧٧ مليون دولار بشكل «هبة» و٧٠ مليون دولار بشكل قرض الى حكومة باكستان يسدد بالعملة المحلية). فضلا عن ذلك فان الولايات المتحدة الاميركية تقدم الى باكستان قرضا في الروبيات الباكستانية تعادل قيمته ٢٣٥ مليون دولار **. ويساهم المشتركون الآخرون بمبالغ ليست كبيرة نسبيا: انكلترا ٥٨ مليون دولار، جمهورية المانيا الاتحادية ٣٢ مليونا، كندا ٢٢ مليونا، استراليا ونيوزيلندا ١٨ مليون دولار كل منهما (بشكل «هبات»).

* «The Flow of Financial Resources to Countries in Course of Economic Development in 1960», p. 37-38.

** «The Flow of Financial Resources to Countries in Course of Economic Development in 1960». p. 38.

عند تقدير «مساعدة» الهند وباكستان يمكن الخروج باستنتاج هو ان الولايات المتحدة الاميركية تحدد عمليا سياسة «المساعدة» لهذين البلدين. ومن جهة اخرى تجدر الاشارة الى ان الولايات المتحدة تستخدم البنك الدولي للانشاء والتعمير والاتحاد الدولي للتنمية لكي تضفي على جميع هذه الاجراءات «طابعا دوليا» بينما الهدف الحقيقي منها يكمن في كيفية ضمان مناطق للتوظيف واسواق تصريف البضائع للرأسمال الاميركي.

كما سبق واشرنا، بصرف النظر عن تزايد اهتمام الولايات المتحدة الاميركية بافريقيا، لاسيما في السنوات الاخيرة، فان «مساعدتها» لبلدان هذه القارة كانت ولا تزال قليلة. ان مقادير «مساعدة» افريقيا المحدودة جدا عينت لعام ١٩٦١ ايضا. فزاد المبلغ العام قليلا عن ١٥٠ مليون دولار، وقسمت هذه المساعدة الى ثلاثة اصناف: «المساعدة» الخاصة، «التعاون» التكنيكي والمساعدة العسكرية. وبموجب بلاغ نشرته وكالة «اسوشيتد بريس» في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٦٠ فان المساعد السابق لوزير الخارجية في الولايات المتحدة ساتيرتويت صرح بان زهاء ٧٥ ٪ من المبلغ المعد «للمساعدة» الخاصة يذهب الى ليبيا ومراكش وتونس، واوضح هذا بواقع ان للولايات المتحدة الاميركية في هذه المنطقة مصالح سياسية وعسكرية خاصة. تؤلف «المساعدة» الخاصة بمجملها ١١٥ مليون دولار. وخصص «للتعاون» التكنيكي ٢٤,٣ مليون دولار. وخصص لـ «تعزيز الامن الداخلي» في هذه البلدان عام ١٩٦١، ١٨,٢ مليون دولار (لاثيوبيا، ليبيا، ليبيريا، مراكش، تونس).

ان نهوض حركة التحرر الوطني في اميركا اللاتينية في

السنوات الاخيرة بوجه عام وانتصار الثورة الشعبية في كوبا بوجه خاص ارغما الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية للبحث بصورة مستعجلة عن «مواقف جديدة» ووضع «شروط مرنة» اكثر لتقديم «المساعدة» الى بلدان اميركا اللاتينية كذلك. وهكذا ففي جلسة احدى لجان مجلس منظمة الدول الاميركية في عام ١٩٥٩ حيث نوقشت مشاكل تنميتها الاقتصادية، رفض مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية توماس مان اقتراح بعض بلدان اميركا اللاتينية حول تحقيق برنامج «مساعدة» اقتصادية طويل الامد.

ان «المساعدة» الاميركية لبلدان اميركا اللاتينية تتم في الاساس بموجب اتفاقيات ثنائية او عن طريق البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، الامر الذي يتيح للولايات المتحدة الاميركية فرصة الضغط على البلد الحاصل على «المساعدة». وفي فترة ما بين ١ تموز (يوليو) ١٩٤٥ حتى ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٠ لم تخصص الولايات المتحدة الاميركية لـ «مساعدة» جميع بلدان اميركا اللاتينية سوى ٤,٢ مليارات دولار *. ولقد اشارت الصحافة الاميركية بهذا الخصوص الى ان «اميركا اللاتينية تندب حظها لان الولايات المتحدة الاميركية لا تقدم لها المساعدة التي قدمتها الى اوروبا...» **. وينبغي الاخذ بالحسبان بانه قد دخلت في هذا المبلغ مساعدة عسكرية صرفة بشكل شحنات فائض الاسلحة الاميركية. واكثر من ٦٠ ٪

* «US News and World Report», September 19, 1960, p. 78.

** «New York Herald Tribune», 4. IX. 1960.

من «المساعدة» الاميركية لبلدان هذه القارة كانت من نصيب ثلاث بلدان ــ البرازيل والارجنتين والمكسيك. وهذا يرى من اللوحة التالية (بملايين الدولارات) * :

	المجموع لسنوات ١٩٤٥—١٩٦٠	قروض بنك الاستيراد والتصدير	قروض واعانات اخرى
البرازيل	١٢٤٠	٩٨٧	٢٥٣
الارجنتين	٥٣٠	٣٩٣	١٣٧
المكسيك	٤٦٨	٣٤٧	١٢١
التشيلي	٣٢٠	٢١٠	١١٠
البيرو	٢٦٩	١٩٩	٧٠
كولومبيا	١١٧	١٣٧	٦٠
بوليفيا	١٧٦	٢٤	١٥٢
غواتيمالا	١١٣	٦	١٠٧
هايتي	٦٦	٢٧	٣٩
كوستاريكا	٦٢	٢١	٤١
اكوادور	٥٧	٢٣	٣٤
باناما	٥٧	١٧	٤٠
نيكاراغوا	٣٩	١٣	٢٦
باراغواي	٣٧	١٠	٢٧
فينزويلا	٣٧	٣٤	٣
هندوراس	٣٠	٣	٢٧
اورغواي	٢٥	٣	٢٢
سلفادور	٩	—	٩
جمهورية الدومينيكان	٢	—	٢

«US News and World Report», September 19, 1960, p. 78. *

بم يكمن اذن «الموقف الجديد» للولايات المتحدة الاميركية من مشكلة «المساعدة» لبلدان اميركا اللاتينية، هذا الموقف الذي عرضه ديلون في مؤتمر بلدان اميركا اللاتينية المنعقد في بوهوتا في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ ؟

لقد نص هذا البرنامج على «تأسيس صندوق تمهيدي مقداره ٥٠٠ مليون دولار لاعانة برامج بناء المساكن والتعليم واجراء الاصلاحات العقارية » *. «الجديد» هو ان على بلدان اميركا اللاتينية الآن ان تساهم في هذا الصندوق باقساط «مقاديرها متساوية مع ما تدفعه واشنطن او ما يقاربها». و«الشروط المرنة» المذكورة في هذا البرنامج تقتصر على ان «الولايات المتحدة الاميركية ستقدم الدولارات الضرورية لشراء وسائل الانتاج، دون ان تطلب تسديد هذه الديون بالدولارات». وهذا يعني ان بلدان اميركا اللاتينية تستطيع في حدود معينة واحوال معينة ان تدفع ديونها بعملة غير محولة او «حتى انها قد تكون متحررة كليا من الدفع وفقا لالتزامات وموقف الولايات المتحدة الاميركية المقبل». غير ان «المساعدة» الاقتصادية الاميركية ستكون مشترطة «بمحكات الاصطفاء اللازمة» ** او بكلمات اخرى فان الكلمة الفاصلة عند توزيع اموال هذا الصندوق ستكون من حق الولايات المتحدة الاميركية.

وهكذا، ففي عام ١٩٦١ تغير التوزيع الجغرافي «للمساعدة»: فهبطت حصة بلدان آسيا التي كانت تشكل عام ١٩٦٠ نصف

* «US News and World Report», September 19, 1960, p. 78.

** «New York Herald Tribune», 4. IX. 1960.

مجموع مبلغ «المساعدة» التي خصصتها البلدان الرأسمالية، في الوقت الذي زادت فيه ازديادا شديدا حصة بلدان اميركا اللاتينية التي لم تكن تؤلف عام ١٩٦٠ سوى ٦ ٪ ؛ وتم الازدياد بصورة رئيسية على حساب زيادة «المساعدة» من جانب الولايات المتحدة.

ومع ذلك فان برنامج الولايات المتحدة الاميركية «الجديد» لا يتضمن اي فرق مبدئي من حيث اغراضه ودوافعه. وكما اشير اعلاه فان الدول الامبريالية اضطرت، بتأثير سياسة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى في ميدان تقديم المساعدة، الى تقديم القروض والتسليفات في بعض الاحوال بفائدة مئوية اقل، والموافقة على تسديدها الجزئي بالعملة الوطنية الخ. ولكن هذا كان قد حدث قبل عام ١٩٦١. ولهذا فان البرنامج «الجديد» في هذا المعنى لا يحمل معه اية تغيرات هامة الى طابع «المساعدة» الاميركية. ان البرنامج «الجديد» يعكس ميل الولايات المتحدة القديم لتوسيع تصديرها على الاخص في اسواق اميركا اللاتينية، ولذا ليس من وليد الصدفة ان سمت الصحافة الاميركية هذا البرنامج بـ «مشروع مارشال الخاص باميركا اللاتينية». ويسمون هذا المشروع في الولايات المتحدة الاميركية كذلك بـ «مشروع كندي الخاص باميركا اللاتينية».

وينبغي التذكير باجراء آخر لحكومة الولايات المتحدة الاميركية تحققه بغية توسيع تصريف «فائض» الحبوب تحت ستار تقديم «المساعدة» لبلدان اميركا اللاتينية. في آذار (مارس) ١٩٦١ زارت هذه البلدان بعثة خاصة من الولايات المتحدة الاميركية هدفها الدعاية لبرنامج «المؤن في خدمة السلم». ولم يصادف هذه البعثة

نجاح بين. فقد رفض عدد من البلدان (البرازيل، الارجنتين، المكسيك، الاكوادور) «الاحسان» الاميركي خوفا منها من تقويض انتاجها الزراعي الخاص.

في عام ١٩٦١ تقدم ممثل الولايات المتحدة الاميركية في مؤتمر بونتو - ديل - استى (الاورغواي) ببرنامج واسع الدعاية لتقديم «مساعدة» الى دول اميركا اللاتينية مقدارها حتى ٢٠ مليار دولار خلال عشرة اعوام مقبلة بشروط «مسهلة». ولكن هذا التصريح قوبل من جانب ممثلي بلدان اميركا اللاتينية بالتشكك. فكما بينت خبرة السنين الطويلة فان «المساعدة» الاميركية لم تقدم بدون تنازلات اضافية عسكرية وسياسية وتجارية واخرى غيرها من جانب البلدان المقترضة لصالح الولايات المتحدة الاميركية. بالاضافة الى هذا فالكونغرس الاميركي حتى في سير تحقيق برنامج «المساعدة» الاقتصادية الخارجية يخفض بدون تكلف مقادير المخصصات ويطبق «العقوبات» الاقتصادية والسياسية ضد البلدان التي تخرج من مجرى السياسة الامبريالية الاميركية، وينتهج على الدوام سياسة التمييز تجاه بعض البلدان ويشجع البعض الآخر، مطبقا سياسة «السوط والحلوى» الذائعة الصيت.

وعلى نفس الصورة فان حكومة الولايات المتحدة الاميركية في تحقيقها «الموقف الجديد» من مشكلة «المساعدة» ازاء البلدان النامية الاخرى، تقصر القضية عمليا على تستير اكثر تفننا لسياستها التوسعية.

ان رسالة رئيس الولايات المتحدة الاميركية للكونغرس الموجهة في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢ فيما يتعلق بميزانية الولايات

المتحدة الاميركية للسنة المالية ١٩٦٢ – ١٩٦٣ تشهد بصورة خاصة على ان سياسة الولايات المتحدة الاميركية في ميدان «مساعدة» البلدان النامية لم تتغير. فالمبلغ العام للنفقات على تقديم «المساعدة» الى الدول الاجنبية (بما في ذلك برنامج «المؤن في خدمة السلم» و«بعثة السلام» الخ.) يؤلف ٥،٤ مليارات دولار. وتبلغ المساعدة العسكرية الصرفة ١،٤ مليار دولار دون حسبان الاجراءات الموجهة لتعزيز المقدرة الاقتصادية والعسكرية و«المقدرة الدفاعية» للبلدان التي تحصل على «المساعدة».

واذا طرحت المبالغ، المخصصة للبرامج والاجراءات التي لا تمت بصلة لتنمية اقتصاد البلدان الحاصلة على «المساعدة» (المساعدة ذات الطابع العسكري الصرف، وما ينفق على تعزيز «المقدرة الدفاعية»، وبموجب برنامج «التحالف من اجل التقدم» و«الاشتراكات الطوعية» لمصلحة المنظمات الدولية، ونفقات «بعثة السلام» وحسب برنامج «المؤن في خدمة السلم» الخ.) فان «المساعدة» الاقتصادية والتكنيكية الصرفة تؤلف ٧٢٥ مليون دولار، اي ١٣ ٪ فقط من المبلغ العام.

و«المساعدة» التي تقدمها الدول الرأسمالية الاخرى للبلدان النامية تتخلف بكثير من حيث مقاديرها عن «المساعدة» الاميركية، الامر الذي تؤكده اللوحة التالية (بملايين الدولارات)*:

---

* «The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961». p. 16.

البلدان التي تقدم «المساعدة»	المبلغ العام «للمساعدة»		بما في ذلك			
			«الهبات» والاعانات		القروض	
	عام ١٩٦٠	عام ١٩٦١	عام ١٩٦٠	عام ١٩٦١	عام ١٩٦٠	عام ١٩٦١
الولايات المتحدة	٣٩٤٢	٤٤٥٨	٣١٣١	٢٩١٦	٨١١	١٥٤٢
انكلترا	٣٩٢	٥١٦	١٥٦	٢٤٢	٢٣٦	٢٧٤
جمهورية المانيا الاتحادية	٣٠٩	٤٧٢	١٠٣	١٢٥	٢٠٦	٣٤٧
ايطاليا	٦٤	٢١٠	٢	٢٩	٦٢	١٨٢
اليابان	١٥٤	٣٣٨	٨٥	٨١	٦٩	٢٥٧
البرتغال	٤٠	٦٥	٣	٣	٣٧	٦٢
كندا	٥٨	١٢٣	٥٨	٥٦	—	٦٧
الدانمرك	—	١	—	١	—	—
هولندا	٣٢	٤٠	٢٦	٣٤	٦	٦
النروج	١	١	١	١	—	—

وتثير الاهتمام الكبير المعطيات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي لـ «مساعدة» البلدان الرأسمالية الرئيسية. فاللوحة العامة لتوزيع «المساعدة» التي خصصتها ٢٠ بلدا اعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بموجب معطيات مجلس هذه المنظمة تبدو على الوجه التالي:

توزيع «المساعدة» الثنائية للبلدان الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ١٩٦١*

(بملا يين الدولارات)

المناطق التي تحصل على «المساعدة»	البلدان التي تقدم «المساعدة»						
	فرنسا	جمهورية المانيا الاتحادية	اليابان	انكلترا	الولايات المتحدة	اعضاء آخرون في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **	المجموع
اوروبا	— (—)	٣٧ (١٧,٣)	١ (٠,٦)	١٨ (٤,٥)	٤١٩ (١٣,٢)	٥٢ (١٨,٨)	٥٤٧ (١٠,٤)
افريقيا	٧٧١ (٨٨,٦)	٩ (٢,٧)	٢ (٠,٨)	٢٣٢ (٥٧,٩)	٨٨ (١٢,٢)	١٤٠ (٥٠,٧)	١٥٤١ (٢٩,٢)
آسيا	١١ (١,٢)	٢٠٧ (٦٣,٠)	١٢٦ (٥٩,٨)	١٠٥ (٢٦,٢)	١٦١٢ (٥٠,٦)	٥٤ (١٩,٦)	٢١١٥ (٤٠,٧)
اوقيانيا	— (—)	— (—)	— (—)	٣ (٠,٨)	٦ (٠,٢)	٢٨ (١٠,٠)	٣٧ (٠,٧)
اميركا اللاتينية	٧٣ (٨,٤)	٣١ (٩,٣)	٨١ (٣٨,٦)	٣٠ (٧,٦)	٦٩٥ (٢١,٨)	٤ (١,٥)	٩١٤ (١٧,٤)
مناطق اخرى	١٦ (١,٨)	٢٦ (٧,٨)	— (٠,٢)	١٢ (٣,٠)	٦٤ (٢,٠)	−٢ (−٠,٧)	١١٦ (٢,٢)
الحاصل	٨٧٠ (١٠٠,٠)	٣٢٩ (١٠٠,٠)	٢١٠ (١٠٠,٠)	٤٠٠ (١٠٠,٠)	٣١٨٤ (١٠٠,٠)	٢٧٦ (١٠٠,٠)	٥٢٧٠ (١٠٠,٠)

ملاحظة: بين الاقواس الحصة بالنسبة المئوية.

* «The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961», p. 27.

** البلجيك، كندا، الدانمرك، ايطاليا، هولندا، النروج ، البرتغال، سويسرا، السويد.

ان اللوحة الواردة اعلاه تبين انه بالرغم من ان آسيا تشغل كالسابق المكان الاول من حيث مقادير «المساعدة» التي تحصل عليها (٤٠,٧ ٪ من المبلغ العام)، فانها قد نمت نموا كبيرا حصة بلدان افريقيا (٢٩,٢ ٪) وحصة بلدان اميركا اللاتينية (١٧,٤ ٪). وفي الوقت نفسه فان المعطيات تؤكد ان الولايات المتحدة الاميركية محتفظة بالاولية عمليا في تقديم «المساعدة».

اخذت بلدان اخرى ايضا في السنوات الاخيرة تبدي فعالية ملحوظة في هذا الميدان وهذه البلدان هي: فرنسا، اليابان، ايطاليا ولا سيما جمهورية المانيا الاتحادية. مثلا، ان برنامج «المساعدة» الجديد الذي صادقت عليه حكومة جمهورية المانيا الاتحادية لعامي ١٩٦١ – ١٩٦٢ نص على تخصيص ١٢٥٠ مليون دولار * لهذه الاغراض، هذا وان ٧٥٠ مليون دولار منها على حساب ميزانية الدولة. وهذا يعني ان الدول الاستعمارية سرعان ما ستواجه في شخص جمهورية المانيا الاتحادية والاحتكارات الالمانية الغربية منافسا خطرا جدا في ميدان تقديم «المساعدة» للبلدان النامية.

ان مصالح بعض البلدان الرأسمالية تتجه نحو مناطق معينة. ففرنسا مثلا، تبدي اهتماما تجاه افريقيا، حيث اتجهت عام ١٩٦١ قرابة ٨٩٪ من مجموع «مساعدتها» للبلدان النامية؛ واكثر من ٦٠٪ من مجموع «مساعدة» جمهورية المانيا الاتحادية تذهب الى بلدان

* «The Flow of Financial Resources to Countries in Course of Economic Development in 1960», p. 34.

آسيا (في الاساس للهند)؛ وحوالي ٨٠٪ من «مساعدة» اليابان تقدم لبلدان آسيا والقسم الباقي لبلدان اميركا اللاتينية؛ والبلدان الرئيسية التي حصلت على «مساعدة» انكلترا عام ١٩٦١ هي البلدان الافريقية (حوالي ٥٨٪ من مجموع «المساعدة») والبلدان الآسيوية (حوالي ٢٥٪)؛ وزهاء ٥٠٪ من «المساعدة» الاميركية تتجه الى بلدان آسيا، والقسم الباقي يذهب بصورة رئيسية الى بلدان اميركا اللاتينية.

وبالرغم من النمو الملحوظ في المقادير المطلقة «للمساعدة» المقدمة من قبل البلدان الرأسمالية الى البلدان والاقاليم النامية، فلا يجوز اعتبارها كافية. وتثبت هذا المعطيات المتعلقة بمقدار «المساعدة» بالنسبة للفرد من السكان. فقد حُسب مثلا أن المقدار السنوي الوسطي «للمساعدة» بالنسبة للفرد من السكان لسنوات ١٩٥٧ ـ ١٩٦٠ كان يؤلف: في الفيتنام الجنوبية ولاوس ٢٥ دولارا، وفي كوريا الجنوبية ١٥ دولارا، وفي كمبوديا وتايوان ١٠ دولارات، وفي بلدان افريقيا (المستعمرات السابقة لفرنسا) ٦ دولارات، وفي بلدان اميركا اللاتينية دولارا واحدا، وفي البلدان الاخرى من آسيا وافريقيا اقل من نصف دولار.

ان توزيع وطابع «المساعدة» الامبريالية يبينان انه كلما كان اضعف اقتصاد البلاد التي تحصل على «المساعدة» كلما كانت حصتها منها اقل. واذا اخذنا بالحسبان الاهداف الفعلية التي ترمي اليها الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية وغيرها من الدول الامبريالية عند تقديمها «المساعدة»، وكذلك الشروط التي تقدم بموجبها، لامكن القول بكل تأكيد ان

هذه «المساعدة» لا تستجيب بوجه عام لحاجات ومصالح البلدان التي تحصل عليها. وبهذا بالذات يفسر واقع ان بلدانا نامية كثيرة تقف من «مساعدة» الدول الامبريالية موقفا تشككيا متزايدا. وفي السنوات الاخيرة اخذت تتكرر كثيرا حالات رفض هذه «المساعدة». فخلال جملة من السنوات والبلدان النامية تسعى من اجل ان تساهم هيئة الامم المتحدة ومؤسساتها الاختصاصية مساهمة اكثر فعالية في تطورها الاقتصادي مستهدفة بذلك الحد من املاء الدول الاستعمارية ولو للدرجة ما.

وطبيعي ان تلاقي محاولاتها هذه المقاومة قبل كل شيء من جانب الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا. ومن جهة اخرى فان الاحتكارات الاميركية والانكليزية والفرنسية لا تحجم عن استخدام نفوذ هيئة الامم المتحدة لتحقيق اهدافها. ومما له دلالته في هذا الخصوص قول باولز: «علينا ان نسعى دائما، عندما يكون هذا مفيدا عمليا، الى تقديم المساعدة الاقتصادية ولاسيما التكنيكية عن طريق الوكالات العالمية. فبالنسبة لمناطق كثيرة تجد المساعدة التي تقدمها هيئة الامم المتحدة اقبالا اكثر من المساعدة التي نقدمها نحن مباشرة. فضلا عن ذلك فان مدراء هيئة الامم المتحدة والمستخدمين العالميين المدنيين الآخرين غالبا ما يكونون في وضع افضل بعض الشيء عندما يلحون على الحكومات التي تحصل على هذه المساعدة لاجراء تغييرات في السياسة الضرائبية والتجارية وفي التخطيط...» * .

Chester Bowles. The Coming Political Breakthrough, p. 162. *

في مجرى تأسيس هيئة الامم المتحدة واجهزتها المختلفة في المؤتمرين الدوليين المنعقدين وقت الحرب (في هوت — سبرينغس عام ١٩٤٣ وفي بريتون — فودس عام ١٩٤٤) أُكد على الاهمية الخاصة للنشاط الاقتصادي للامم المتحدة، والمادة الخامسة والخمسون من ميثاقها تلزم مباشرة الاجهزة المختلفة لهيئة الامم المتحدة بالعمل على «رفع مستوى الحياة، وتشغيل السكان تشغيلا كاملا، وتوفير شروط التقدم والتنمية»*. ولحل المسائل العملية وتحديد السياسة في نطاق هيئة الامم المتحدة انشئ جهاز خاص دائم هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. واسس هذا المجلس في دورته الرابعة المنعقدة في شباط (فبراير) ١٩٤٧ لجنتين اقليميتين: اللجنة الاقتصادية الخاصة باوروبا واللجنة الاقتصادية الخاصة بآسيا والشرق الاقصى**. في البدء اقتصر نشاط هاتين اللجنتين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي نفسه على الابحاث والتوصيات، وفقط عام ١٩٥٠ اسس صندوق مقداره قرابة ٢٠ مليون دولار (هي اشتراكات ٥٠ بلدا) لتقديم المساعدة التكنيكية الى البلدان المتخلفة اقتصاديا. فيما بعد ازداد عدد المشتركين في الصندوق واصبح ٨٤، وتعاظم الصندوق نفسه (حتى ٨٧ مليون دولار). وكان مكتب المساعدة التكنيكية يمارس النشاط العملي لاستخدام هذا الصندوق (يضم المكتب ممثلي البلدان الاعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي). وكانت

* «Charter of the United Nations», UN, New York. 1948, p. 24

** بعد سنة (عام ١٩٤٨) اسست لجنة اقتصادية خاصة باميركا اللاتينية وفقط عام ١٩٥٨ اسست لجنة اقتصادية خاصة بافريقيا.

هيئة الامم المتحدة تقدم المساعدة التكنيكية بشكل ارسال الخبراء، وتقديم المنح الدراسية ، وانشاء المراكز الدراسية والمعارض، وتبادل المعلومات التكنيكية وهلمجرا. وتقوم بنشاط مشابه كذلك اليونيسكو، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الخاصة بالمسائل الزراعية، والوكالة العالمية للطاقة الذرية ومؤسسات اخرى اختصاصية تابعة لهيئة الامم المتحدة*.

ومفهوم ان طابع ومقادير هذه المساعدة القليلة ايضا (عام ١٩٥٧ مثلا انفق عن طريق البرنامج الموسع للمساعدة التكنيكية حوالي ٩٠ مليون دولار فقط) لم يكن بمستطاعها سد حاجات البلدان النامية. بالصلة مع هذا برزت فكرة تأسيس صندوق خاص لهيئة الامم المتحدة من اجل التوظيفات وتقديم المساعدة الاقتصادية والتكنيكية للبلدان النامية. وكانت هذه الفكرة تعود لعدد من البلدان النامية. لقد دعم الاتحاد السوفييتي هذا الاقتراح في الوقت الذي قاومت فيه بعناد، خلال سبع سنوات تقريبا، تأسيس هذا الصندوق الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا التي تكثر في كلامها عن ضرورة تقديم المساعدة للبلدان النامية. وفي النهاية اسس عام ١٩٥٧ صندوق خاص تابع لهيئة الامم المتحدة مجموع رأسماله ١٠٠ مليون دولار فقط.

ولكن الصندوق بالشكل الذي اسس فيه لم يكن يستجيب للفكرة التي انشئ من اجلها. والحجج التي تقدمت بها وفود الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا في مجرى مناقشة هذه المسألة في

* سيبحث نشاط عدد من هذه المنظمات في احد فصول الكتاب التالية

هيئة الامم المتحدة لم تكشف بالطبع عن الاسباب الفعلية لمواقفها السلبية. ولم تُكشف هذه الاسباب الا فيما بعد في البيان الذي اذاعه عام ١٩٥٦ المجلس الوطني للتجارة الخارجية في الولايات المتحدة الاميركية. فقد اشير في هذا البيان الى النواحي الثلاث التالية: ان تقديم المساعدة عن طريق هيئة الامم المتحدة بشكل قروض واعانات قد يحرم البلدان النامية من الدوافع لايجاد الوضع الضروري اللازم لجذب التوظيفات الخاصة؛ الافضل لو تقدم الرساميل الضرورية للبلدان النامية عن طريق احتكارات خاصة؛ يمكن ان تقدم المساعدة الى البلدان النامية ولكن شريطة ان تقوم الاخيرة «بانتهاج النهج السياسي المناسب».

وفي الدورة الثالثة عشرة للجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة المنعقدة في عام ١٩٥٨ نجحت البلدان النامية، بمساندة البلدان الاشتراكية، باتخاذ قرار حول ضرورة تحويل الصندوق الخاص في هيئة الامم المتحدة الى صندوق هيئة الامم المتحدة الخاص من اجل التنمية الاقتصادية.

وفي الدورة السابعة عشرة للجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة المنعقدة عام ١٩٦٢ استمر ممثلو البلدان النامية بخوض النضال في سبيل صندوق هيئة الامم المتحدة الخاص من اجل التنمية الاقتصادية. وتقدمت وفود ٣٧ بلدا آسيويا وافريقيا بمشروع قرار لتأسيس هذا الصندوق. وقد اشار ممثلو هذه البلدان في خطبهم الى ان موارد المؤسسات القائمة ليست كافية، اما شروط تقديمها للمساعدة فتحتاج الى اعادة نظر.

طالب الوفد السوفييتي الذي دعم دعما تاما البلدان النامية بان يوزع صندوق هيئة الامم المتحدة الخاص من اجل التنمية الاقتصادية القروض والتسليفات بمساهمة البلدان التي تحصل عليها مساهمة مباشرة، وكي تتمكن جميع الدول المساهمة في هذا الصندوق من دفع اشتراكاتها بعملتها الوطنية او بما يعادل ذلك بالشكل العيني، هذا مع العلم ان هذه الاشتراكات يجب ان تبقى ملكية البلدان المساهمة. صوت للقرار مندوبو ٧١ بلدا، بمن في ذلك مندوبو جميع البلدان الاشتراكية. اما وفود الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا وكندا فاضطرت الى الامتناع خوفا من الفضح النهائي.

وهكذا احرزت البلدان النامية بمساندة الدول الاشتراكية انتصارا آخر في نضالها ضد تسلط الدول الامبريالية الساعية لان تركز في ايديها جميع روافع المساعدة من اجل ان تملي ارادتها على البلدان التي تحصل عليها.

ان ممثلي احتكارات وحكومة الولايات المتحدة الاميركية يعترفون الآن جهارا بان برنامج «المساعدة» هو بالنسبة لهم ضرورة سياسية واقتصادية على حد سواء. فقد كتبت جريدة «واشنطن بوست اند تايمز هيرالد» تقول ان الرئيس في رسالته الموجهة الى الكونغرس في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٦١ «يذكر الكونغرس بان تقليص برنامج المساعدة قد يؤثر بصورة سلبية على الاقتصاد الداخلي في الولايات المتحدة الاميركية الموجود في حالة الركود»*.

* «Washington Post and Times Herald», 23. III. 1961.

وفي تقرير لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية «السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية في آسيا» اعتبرت «مساعدة» البلدان النامية في عداد اهم مشاكل السياسة الاميركية واقترح واضعو التقرير ان تضع الولايات المتحدة الاميركية سوية مع بلدان اوروبا الغربية وكندا مشاريع ملموسة لـ«مساعدة» البلدان النامية. والحوا هنا بغية ان تعير حكومة الولايات المتحدة الاميركية عند وضع هذه المشاريع انتباها خاصا الى المسائل التالية: وتائر نمو الاستهلاك والتوظيفات؛ تطوير الزراعة والصناعة الخفيفة والتحويلية؛ برامج التعليم؛ العمليات الاجتماعية. وسيكون لهذا الموقف برأي واضعي التقرير تأثير نفساني كبير في آسيا. لا بل ان واضعي التقرير، اذ اخذوا بالحسبان الاهمية المتزايدة لمساعدة الاتحاد السوفييتي، تقدموا بفكرة عقد اتفاقية بين الهند من جهة والولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي واليابان وجمهورية المانيا الاتحادية وانكلترا من جهة اخرى، لتقديم المساعدة الى الهند من اجل تنفيذ برنامجيها الخماسيين الثالث والرابع، على اساس تعهدات طويلة الامد (١٠ سنوات) من جانب هذه البلدان.

وهكذا فان الاحتكارات الاميركية والساسة الاميركان يرون «الموقف الجديد» من مشكلة تقديم «المساعدة» لبلدان آسيا في محاولة تحقيق «اجراءات جماعية»، وهم مستعلون، بغية تغطيتها، حتى لان يسمحوا للاتحاد السوفييتي بالاشتراك في «اندية المساعدة» التي يؤسسونها. على هذا بالذات تقتصر الفكرة الاساسية في برنامج

حكومة الولايات المتحدة الاميركية «الجديد» المعروض في رسائل الرئيس الموجهة للكونغرس في ٢٢ آذار (مارس)، و٢٥ و ٢٦ ايار (مايو) ١٩٦١.

ان المساعدة المنزهة فعلا التي تقدمها البلدان الاشتراكية الى البلدان النامية تضطر الولايات المتحدة الاميركية وشركاءها في الاستعمار الجديد الى الموافقة على تنازلات معينة، والى التقنع والتكيف. على هذا الضوء ينبغي النظر الى «الموقف الجديد» و«البرامج الجديدة للمساعدة» التي تضعها الولايات المتحدة الاميركية، والتي يبقى جوهرها كما كان سابقا: الاستعباد اللاحق والنهب المنتظم لشعوب البلدان النامية وثرواتها الطبيعية.

٦
القواعد والكتل العسكرية
بوصفها اداة للاستعمار الجديد

ان تأسيس الكتل والاحلاف والقواعد العسكرية التي تتيح فرصة التدخل في الشؤون الداخلية لعدد من البلدان النامية، يشغل مكانا هاما في السياسة الاستعمارية المعاصرة وتطبيقها العملي. وفي سنوات ما بعد الحرب يستخدم المستعمرون هذا الاسلوب في الغالب حيث الاساليب الاخرى تعطي مفعولا قليلا.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سلكت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا طريق تأسيس الاحلاف العسكرية واضرام نيران «الحرب الباردة». وبدأ التحقيق العملي لهذه السياسة بعد الخطاب الاستفزازي الذي القاه تشيرتشل في فولتون (عام ١٩٤٧). ففي بداية ١٩٤٩ اسس حلف الاطلسي الشمالي وتبعه حلف بغداد و حلف جنوب شرقي آسيا، وكذلك سلسلة كاملة من الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة الاميركية وعدد من البلدان حول «ضمان الامن المتبادل». وصاحب تأليف هذه الكتل تأسيس شبكة واسعة من القواعد العسكرية التي تقع حول الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى، وكذلك على اراضي البلدان النامية في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية كخطوط امامية لاعادة الحكم الاستعماري.

تستخدم الدول الامبريالية هذه الكتل والاحلاف للنضال ضد حركة التحرر الوطني، ولضمان وتعزيز مواقع الاحتكارات الامبريالية في البلدان المستعمرة والتابعة. والنشاط الذي له دلالته اكثر من غيره في هذا المجال هو نشاط كتلتي حلف جنوب شرقي آسيا وحلف بغداد (حاليا حلف المعاهدة المركزية).

اسس حلف جنوب شرقي آسيا بصورة رئيسية بجهود الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا كرد على نهوض حركة التحرر الوطني في بلدان آسيا والشرق الاقصى في فترة ما بعد الحرب. وسجل رسميا في مانيلا (الفيليبين) في ٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٤ واصبح ساري المفعول في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٥٥. وتجدر الاشارة الى ان فكرة تأسيس هذه الكتلة لم تحظ بالتأييد في كثير من بلدان جنوب شرقي آسيا، ولم تدخل فيها الا ثلاث بلدان من هذه المنطقة هي باكستان والفيليبين وتايلاند. والبلدان الاخرى المشتركة في هذه المعاهدة (وهي استراليا، فرنسا، نيوزيلندا، انكلترا، الولايات المتحدة الاميركية) لا تنتمي، كما هو معلوم، الى بلدان هذه المنطقة.

ان ملهمي هذا الحلف العسكري، سعيا منهم لاخفاء جوهره العدواني والاستعماري، استندوا رياء الى حق البلدان بالدفاع الذاتي الفردي والجماعي المدون في ميثاق هيئة الامم المتحدة، وصرحوا في الوقت نفسه جهارا ان احد اهدافه هو النضال ضد «نشاط الشيوعيين الهدام»*، كما يسمون حركة التحرر الوطني. ان الجوهر

* «SEATO, First Annual Report of the Council of Representatives», New York 1956, p. 24.

العدواني والبوليسي لحلف جنوب شرقي آسيا جاء في المعاهدة نفسها، وعلى الاخص في المادة الرابعة.

ولو طرحنا جانبا الضجة الكلامية عن «الدفاع» وضد «العدوان» الخ، فان معنى هذه المادة يقتصر على ما يلي: تستطيع الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا بموجب «قرار اجماعي» اتخاذ اية اجراءات حيال اية دولة او اي اقليم في هذه المنطقة. مع العلم ان هذه الاجراءات او الافعال يمكن اتخاذها ليس فقط في حالة الهجوم على بلد من البلدان المشتركة في حلف جنوب شرقي آسيا، وانما ايضا في حالة اي واقع او وضع من شأنه، برأي المشتركين في المعاهدة (وعلى وجه الدقة برأي الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا) الاخلال بأمن اي بلد مشترك. وبما انه من الممكن تفسير احكام المادة الرابعة تفسيرا واسعا للغاية فانها عمليا تفتح مجالات غير محدودة لاية اجراءات بوليسية او حربية حيال اية دولة. والاشارة الشكلية الى انه لن تجرى اية افعال على اراضي هذه الدولة (غير المشتركة في المعاهدة) بدون موافقة حكومتها (الفقرة الثالثة)، لا تغير شيئا في القضية، لانه ليس من الصعب ان تحصل الولايات المتحدة وانكلترا على «الموافقة» من حكومات تابعة لها مثل حكومة الفيليبين، وكذلك من الدمى المطواعة في الفيتنام الجنوبية او كوريا الجنوبية.

ويحدد مفهوم «منطقة المعاهدة» في نص المعاهدة بصورة يمكن للاطراف معها في حالة قرار اجماعي ادخال اراضي اية دولة في منطقة المعاهدة او تغيير منطقة المعاهدة عن طريق آخر ما*.

---

* «SEATO, First Annual Report of the Council of Representatives», p. 26.

وهكذا فان ملهمي حلف جنوب شرقي آسيا انتحلوا لأنفسهم حق نشر مفعوله على كافة جنوب شرقي آسيا، وعلى قسم كبير من المحيط الهادي، وكذلك على اي جزء آخر او اقليم في آسيا او المحيط الهادي يمكن تحديده من قبلهم في المستقبل. ولدى عقد الحلف في مانيلا وقع كذلك بروتوكول ادخلت بموجبه في منطقة المعاهدة اراضي لاوس وكمبوديا والفيتنام الجنوبية، حيث كانت فرنسا في ذلك الحين تقوم بالحرب الاستعمارية بمساندة عسكرية من قبل الولايات المتحدة الاميركية. وكان هذا البروتوكول انتهاكا فظا لاتفاقيات جينيف عام ١٩٥٤ الخاصة بالفيتنام، لانه ادخل عمليا هذه البلدان في منطقة افعال حلف جنوب شرقي آسيا.

وقام الجهاز الدعائي لحلف جنوب شرقي آسيا بحملة نشيطة ضد الشيوعية مخوفا شعوب بلدان جنوب شرقي آسيا «بالخطر الشيوعي».

ففي التقرير السنوي الثاني مثلا لمجلس حلف جنوب شرقي آسيا تتجلى بوضوح الرغبة في تحريم جميع المنظمات السياسية التقدمية لا بل والثقافية كذلك. ويثير هيجان واضعي هذا التقرير بوجه خاص النشاط الفعال للاحزاب الشيوعية والعمالية. فملهمو حلف جنوب شرقي آسيا لا يستطيعون التسليم بواقع انه «حيث الاحزاب الشيوعية ممنوعة يسعى الشيوعيون لجعلها علنية لكي يساهموا من جديد في الحياة السياسية. وفي البلدان التي احزابهم فيها علنية يحاولون تشكيل ائتلاف وتحالفات دولية من اجل قيام جبهة موحدة بغية فرض اشراف على الحكومة»*.

* «SEATO ,Seconb] Annual Report of the Council of Representatives», p. 5.

ما الذي لا يرضي اسياد حلف جنوب شرقي آسيا اذن؟ ولماذا يسمي قادة الحلف نشاط الاحزاب الشيوعية وحتى مجرد نشاط المنظمات التقدمية «نشاطا هداما»؟ ان الاشارات الى «الخطر الشيوعي» الخارجي، والى «تسرب الشيوعيين» تلزم قادة حلف جنوب شرقي آسيا فقط لتغطية الدور البوليسي لهذه الكتلة. فهم في كرههم لاية حركة تقدمية يسعون جهدهم لمنع اية مساهمة كانت لبلدان آسيا حتى في منظمات غير حكومية مثل اتحاد الطلبة العالمي واتحاد النقابات العالمي الخ.. ان من يأتي على هواهم ليسوا سوى «اعضاء المجتمع الذي يعيشون فيه المسالمون الخاضعون للقانون»*. في هذه الكلمات بالذات تتجلى المصالح الطبقية للمستعمرين الذين بودهم لو يستغلون بلا نهاية شعوب آسيا. وطبيعي ان يقلق منظمو حلف جنوب شرقي آسيا قلقا مرعبا بسبب ان الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى تقيم مع البلدان النامية علاقات متساوية في الحقوق وذات منفعة متبادلة.

يكتب واضعو التقرير السنوي الثاني المتعلق بنشاط حلف جنوب شرقي آسيا ما يلي: «ان الاتفاقيات مع البلدان الشيوعية بصدد تقديم المساعدة التكنيكية تحتوي على خطر آخر، لان هذه الاتفاقيات تتيح الفرصة لدخول «الخبراء» الى البلاد التي تحصل على هذه المساعدة، ووجود هؤلاء الخبراء هو فتح ابواب اضافية للتجسس والعمل الهدام»**. لاحاجة لدحض هذه الاختلاقات لان الذي يدحضها

* «SEATO, Second Annual Report of the Council of Representatives», p. 9.

** «SEATO, Second Annual Report of the Council of Representatives», p. 10

هو اعمال الاختصاصيين السوفييت الذين يعملون في البلدان النامية سواء عن طريق الاتفاقيات الثنائية ام عن طريق المنظمات العالمية. فقد كانوا اهلا لاسمى التقدير والامتنان من جانب شعوب هذه البلدان، الامر الذي لا يمكن قوله ابدا عن خدمات «متطوعي» «بعثة السلام» الاميركية مثلا.

ان النضال ضد حركة التحرر الوطني كان من الهموم الرئيسية التي اشغلت بال اجهزة حلف جنوب شرقي آسيا في السنوات التالية ايضا. فقد اسس عام ١٩٥٦ في هيئة اركان حلف جنوب شرقي آسيا مركز ابحاث خاص بغية النضال ضد «نشاط الشيوعيين». وجاء في تقرير السنة الرابعة عن نشاط هذه الكتلة، مثلا، ان البلدان المشتركة في حلف جنوب شرقي آسيا «طورت تطويرا مطردا تعاونها فيما بينها للنضال ضد نشاط الشيوعيين الهدام، الذي كان لا يزال الخطر الرئيسي على الامن الوطني والمؤسسات الحرة لبلدان آسيا»*.

في التقرير الآنف الذكر يدور الحديث بصفاقة عن التدابير البوليسية التي اتخذتها حكومات البلدان المشتركة في الكتلة ضد حركة التحرر الوطني لشعوب بلدان هذه المنطقة. فقد جاء في التقرير: «ان التعاون الوثيق للقوى البوليسية في منطقة المعاهدة كان السمة المميزة في ميدان التعاون المتبادل. والمثال المميز على الاخص هو عمل القوى البوليسية لتايلاند والملايو التي تعاونت فيما بينها لقمع الارهاب

* «Report on SEATO, 1958-1959, by the Secretary-General of South-East Asia Treaty Organization H. E. Nai Pote Sarasin», p. 3.

الشيوعي المسلح على الحدود بين تايلاند والملايو. وتتعاون الدول الاعضاء كذلك في قضية تقديم القوى البوليسية والوسائل الخاصة لاعداد الكوادر البوليسية. فالفيليبين قدمت المساعدة للبلدان المشتركة في المعاهدة لتحضير الموظفين المعدين للنضال ضد العمل الهدام»*.

وبدأت حكومات تايلاند وباكستان والفيليبين بامر من قادة حلف جنوب شرقي آسيا الانكلو- اميركيين بخوض نضال بوليسي ضد القوى التقدمية في بلدانها. يقول تقرير السكرتير العام لحلف جنوب شرقي آسيا: «في باكستان والفيليبين وتايلاند حيث الاحزاب الشيوعية وضعت خارج القانون اتخذت عام ١٩٥٨ تدابير صارمة لقمع النشاط الهدام»**.

وعلى هذه الصورة اعترف قادة حلف جنوب شرقي آسيا جهارا في وثائقهم الرسمية ان هذه الكتلة ليست وسيلة هامة لتحقيق السياسة الاستعمارية وحسب، وانما اداة «للحرب الباردة»، اما اجهزتها وحكومات البلدان المشتركة فانها تنفذ باجتهاد دور الدركي في النضال ليس فقط ضد حركة التحرر الوطني، بل ضد اية حركة تقدمية في هذه البلدان. وطبيعي ان يثير هذا الدور الدنيء الذي يلعبه حلف جنوب شرقي آسيا، سخط شعوب وحكومات اغلبية بلدان جنوب شرقي آسيا. وبحكم هذا بالذات لم تتكلل بالنجاح النداءات المتكررة لقادة حلف جنوب شرقي آسيا من اجل الانضمام الى

---

* «SEATO, Second Annual Report of the Council of Representatives», p. 3.

** «Report on SEATO, 1958-1959, by the Secretary - General of South-East Asia Treaty Organization. H. E. Nai Pote Sarasin», p. 11.

الكتلة. وقد جاء احد هذه النداءات في البلاغ الختامي لجلسة مجلس الحلف الثالثة*، ووجه بصورة رئيسية للهند وبورما وسيلان الخ. ففي هذا البلاغ عُبر عن الاستياء الواضح لقادة حلف جنوب شرقي آسيا من سياسة الحياد التي تنتهجها حكومات هذه البلدان.

ويمكن توضيح الجوهر الرجعي لحلف جنوب شرقي آسيا استنادا الى المثل التالي. ان الاحداث التي جرت في لاوس عام ١٩٥٩ والتي اثارتها حكومة هذه البلاد نفسها، اقلقت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية. فكما نشرت الصحافة الاميركية دفع قادة حلف جنوب شرقي آسيا حكومة لاوس لكي تتوجه بطلب المساعدة من الكتلة، واخذت القيادة الاميركية بنقل الجيوش الى الشرق الاقصى وشددت من شحن الاسلحة لحكومة لاوس آنذاك. وفي الوقت نفسه مرر الممثل الاميركي في مجلس الامن لهيئة الامم المتحدة بمساعدة الدول الغربية الاخرى قرارا بتأسيس لجنة تابعة لهيئة الامم المتحدة خاصة بلاوس، يتوجب عليها، حسب مخططات الدبلوماسية الاميركية، اثبات وقائع «العدوان» ضد لاوس. لقد احتاجت الولايات المتحدة لهذه المكائد لكي تطلق العنان لجهاز حلف جنوب شرقي آسيا، مغطية في الوقت نفسه الافعال البوليسية لهذه الكتلة بهيبة هيئة الامم المتحدة. ولكن مكيدة الولايات المتحدة الاميركية هذه منيت بالفشل. فسرعان ما جاءت للسلطة في لاوس حكومة سوفانا فوما التي سلكت طريق الحياد في السياسة الخارجية. ومن الطبيعي ان هذا كان رغما عن مصالح امبرياليي الولايات المتحدة.

---

* كانبيرا، ١١ – ١٣ آذار (مارس) ١٩٥٧.

كتبت «دلهي تايمز» بالصلة مع هذا تقول: «ما ان اعلن شعب لاوس انه لا يود البقاء في ظل العبودية الاميركية، وانه ينوي انتهاج سياسة سلام وحياد مستقلة، حتى انقضت عليه هراوة الدركي الاميركي. وشغّلت في الحال ماكينة حلف جنوب شرقي آسيا الحربية»*.

ولهذا بالذات سلك الامبرياليون الاميركيون طريق الاستفزازات والتحضير للعصيان بغية الاطاحة بحكومة سوفانا فوما. فبدأت في البلاد الحرب الاهلية، وقدمت للعصاة المساعدة اسلحة وجيوشا ليس فقط من جانب الولايات المتحدة الاميركية، وانما من جانب بعض الاعضاء الآخرين في حلف جنوب شرقي آسيا (تايلاند والفيليبين). وبذل قادة الحلف جهودهم لتبرير تدخل الولايات المتحدة الاميركية في الشؤون الداخلية للاوس غير انهم لم يعزموا على توسيع نطاق التدخل بسبب النجاحات التي احرزها شعب لاوس في القضاء على هذا التمرد. وكتبت «اكونوميست» الانكليزية في ذلك الوقت تقول: ان آفاق التدخل العسكري في نطاق حلف جنوب شرقي آسيا لم يسبق لها قط ان كانت باعثة على الامل وان ارسال الجيوش الى لاوس اسهل من سحبها منها ثانية**.

ان موقف الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى وكذلك مقاومة الشعب اللاوسي على السواء اوقفا اسياد حلف جنوب شرقي آسيا عند حدهم. فقد وجدت هذه التخوفات انعكاسها في

* «Delhi Times», 28. II. 1961.

** «The Economist», March 30, 1961, p. 1159, 1184.

قرار مجلس حلف جنوب شرقي آسيا (بانكوك) المتخذ في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٦١. ففي القرار عُبر عن تمن منافق لان تكون لاوس موحدة ومستقلة وذات سيادة وان هذه النتائج ينبغي بلوغها عن طريق المفاوضات. واشير في هذا القرار في الوقت نفسه الى انه اذا تعسر الحل السلمي للازمة اللاوسية، فان اعضاء حلف جنوب شرقي آسيا، طبقا للمعاهدة، على استعداد للقيام باية افعال قد تكون ملائمة في هذا الوضع.

بيد ان ملهمي حلف جنوب شرقي آسيا اضطروا الى الموافقة على الحل السلمي للمسألة اللاوسية. فالمؤتمر التمثيلي للبلدان صاحبة الشأن* المنعقد بمبادرة الاتحاد السوفييتي في ايار (مايو) ١٩٦١ عبر عن تأييده بان تحل مسائل الهدنة من قبل الاطراف المتحاربة نفسها، وان تغادر جميع الجيوش الاجنبية اراضي لاوس في اقصر مدة ممكنة. وفشلت بجهود بلدان المعسكر الاشتراكي محاولة اخرى للتدخل في الشؤون الداخلية لبلاد فتية سلكت حكومتها طريق الحياد وعدم الاشتراك في الكتل.

ان الاتفاق بين الثلاثة امراء حول تأسيس حكومة ائتلافية، وثم عقد الاجتماع الدولي في جينيف وتوقيع بيان حياد لاوس في ٢٣ ايار (مايو) ١٩٦٢ كانت انتصارا جديدا لسياسة البلدان الاشتراكية والبلدان الاخرى المحبة للسلم، ومثالا على انه لدى توفر النية الحسنة فان اية مسألة دولية يمكن حلها عن طريق المفاوضات.

---

* وقعت اتفاقية جينيف المتعلقة بلاوس ١٤ دولة، بما فيها كندا وبولونيا والهند وتايلاند والفيتنام الجنوبية وبورما والولايات المتحدة الاميركية.

وبما ان الجوهر البوليسي لحلف جنوب شرقي آسيا اخذ يتجلى في السنوات الاخيرة بصورة خاصة، فمن الطبيعي ان تكون شعوب آسيا حريصة للغاية في موقفها من «نشاطه». ولهذا السبب اخذ قادة السياسة الخارجية الاميركية يصورون القضية بشدة وكأنه في نطاق هذه الكتلة يوجد بين البلدان المشتركة فيها تعاون اقتصادي وتكنيكي وثقافي واسع. فقد جاء في تقرير مجلس حلف جنوب شرقي آسيا المذكور اعلاه ان النفقات السنوية لعامي ١٩٥٨ – ١٩٥٩ على المساعدة الاقتصادية والتكنيكية المقدمة لبلدان حلف جنوب شرقي آسيا حددت بمقدار يبلغ زهاء ٦٠٠ مليون دولار. ولكنه ليس سرا ان هذا المقدار يضم القروض المقدمة بموجب برنامج «ضمان الامن المتبادل»، وتسليفات بنك الاستيراد والتصدير في الولايات المتحدة الاميركية، والقروض المعطاة لشراء «فائض» المنتوجات الزراعية الاميركية وما الى ذلك.

ان هذه «المساعدة» تقدم على اساس اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة الاميركية وتنفق بصورة رئيسية على بناء سكك الحديد والطرق المعبدة وخطوط المواصلات، اي عمليا، على مشاريع ذات طابع عسكري استراتيجي. اما فيما يتعلق بـ«المساعدة» التكنيكية فان قسما كبيرا من النفقات بموجب هذه المادة ينفق كذلك على اعداد الضباط في المؤسسات الدراسية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية وبلدان اخرى. ففي الخمس سنوات الاولى لقيام حلف جنوب شرقي آسيا اجتاز ٢٨ الف ضابط من بلدان حلف جنوب

شرقي آسيا* التدريب العسكري في الولايات المتحدة الاميركية فقط. واما «المساعدة» المقدمة في ميدان التعليم فقد اقتصرت على افتتاح مدرسة تكنيكية واحدة في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ في بانكوك (تايلاند).

ان الاشتراك في الكتل العدوانية يضع البلدان النامية في وضع اقتصادي احرج، لانه يترتب عليها انفاق قسم كبير من مواردها المالية، الضيئلة من طبيعتها، على الاغراض الحربية. فقد جاء، مثلا، في البيان المشترك الاميركي الباكستاني حول اقامة رئيس الولايات المتحدة الاميركية السابق ايزنهاور في هذه البلاد في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ ما يلي: «انهما يعترفان بانه وضع على باكستان عبء مالي شاق من الجهود لاجل تحقيق برنامج كبير للتنمية مع ابقاء القوى المسلحة في الوقت نفسه على مستوى يتفق ومصالح الامن الوطني»**. وبموجب شهادة الجريدة الهندية «دلهي تايمز» فان «النفقات العسكرية لباكستان وايران وتركيا وتايلاند والفيليبين... قد بلغت ٧٠٪ من ميزانياتها السنوية»***.

وتخدم الكتل الامبريالية الاخرى نفس هذه الاغراض. ان نهوض حركة التحرر الوطني في بلدان الشرقين الادنى والاوسط هز حتى الاسس حلف بغداد العدواني، وحرمته الانتفاضة المعادية للامبريالية التي حدثت في العراق (تموز ١٩٥٨) من مركز قيادته

* «Report on SEATO, 1958-1959, by the Secretary—General of the South—East Asia Treaty Organization H. E. Nai Pote Sarasin», p. 12.

** «البرافدا»، ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩.

*** «Delhi Times», 28. II. 1961.

واسمه. ولا يشترك في حلف المعاهدة المركزية الذي اسس على انقاضه غير بلدين من بلدان الشرق الادنى هما تركيا وايران ومن بلدان آسيا الوسطى باكستان فقط.

ان الدبلوماسية الاميركية، بعد ان فشلت في قضية جر بلدان اخرى من جنوب شرقي آسيا والشرق الادنى للانضمام الى حلف جنوب شرقي آسيا وحلف المعاهدة المركزية، تعجلت عقد الاتفاقيات الثنائية. ونتيجة هذه الخطوات كانت الاتفاقية التركية الباكستانية العسكرية المنعقدة في ٢ نيسان (ابريل) ١٩٥٤*.

وفي السنوات التالية اقيمت بين الكتل العدوانية الثلاث صلات وثيقة اكثر فاكثر. وقد جاء هذا بشكل صريح في تقرير السكرتير العام لحلف جنوب شرقي آسيا حول «نشاط» هذه الكتلة في عامي ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩: «الحدث الهام هو اقامة الصلة مع منظمة حلف بغداد ومنظمة حلف الاطلسي الشمالي. وان تبادل المعلومات سيجلب الفائدة الكبرى لجميع هذه المنظمات الثلاث التي تسعى الى نفس الاهداف الواحدة»**.

وهذا الاعتراف البليغ الدلالة بوحدة اهداف الكتل الامبريالية يفضح مزاعم الدعاية الاميركية والانكليزية عن طابعها «الدفاعي» و«السلمي» وهو في الوقت نفسه اعتراف بان جميع الكتل العسكرية تستخدم لمصلحة السياسة الاستعمارية.

* «The Middle East Journal», Summer 1954, Vol. VIII, N 3, p. 337-338.

** «Report on SEATO, 1958-1959, by the Secretary—General of the South—East Asia Treaty Organization H. E. Nai Pote Sarasin», p. 3.

ان البلدان المشتركة في الكتل والاحلاف العدوانية تُجر الى سباق التسلح والى النضال ضد حركة التحرر الوطني والى التحضير للحروب ضد البلدان الاشتراكية و البلدان الاخرى المحبة للسلم.

جاء تقدير دور الكتل الامبريالية هذا في بيان اجتماع ممثلي الاحزاب الشيوعية والعمالية (موسكو عام ١٩٦٠) على النحو التالي: «يتكتل الاستعماريون في احلاف عسكرية سياسية تقودها الولايات المتحدة بغية النضال سوية ضد المعسكر الاشتراكي، وبغية خنق حركة التحرر الوطني، وحركة العمال والحركة الاشتراكية. ان سير الاحداث العالمية في السنوات الاخيرة قد اتى بالكثير من الشواهد الجديدة على كون الاستعمار الاميركي هو الحصن الرئيسي للرجعية العالمية، والدركي الدولي وعدو شعوب العالم بأسره» *.

تقام القواعد العسكرية الاميركية على اراضي البلدان النامية المشتركة في الكتل العدوانية وعلى اراضي البلدان المرتبطة باتفاقيات ثنائية حول «ضمان الامن المتبادل». وبموجب شهادة سايروس ايتون فان «الولايات المتحدة الاميركية تملك ١٤٠٠ قاعدة عسكرية في ٣٦ بلدا» **، ومجموع القواعد العسكرية التي اقامتها (على اراضيها واراضي البلدان الاخرى) ٦٧٠٠ قاعدة***. وتستخدم القواعد العسكرية سواء لتحضير الحرب ضد بلدان المعسكر الاشتراكي،

* «الوثائق البرنامجية للنضال في سبيل السلم والديموقراطية والاشتراكية»، ص ٤٣.

** «Gazette Monthreal», 20. II. 1960.

*** حسب معطيات وزير دفاع الولايات المتحدة الاميركية ماكنامارا (نبأ وكالة United Press International في ٣٠ آذار – مارس ١٩٦١).

وللنضال ضد حركة التحرر الوطني، او لضمان الظروف لنشاط الاحتكارات الاميركية في هذه البلدان.

يشهد على هذا التوزيع الجغرافي للقواعد العسكرية الاميركية والانكليزية والفرنسية في البلدان النامية والمستعمرات الافريقية.

وقد فرضت الولايات المتحدة الاميركية اتفاقيات بصدد «ضمان الامن المتبادل» على ايران وتركيا وليبيا والعربية السعودية وبلدان اخرى، حيث اقيمت على اراضيها كذلك القواعد العسكرية. واذا اضفنا الى هذا منظومة القواعد الانكليزية (مالطة، قبرص، جبل طارق، عدن، مسقط الخ) لبدت ان جميع منطقة البحر الابيض المتوسط تقريبا مغروسة بالقواعد العسكرية لثلاث دول رئيسية اعضاء في حلف الاطلسي الشمالي هي الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا. واقيمت شبكة واسعة من القواعد العسكرية الاميركية والانكليزية في آسيا والشرق الاقصى: في باكستان والفيليبين وتايوان واليابان ومناطق اخرى. فالولايات المتحدة الاميركية تملك على اراضي اليابان فقط اكثر من ٢٧٠ قاعدة عسكرية.

قبل كل شيء ان نفس استخدام مساحات شاسعة من اراضي الدول الاجنبية للقواعد العسكرية هو احتلال لها، من نوع خاص، من قبل الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا، وفضلا عن ذلك ان تمويل هذه القواعد يكلف مليارات كثيرة. ويكفي القول ان الولايات المتحدة الاميركية وحدها تنفق سنويا على تمويل القواعد وجيوشها الموجودة على اراضي الغير اكثر من ٣,٤ مليارات دولار *.

---

* «The New York Times». 25. X. 1959.

ونظرا لاحتجاجات شعوب عدد من البلدان ضد سياسة الولايات المتحدة الاميركية العدوانية وكذلك نتيجة للصعوبات المالية اتخذت حكومة الولايات المتحدة الاميركية قرارا بتصفية ٧٣ قاعدة عسكرية خلال ثلاث سنوات، منها ٢١ قاعدة خارج حدودها، الامر الذي اذاع بشأنه البنتاغون بيانا رسميا في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٦١. لايجوز النظر بتاتا الى تصفية عدد قليل جدا من القواعد على انه تغير في النهج السياسي الخارجي للولايات المتحدة الاميركية، او الحديث عن القيام بخطوة ما في الطريق المؤدي الى نزع السلاح. ان هذا الاجراء تمليه اعتبارات استراتيجية. مثلا، في النصف الاول من عام ١٩٦٣ صفت الولايات المتحدة الاميركية بعض القواعد العسكرية في منطقة الشرق الادنى. ولكن في الوقت نفسه عزز الاسطول الاميركي في البحر الابيض المتوسط بمده بالبوارج والغواصات المزودة بالاسلحة النووية الصاروخية، التي هي بالفعل قواعد عسكرية متنقلة.

كيف تستخدم اذن الاحتكارات القواعد العسكرية الواقعة على اراضي الغير؟

اعتمادا على قواعدها بالذات انشأت الولايات المتحدة الاميركية عام ١٩٤٧ لجنة خاصة من ممثلي كبريات البنوك الاميركية من اجل «حفز وتسهيل تطور» الممتلكات الفرنسية فيما وراء البحار. فبعد ان اكتشفت في تونس مكامن للنفط سرعان ما اسست هناك ثلاث مناطق احداها كانت من نصيب فرنسا والباقيتان وقعتا في ايدي شركة الزيت الاميركية «غالف اويل كوربوريشن» وتروست النفط الانكلو ــ هولندي «رويال داتش ــ شيل». فضلا

عن ذلك فان ٦٥٪ من اسهم شركة النفط الفرنسية «سوسيتي نورد افريكان دي بترول» التي اخذت امتيازات على مساحة قدرها ٥ ملايين اكر (في منطقة مدينة صفاكس)، تابعة لشركة النفط الاميركية «غالف اويل»، اما الشركة الاخرى الفرنسية التي تعمل هنا وهي «سوسيتي دي بترول دي تونيسي» فانها عمليا تحت اشراف التروست الانكلو – هولندي «رويال داتش – شيل»*. وهكذا، فان مكامن النفط المكتشفة حديثا في تونس سرعان ما انتقلت الى ايدي الشركات الاميركية والبريطانية. وفي الصراع من اجل النفط استند الاحتكاريون الاميركيون الى قواعدهم العسكرية في هذه المنطقة من افريقيا.

وتشاهد لوحة مشابهة هنا بخصوص مصادر اخرى للخامات. ففي عام ١٩٤٧ اقام الرأسمال الاميركي اشرافه، بعد ازاحة الاحتكارات الفرنسية، على نصف استخراج الرصاص في مراكش (٤٩٪ من اسهم مناجم استخراج الرصاص والزنك في زليج، مثلا، تخص الاحتكارين الاميركيين «نيو مونت ماينينغ كوربوريشن» و«جوزيف ليد كومباني»**). ونالت شركة روكفيلر «ستاندرد اويل اوف ماروكو» احتكار حق التنقيب عن النفط واستخراجه في الجزء الشمالي من مراكش. وتشرف الاحتكارات الاميركية

---

* حسب ما نشرته الصحف نالت احتكارات النفط الاميركية في الآونة الاخيرة حوالي ٣٤٪ من اسهم هذه الشركة الفرنسية ايضا.

** تمول كلتاهما بنوك مورغن.

على عدد من الفروع الاخرى للصناعة الاستخراجية وعلى التجارة في هذا البلد الافريقي*.

واستخدم الامبرياليون الانكليز القواعد العسكرية لتعزيز مواقعهم في عدن، حيث اكتشفت عام ١٩٥٠ مكامن كبيرة للنفط. وحققت انكلترا مخططا خاصا لتأسيس محميتين (المحمية الغربية والمحمية الشرقية)** واتخذت التدابير لعزلهما عن اليمن. ونظم المستعمرون الانكليز، استنادا الى قواعدهم العسكرية، اصطدامات متكررة في جنوب اليمن، وفي نهاية كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٦ بدأت الجيوش الانكليزية بعمليات عسكرية مكشوفة واستولت على عدد من القرى الواقعة على الحدود. ولم يعق انكلترا عن احتلال البلاد الا تدخل الرأي العام العالمي والافعال النشيطة لجامعة الدول العربية واجراءات اخرى مماثلة. غير ان هذا لم يوقف المستعمرين الانكليز عند حدهم. فقد حاولوا في سنوات ١٩٥٦ — ١٩٥٨، مستخدمين قاعدتهم العسكرية في مسقط (في شرق الجزيرة العربية)، القضاء على استقلال عُمان، وقاموا كذلك باعمال عدوانية ضد العربية السعودية باحتلالهم واحة البريمي.

بالرغم من سلسلة من الاخفاقات، فقد تسنى للاحتكارات

---

* استطاعت الولايات المتحدة الاميركية استنادا الى قواعدها العسكرية في مراكش، الحصول على الحرية التامة للاستيراد في هذه البلاد. ولقبت الصحافة البرجوازية بصراحة رئيس الشركة الاميركية التجارية التي تعمل هناك بودس، «سلطان مراكش الاميركي».

** كان المفروض ان تدخل في عداد هاتين المحميتين حوالي ٣٠ امارة وسلطنة تقع في هذه المنطقة.

البريطانية تأسيس اتحاد محمية غربي عدن. فبموجب المعاهدات المفروضة على الامارات الصغيرة المنضمة الى هذه المحمية، منحت احتكارات النفط الانكليزية لنفسها ٨٧٪ من المداخيل الناتجة عن استغلال الثروات النفطية في هذه المنطقة.

وتصطحب اعمال المستعمرين على اراضي البلدان التابعة بالتهويل والتخويف والاستفزازات والمؤامرات وقتل القادة السياسيين ورجالات الدولة، وباعمال التدخل المكشوف في الشؤون الداخلية لهذه البلدان. وكمثال على هذا نشير الى الضغط الذي تعرضت له ايران من قبل انكلترا والولايات المتحدة الاميركية وفرنسا والذي لاشى عمليا مفعول مرسوم تأميم الصناعة النفطية في ايران. فعندما عزمت الحكومة الايرانية اخيرا نزولا عند رغبة الشعب على تأميم شركة النفط الانكلو ـ ايرانية ادلى وزير خارجية انكلترا آنذاك موريسون بالتصريح التهديدي التالي في مجلس العموم: «علينا ان نعتبر ان الحكومة الفارسية تتحمل مسؤولية كل الضرر والخسائر التي قد يتكبدها الرعايا البريطانيون والمؤسسات البريطانية»*.

وسرعان ما عزز تهديد الوزير البريطاني هذا باستعراض قوى انكلترا العسكرية. فقد ارسلت الى الخليج الفارسي وخليج عُمان ٤ طرادات انكليزية و١٢ مدمرة وحاملتا طاترات (تحمل كل منهما ٧٠ طائرة). ونشرت الصحافة كذلك عن تعزيز القوى الجوية العسكرية الانكليزية في العراق. والحقيقة انه سرعان ما تأتى على الانكليز تهدئة غليانهم الحربي بعض الشيء. فقد وصلت صرخة

* «The Financial Times», 14. IV. 1951.

من وراء المحيط تعلن ان على شركات النفط البريطانية ان تتشاور مع تروستات النفط الاميركية. وكما سبق واشير اسس عام ١٩٥٤، بعد مساومة طويلة، كونسورسيوم عالمي تشترك فيه الاحتكارات النفطية الاميركية والانكليزية والفرنسية. وبموجب شروط الاتفاقية المعقودة بين ايران والكونسورسيوم كان على شركة النفط الايرانية الوطنية التي اسست نتيجة للتأميم ان تسلم جميع حقوق ادارة واستثمار الحقول النفطية الى شركتين نفطيتين «عاملتين» هما: «ايرانيان اويل اكسبلوريشن اند بروديوسنغ كومباني» (التنقيب والاستخراج) و«ايرانيان اويل ريفانينغ كومباني» (ادارة مصنع تكرير النفط في عبدان). وهذه الاتفاقية التي ابطلت عمليا مرسوم التأميم الذي اتخذه برلمان البلاد عام ١٩٥١ هي انتهاك صارخ لحقوق سيادة ايران. وان الشخصين الايرانيين اللذين أُدخلا في عداد مدراء الشركتين «العاملتين» ما أُدخلا الا للفت النظر، لان الخمسة مدراء الباقين عينهم الكونسورسيوم. وسلم الكونسورسيوم جميع اسهم الشركتين «العاملتين» الى شركة خاصة هي «ايرانيان اويل بارتيسيبانس» مركز اقامتها لندن، وهذه الشركة تقوم عمليا بمهام الادارة. اما تزويد الشركتين «العاملتين» بالتجهيزات فقد وضع في ايدي شركة اخرى هي «ايرانيان اويل سيرفيسيز» التي توجد هي الاخرى في لندن.

ما الذي بقي اذن في ايدي شركة النفط الايرانية الوطنية؟

بموجب شروط الاتفاقية المفروضة على ايران* لا تستطيع هذه الشركة الا ممارسة «النشاط غير الصناعي» (تمويل الخدمات الاضافية، تصليح الطرق والجسور الخ.).

---

* وقعتها حكومة زاهدي في ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٤.

عند وصف اساليب المستعمرين ينبغي التذكير ايضا بالصراع بين الاحتكارات الانكليزية والاميركية بالارتباط مع مد انابيب البترول عبر الاراضي العربية. وهذا الصراع اخذ شكل سلسلة كاملة من المؤامرات واعمال القتل والاستفزازات في سوريا وفي بلدان اخرى من هذه المنطقة. فمقتل رئيس سوريا آنذاك حسني الزعيم الذي هو نفسه جاء الى السلطة نتيجة انقلاب نظمه الانكليز سابقا، كان احد الاحداث في هذا الصراع. ففي هذه المرة قرر الانكليز التخلص من حسني بسبب انه وقف موقفا مواليا للاميركان فيما يتعلق بمسألة انابيب النفط. غير ان مكسب الانكليز كان موقتا، لان الاميركان نجحوا في نهاية الامر بتحقيق مد هذه الانابيب (عام ١٩٥١).

وغالباما جدا كانت بلدان اخرى في الشرقين الادنى والاوسط موضوعا للاستفزازات والمؤامرات والعدوان وغيرها من الاساليب المشابهة. كل هذا يبين ان المزاعم المنافقة للدعاية الاميركية والانكليزية القائلة بان الاستعمار القديم قد زال واساليبه الشائنة، هي مزاعم لا يجمعها جامع بالواقع. ومثل العدوان الامبريالي على مصر يؤكد مرة اخرى هذه الحقيقة.

ففي عام ١٩٥٦ اعتدت انكلترا وفرنسا واسرائيل (بموافقة صامتة من جانب الولايات المتحدة الاميركية) على الشعب المصري وشنت حربا نموذجية لاعادة نظام الحكم الاستعماري. ولم ينقذ الشعب المصري من غزو القوى الموحدة للامبريالية الاجنبية الا موقف الاتحاد السوفييتي الذي انذر حكومات انكلترا وفرنسا واسرائيل انذارا صريحا حازما، موجها كذلك البيان اللازم الى حكومة الولايات المتحدة الاميركية.

بالرغم من الفشل المخزي للعدوان ضد مصر الذي فضح مرة اخرى الجوهر الاستعماري لسياسة انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية في الشرقين الادنى والاوسط، فان حكومات هذه البلدان، تنفيذا منها لارادة الاحتكارات، لجأت اكثر من مرة الى مثل هذه الاساليب في السنوات التالية.

فالسلسلة التالية من اعمال الاستفزازات والعدوان في الشرقين الادنى والاوسط من جانب الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا جاءت بالصلة مع انتصار الانتفاضة المعادية للامبريالية في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ . فقد وجهت هذه الانتفاضة ضربة اخرى هامة لمخططات ومصالح الامبريالية الانكليزية والاميركية سواء في مجال الاستراتيجية العسكرية، ام في المجال الاقتصادي. فنتيجة لانتصارها خرج العراق من حلف بغداد ومن المنطقة الاسترلينية، وقررت حكومة العراق قطع العلاقات القائمة على الاتفاقيات مع عدد من الشركات الاجنبية. وتحت ضغط الشركات النفطية قامت حكومتا الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا، في اليوم الثاني بالضبط من اندلاع الانتفاضة في العراق، بمغامرة في لبنان والاردن اذ انزلتا جيوشهما هناك. ولم يكن سرا على احد ان الهدف من انزال الجيوش كان التحضير لتدخل مسلح ضد العراق. وفي هذه المرة ايضا احبطت مشاريع هاتين الحكومتين بفضل الموقف الحازم الذي وقفه الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى، والذي اضطرت الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا بنتيجته سحب جيوشهما من هذين البلدين.

نورد الآن مثلا آخر على كيفية الاساليب التي تطبقها

الاحتكارات الاجنبية في الحالات التي لا تنجح فيها بارغام حكومة البلاد النامية على خدمة مصالحها. نعني هنا سلسلة اعمال الضغط على حكومة سيلان التي انتهت في آخر المطاف بمقتل رئيس وزراء سيلان سولومون بندرنايكا. شكلت اول حكومة لبندرنايكا في نيسان (ابريل) ١٩٥٦ بعد انتصار جبهة الشعب الموحدة في الانتخابات. وكانت هذه الحكومة حكومة وطنية عامة تقدمت ببرنامج نص بوجه خاص على تأميم جميع المؤسسات التابعة للرأسمال الاجنبي وتصنيع البلاد فيما بعد. ومن الطبيعي ان حظي هذا البرنامج على مساندة الشعب بأسره.

والبدء بتحقيق هذا البرنامج من قبل حكومة بندرنايكا اقلق الاحتكارات الانكليزية والاميركية التي كان البرنامج بالنسبة لمصالحها يشكل تهديدا خطيرا. واول خطوة للاحتكارات كانت محاولة تقويض وحدة الامة عن طريق التواطؤ مع العناصر الاقطاعية والبرجوازية الكومبرادورية في سيلان. لهذه الغاية بدأ عملاء المؤسسات التجارية البريطانية، التي تشرف على تصدير الشاي السيلاني، يهددون بالمقاطعة، اما عملاء الاحتكارات الاميركية في سفارة الولايات المتحدة الاميركية في سيلان فقد اخذوا يثيرون الاصطدامات بين السينغاليين والتامليين. وقامت الاحتكارات الاميركية، في نصبها واحتيالها بوعود تقديم القروض، قامت بالضغط على حكومة سيلان عن طريق العناصر اليمينية فيها لكي تتخلى عن تأميم مزارع الشاي والكاوتشوك التابعة للرأسمال الاجنبي.

واستخدمت الاحتكارات الاجنبية من اجل تدخلها في الشؤون الداخلية لسيلان مسألة طرح مشروع قانون يقضي بالغاء الديون السابقة

المطلوبة من الفلاحين. فقد قامت العناصر اليمينية (بصورة رئيسية من الملاكين العقاريين)، التي شجعتها الاحتكارات الاجنبية، بحملة واسعة ضد الحكومة مطالبة بالغاء «مشروع القانون الشيوعي» هذا. اما الولايات المتحدة الاميركية التي اشتركت بصورة مكشوفة في اللعبة، فقد وعدت بتقديم تسليف الى سيلان فقط في حالة اخراج جميع الوزراء اليساريين من الحكومة. ولو ان بندرنايكا اضطر الى التنازل فانه كان واضحا مع هذا انه لم يكن على هوى الامبرياليين فنظموا مقتله.

ولكن بعد هذا ايضا استمرت الاحتكارات الاجنبية بالتدخل في الشؤون الداخلية لسيلان بغية اعاقة تطورها الاقتصادي. على هذا الضوء بالذات ينبغي النظر الى قرار حكومة الولايات المتحدة الاميركية بقطع «المساعدة» الاميركية عن سيلان الامر الذي دار عنه الحديث آنفا.

وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٩ حاولت الاحتكارات الاجنبية التخلص من رئيس جمهورية غينيا سيكو توري الذي لا يلائمها. وانتهت بالفشل المؤامرة الرامية الى اغتيال رئيس جمهورية غانا كوامي نكروما التي كان الامبرياليون يدبرونها في حزيران — آب (يونيو - اغسطس) ١٩٦٢. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ قتل رئيس التوغو سلفانس اوليمبيو، هذا ويحاول المستعمرون تصوير القضية وكأن هذه الجريمة دبرت في غانا المجاورة*.

ان اساليب المستعمرين الدموية هذه تثير السخط المشروع لدى شعوب جميع البلدان، انها تفضح الجوهر الاستعماري لسياسة

* «New York Herald Tribune», European Edition, 14. I. 1963.

حكومات الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا التي تحرس مصالح احتكاراتها.

وقد فضحت المستعمرين فضحا نهائيا الجريمة النكراء التي ذهب ضحيتها رئيس وزراء اول حكومة لجمهورية الكونغو المناضل الباسل في سبيل تحرير شعوب افريقيا باتريس لومومبا. ان جريدة «نيو يورك بوست» القت بعض الضوء على مشاركة الامبرياليين الاميركيين في هذه القضية. ففي العدد الصادر في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٦١ نشرت الجريدة مقالا تحت عنوان «اناس عمليون» لمراسلها الحسن الاطلاع جوزيف باري. ان باري اذ يسمي مدبر جريمة القتل النكراء هذه «الاميركي الهادئ» يكتب قائلا: «ان هذا الاميركي الهادئ (؟!) كان في حينه ممثل الولايات المتحدة الاميركية في هذا القسم من افريقيا ومعروف عنه في الصالونات انه اختصاصي بافريقيا. الآن اقترح هذا حله العملي (التخلص من لومومبا ــ المؤلف)، ونحن ثرنا سخطا، كما هو اللازم، (حتى ان البلجيكيين افصحوا جهارا عن استيائهم، ولو انهم كانوا داخليا مبتهجين). كم من النفاق يمكن ان يكون لدينا نحن الناس المتمدنين... ان صيد الجماجم اصبح شكلا لنا في السياسة»*.

وكتبت الجريدة الهندية «دلهي تايمز» بهذا الخصوص ما يلي: «ان مقتل لومومبا يبين بوضوح تام ان الامبريالية الغربية خطرة وقاسية وبلا رحمة بالقدر الذي كانت فيه دائما»**.

---

* «New York Post», 19. II. 1961.

** «Delhi Times», 22. II, 1961.

واشير في الصحافة الاميركية اكثر من مرة الى ان امبرياليي الولايات المتحدة الاميركية «تفننوا» من كثرة تدبير المؤامرات والقتل والاستفزازات في بلدان اميركا اللاتينية. وكتب الصحفي الانكليزي المعروف بول جونسون، واصفا «التجربة الغنية» عند الولايات المتحدة الاميركية في مقال تحت عنوان «ازمة في اميركا الوسطى» قال: ان الولايات المتحدة «لعبت دورها الحاسم في ١٣٥ «ثورة» في هندوراس. وفي نيكاراغوا بقي مشاة البحرية الاميركية بصفة محتلين منذ عام ١٩١٠ حتى ١٩٣٤، باستثناء بعض الاشهر في عام ١٩٢٥. وفي غواتيمالا حدث الشيء نفسه... فقد ساعدت الولايات المتحدة على غزوها من هندوراس فكان من جراء ذلك الاطاحة بأربينس. اما كاستيلو ارماس وايديغوراس اللذان خلفاه فقد اتيا الى السلطة بصورة غير قانونية». وكتب جونسون في هذا المقال ايضا: «خلال ٥٠ سنة تغير في باناما ٢٨ رئيسا مكث خمسة منهم فقط في مراكزهم مدة كاملة». وكتب جونسون في الختام: «ان هذه الوقائع تبين بوضوح لماذا يكره الكوبيون الولايات المتحدة ولماذا تجد هذه الكراهية صداها في جميع بلدان البحر الكاريبي واميركا الوسطى»*.

بيد ان الامبرياليين يصطدمون في اعمالهم بصورة متزايدة بالرد الحازم من جانب شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، الامر الذي يحد بالطبع من امكانية تطبيق اساليب السياسة الاستعمارية هذه.

---

* «New Statesman», January 19, 1961, p. 82-83.

في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ كتبت المجلة الانكليزية «انترناشنال افيرز» متطرقة للعلاقات مع البلدان العربية ما يلي: «انطلق الغرب دائما من انه اذا قام بضغط سياسي او اقتصادي كاف، واذا قدم عطاءات ملحوظة، كمساعدة مالية مثلا، فانه عندها يستطيع ارغام حكومات البلدان العربية على القيام باعمال تناضل شعوب هذه البلدان ضدها، لنقل عقد معاهدات على التحالف والدفاع مع الغرب. ولكن اذا كان هذا قد يحدث في السابق، فان هذا لا يتفق بتاتا مع الواقع في الوقت الراهن».

اليكم اعترافا آخر له دلالته افصحت عنه المجلة نفسها. كتبت المجلة محاولة تفسير اخفاقات الدبلوماسية الغربية ومقاومة شعوب بلدان الشرق الادنى لسياسة تشكيل الكتل والعدوان، وكذلك تفسير نجاحات سياسة الاتحاد السوفييتي المحبة للسلم فقالت: «اذا لا يستطيع الغرب درء زحف العرب نحو الفلك السوفييتي (؟!)، فانه يستطيع على الاقل التوقف عن دفعهم الى هذا الفلك بسياسته الخاطئة. ان العرب على حق عندما يقولون ان اجراءات مثل حلف بغداد، ومحاولة ارغام الاردن على الانضمام الى هذا الحلف، وعرض تقديم القرض لبناء السد العالي في اسوان وثم التخلي عنه، والهجوم على قناة السويس، ومذهب ايزنهاور، عملت لرفع الهيبة السوفييتية في هذه المنطقة اكثر بكثير مما كان يأمل بلوغه باية صورة كانت الشيوعيون العرب»*.

آخذين بعين الاعتبار ان المزاعم الافترائية عن محاولات

* «International Affairs», January 1959, p. 4, 6.

الاتحاد السوفييتي جر بلدان الشرق العربي «الى الفلك السوفييتي» ليست جديدة، نشير الى ان القول الذي اوردناه يحوي في ثناياه اعترافا صريحا بفشل سياسة الغرب العدوانية واخفاق بعض اساليبها الاستعمارية في الشرقين الادنى والاوسط. والشيء ذاته يشاهد في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية.

ان هذه الاخفاقات لا توقف الامبرياليين، ولكن مما لا شك فيه ان فعالية الاساليب المطبقة تهبط سنة بعد سنة ملحقة الضرر السياسي والمعنوي بمن يطبقونها. كتب الاقتصادي الاميركي التقدمي ف. بيرلو بهذا الخصوص قائلا: «... عندما يتسنى للبلاد المتخلفة تحقيق ثورة سياسية للاطاحة بالدكتاتورية وتتخذ اجراءات لتطورها الاقتصادي... فان حكومة الولايات المتحدة الاميركية وكبار الرأسماليين فيها يصرون على اسنانهم، ويشتركون في مؤامرات معادية للثورة ويكشفون انفسهم امام جميع شعوب العالم بوصفهم الد الاعداء لتقدمها الاقتصادي والاجتماعي»*.

ان البلدان النامية والشعوب المناضلة في سبيل استقلالها تستند في نضالها ضد سياسة الامبريالية العالمية الى مساعدة ودعم القوة العظيمة في عصرنا: الى البلدان الاشتراكية.

جاء في برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ما يلي: «ان بلدان الاشتراكية هي صديق وفي صدوق للشعوب المناضلة في سبيل التحرر او التي خلعت نير الاستعمار، وهي تؤيد

---

* ف. بيرلو، المباراة الاقتصادية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية، موسكو، ١٩٦٠، ص ٨١.

هذه الشعوب تأييدا كليا. وهي تقول بالقضاء على جميع اشكال الظلم الاستعماري، وتهيئ بكل ما في وسعها من جهد لتعزيز سيادة الدول المنبثقة على انقاض الامبراطوريات الاستعمارية»*. ولقد تجلى هذا غير مرة امام العالم اجمع.

والمثل الاكثر سطوعا بهذا الخصوص هو الموقف الذي وقفه الاتحاد السوفييتي في مجرى ازمة البحر الكاريبي التي اوجدتها الولايات المتحدة الاميركية بغية اعادة الرأسمالية الى كوبا.

ان الولايات المتحدة الاميركية، اذ استعدت لشن العدوان على كوبا، حشدت في جنوب بلادها القوى العسكرية الكبيرة من بحرية وجوية ومظليين، وكذلك المشاة البحرية، وفي آن واحد اعلن عن اجراء مناورات عسكرية ضخمة في البحر الكاريبي، ومنذ ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ فرضت حكومة الولايات المتحدة الاميركية حصارا حقيقيا على كوبا. اكثر من هذا فان القيادة الاميركية امرت جميع قواتها المسلحة بان تكون على اهبة الاستعداد الحربي التام، بما في ذلك الجيوش المرابطة في اوروبا، وكذلك الاسطول السابع المرابط في منطقة تايوان. وارسلت نحو شواطئ كوبا ١٨٣ سفينة حربية كان على متنها ٨٥ الف شخص. وحسب ما نشرته الصحافة فان عدة آلاف من الطائرات الحربية كان عليها تغطية نزول الجيوش الى البر الكوبي، ووجد في الجو على مدار ٢٤ ساعة حوالي ٢٠٪ من مجموع طائرات الطيران الستراتيجي في الولايات المتحدة الاميركية.

---

* «وثائق المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي»، ص ٣٥٧.

بيد ان هذا الغزو الذى كان قد أُعد اعدادا تاما أُحبط نتيجة لجهود الشعب الكوبي والاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى.

ان حل الازمة الكاريبية له دلالته في ناحية اخرى كذلك — انه بين للعالم اجمع، بما في ذلك الشعوب المناضلة في سبيل استقلالها التام، ان امكانيات الامبرياليين في تطبيق اساليب السياسة الاستعمارية كالعدوان والتهويل والضغط والحصار وغيرها تتقلص اكثر فاكثر.

ان الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى تعتبر واجبها تقديم المساندة والمساعدة الشاملة للشعوب المناضلة في سبيل تحررها الوطني.

٧
استخدام المنظمات الاقليمية والعالمية في مصلحة السياسة الاستعمارية.
بعض طرائق واساليب «الاستعمار الجماعي»

ان احد الاساليب الاكثر تقنعا لاستعباد البلدان النامية هو استخدام الامبرياليين لمختلف المنظمات والصناديق والجمعيات الاقليمية والعالمية السياسية والاقتصادية والمالية.

فالولايات المتحدة الاميركية التي كان تحت تصرفها (لا سيما في الآونة الاولى بعد الحرب) الاكثرية المطواعة في هيئة الامم المتحدة، وضعت مهمة تحويل هذه الهيئة العالمية الى اداة لسياستها الخارجية. وقد نجحت للدرجة ما باستخدام هيئة الامم المتحدة لتغطية الحرب الاستعمارية في كوريا و«الحرب القذرة» في الفيتنام، ولتأسيس «قوى بوليسية» لهيئة الامم المتحدة وتحقيق مخططات اخرى في سياستها العدوانية؛ وحاولت دون خجل ان تستر براية هيئة الامم المتحدة افعالها الاستعمارية في الكونغو ولاوس.

لقد جاء الاعتراف الصريح بان الامبرياليين استخدموا هيئة الامم المتحدة في مصلحة سياستهم الاستعمارية في الكونغو في جريدة «نيو يورك هيرالد تريبيون» التي كتبت: «يجب علينا ان نكون سعداء بانها (هيئة الامم المتحدة ــ المؤلف) موجودة... وعلينا ان نكون ممتنين لداغ همرشولد، فبالرغم من انه قام بدوره دون الحصول على انتداب واضح الوضوح الكافي، مع هذا فانه هو

ومكانته ووضعه الرسمي كل هذا لعب دورا غير قليل الاهمية في تلك الايام الحرجة...»*.

وتسعى الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية جهدها لكي تضمن في المجال الاقتصادي التوسع الخارجي لاحتكاراتها تحت راية هيئة الامم المتحدة وكذلك بمساعدة البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ومنظمة التغذية والزراعة واليونيسكو ومنظمات وهيئات عالمية اخرى.

ويستخدم الامبرياليون استخداما واسعا منظمات مثل: منظمة الدول الاميركية، والرابطة الاقتصادية الاوروبية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التنمية المشترك بين الدول الاميركية، و «مشروع كولومبو» وغيرها. وتشهد على هذا، مثلا، المجلة الانكليزية «انترناشنال افيرز» التي كتبت في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٩ ما يلي: «ان عرض المساعدة يثير اكبر عدد من الممانعات في تلك الحالات التي يصدر فيها عن بلاد كبرى غنية ويخصص لبلاد ضعيفة وفقيرة. اما عندما تجرى هذه العملية عن طريق منظمة اقليمية على شاكلة مشروع كولومبو، فان القسم الكبير من مثل هذه المشاعر يتلاشى. فوجود هيئة استشارية لهذا المشروع، وكذلك واقع ان سكرتاريته مبنية على اساس عالمي، يساعدان على ايجاد روح التعاون»**.

---

* «New York Herald Tribune», European Edition, January 1963

** Hugh Tinker, The Name and Nature of Foreign Aid, «International Affairs», January 1959, p. 47.

لعدم توفر امكانية تتبع نشاط جميع المنظمات العالمية، نقتصر على تحليل مسألة استخدام الاحتكارات لابعض منها فقط.

برزت فكرة تأسيس البنك الدولي للانشاء والتعمير في سنوات الحرب العالمية الثانية بغية مساعدة البلدان المنكوبة من العمليات الحربية لاعادة بناء اقتصادها. وحصلت هذه الفكرة على التسجيل الرسمي لها في مؤتمر بريتون - فودس حيث عقدت ووقعت الاتفاقيات المناسبة. وبدأ البنك عمله منذ عام ١٩٤٦. وضمنت الولايات المتحدة الاميركية لنفسها، عن طريق الضغط الاقتصادي والسياسي والمالي الملحوظ على شركائها، مواقع وطيدة جداً في هذه الهيئة*، محولة اياها الى حجاب ملائم لسياستها.

في عام ١٩٦٢ بلغ عدد المشتركين في البنك الدولي للانشاء والتعمير ٨١. وكانت مالية البنك تؤلف في نهاية عام ١٩٦٢، ٢٠,٧ مليار دولار، ورد منها في السنة نفسها من: الولايات المتحدة الاميركية ٦٣٥ مليون دولار، الكويت ٦٦,٧ مليونا، ليبيريا ١٥ مليونا، السينغال ٣٣,٣ مليونا، سيرا ليوني ١٥ مليونا، الصومال ١٥ مليونا، تانجانيكا ٣, ٣٣ مليونا والتوغو ١٥ مليون دولار.

قدم البنك الدولي للانشاء والتعمير منذ قيامه (حتى نهاية عام ١٩٦٢) بصورة اجمالية ٣٣٣ قرضا لواحد وستين بلدا مبلغها العام ٦,٧ مليارات دولار. ويتفق التوزيع الجغرافي للقروض التي قدمها

---

* للولايات المتحدة الاميركية في مجلس البنك ٣٢٪ من الاصوات (طبقا لمبلغ الرأسمال الاولي الموظف) ورئيس البنك الدولي للانشاء والتعمير اميركي لا يتبدل ابدا. يشغل هذا المنصب في الوقت الراهن جورج فودس وهو رئيس شركة بوستون الاولى.

البنك على العموم مع اتجاه التوسع التسليفي للولايات المتحدة. ففي غضون السبع سنوات السابقة لسنة ١٩٦٢ كانت الحصة الكبرى من قروض البنك الدولي للانشاء والتعمير من نصيب بلدان آسيا. وكانت سنة ١٩٦٢ استثنائية اذ قدم فيها البنك ٢٢ قرضا الى ١٩ بلدا مبلغها العام ٦٤٦ مليون دولار، بما فيها لبدان اميركا اللاتينية ٣٢٨ مليون دولار، لبلدان افريقيا ٧٨ مليونا، لبلدان آسيا والشرق الادنى ٧٨ مليونا، لاستراليا ١٠٠ مليون، ولبلدان اوروبا ٦٢ مليون دولار*.

وتجدر الاشارة الى ان قروض البنك الدولي للانشاء والتعمير قليلة المنال عمليا بالنسبة لاكثرية البلدان النامية. مثلا، ان القروض التي تسنى للهند الحصول عليها من البنك خلال ١٥ سنة من وجوده يبلغ مقدارها العام ٨١٧,٤ مليون دولار، مما يؤلف وسطيا ٥٤ مليون دولار في السنة. اما فيما يتعلق ببلاد مثل باكستان فان كل ما طالها ١٧ مليون دولار في السنة**.

قبل ان يقوم البنك الدولي للانشاء والتعمير بتقديم القرض لهذا البلد او ذلك يطلب ضمانات لتسديده، وبالعملة الثابتة مع ذلك (عادة بالدولارات). وغالبا ما يقوم البنك باستقصاء الحالة المالية والمقدرة على الدفع للبلاد المتوجهة بطلب القرض. وهذا الشرط وحده شرط مذل وهو فضلا عن ذلك يمكن البنك من القيام بالتدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان.

* «New York Herald Tribune», European Edition, 31. I. 1963, Special Supplement: «Survey of World Business» (Annual International Report), p. 11.

** بلغت ديون الهند للبنك في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٢، ٦٢٦ مليون دولار، وباكستان ١٣٣,٦ مليون دولار.

والفائدة المئوية الموضوعة على القروض التي يقدمها البنك الدولي للانشاء والتعمير عالية جدا — من ٤,٥ حتى ٧٪ في السنة. ان بلدانا نامية كثيرة عاجزة عن دفع هذه الفوائد المئوية العالية، لاسيما اذا اخذنا بالحسبان وضعها المالي الصعب بوجه عام وانخفاض ايراداتها من التصدير في سني الازمات والركود، وكذلك في فترة الانخفاض الحاد لشراء الخامات وهبوط اسعارها.

غالبا ما تتضمن شروط تقديم القروض طلبات مالية واقتصادية وسياسية اخرى من البلدان التي تحصل عليها. فكما هو معلوم، رفض البنك الدولي للانشاء والتعمير عام ١٩٥٦ تقديم قرض للهند لبناء مصنع التعدين في رواركيلا. اكثر من هذا فقد تضمنت الرسالة التي وجهها رئيس البنك الدولي للانشاء والتعمير الى وزير المالية في الهند كريشنا ماتشاري في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٦ محاولة ارغام الحكومة الهندية على التخلي عن التوسيع اللاحق لقطاع الدولة في الصناعة، هذا القطاع الذي بوشر ببناء هذا المصنع فيه. واوصى رئيس البنك باصرار حكومة الهند باتاحة حرية اوسع للرأسمال الاجنبي. ان الجريدة الهندية «هندوستان ستاندرد» في تعليقها على هذا الموقف الذي وقفه البنك الدولي للانشاء والتعمير كتبت تقول: «على ما يبدو ان اية بلاد تستطيع ان تعوّل على نيل المساعدة من البنك فقط اذا هي ربطت اقتصادها بعجلة الغرب»*.

ووضع البنك عند تقديمه القرض الى تركيا عام ١٩٥٦ الشروط التالية: يعطي البنك الدولي للانشاء والتعمير قرضا مقداره ٢٥,٢

* «Hindustan Standard», 3. X. 1956.

مليون دولار لبناء عدد من المشاريع (بما فيها المنشأة المائية على نهر سيخان) بشروط عادية (الفائدة السنوية ٤,٥٪)، اما تركيا فعليها ان تسلم ادارة هذه المشاريع بعد الفراغ من بنائها الى شركة مساهمة خاصة، تكون ٥١٪ من رأسمالها تابعة للمساهمين الخاصين. وقبلت حكومة تركيا هذه الشروط.

نشير الى مثل آخر مميز للقروض التي يقدمها البنك الدولي للانشاء والتعمير من وجهة نظر شروط تقديمها. ان البنك اذ قدم في بداية ١٩٥٧ قرضا الى ايران مقداره ٧٥ مليون دولار بفائدة سنوية قدرها ٤,٧٥٪، نال حق الاشراف على مالية البلاد وتفتيش المؤسسات الصناعية وورشات البناء ومشاريع اخرى. وكان احد شروط هذا القرض كذلك تعهد حكومة ايران بالاّ تتوجه لاي بلد كان للحصول على قرض دون موافقة البنك الدولي للانشاء والتعمير.

ان سياسة البنك الدولي للانشاء والتعمير هذه تثير السخط المشروع والاحتجاجات من جانب البلدان النامية. مثلا، صرح ممثل ايران عند انتقاده لسياسة البنك حيال بلاده في اللجنة الثانية للجمعية العمومية عام ١٩٥٢ قائلا: «ينوط البنك اعطاء القروض بشروط ليس لها صلة بالميدان الاقتصادي... فبعد ان ارسل البنك الى ايران عدة بعثات واستحسن من حيث المبدأ بعض البرامج، فانه مع هذا رفض تقديم القرض الى ايران بحجة انه كان من الضروري للبنك الابطاء في تقديمه الى ان يتضح الوضع في البلاد. اما السبب الفعلي لهذا القرار فكان تأميم الحكومة الايرانية للصناعة النفطية*».

---

* المحاضر الرسمية للدورة السابعة للجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة، اللجنة الثانية، نيويورك، ١٩٥٢، ص ٦٥.

وهذا يبرهن مرة اخرى على ان البنك الدولي للانشاء والتعمير يساند مساندة كلية وتامة مصالح احتكارات الولايات المتحدة الاميركية والدول الامبريالية الاخرى.

والذي يثير احتجاجات البلدان المقترضة كذلك ان الاحتكارات المالية الاميركية تستخدم البنك الدولي ليس فقط من اجل تغلغل رساميلها في هذه البلدان، وانما لتوسيع تصدير بضائعها. فبموجب معطيات الصحافة الاميركية اكثر من ٦٠٪ من مجموع التسليفات التي قدمها البنك لفترة ما بين ١٩٤٧ حتى ١٩٥٦ انفق على شراء البضائع الاميركية* .

ان استياء البلدان النامية من سياسة البنك، وكذلك الشروط المسهلة للغاية للقروض والتسليفات التي يقدمها لهذه البلدان الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى قد اجبرت قادة البنك الدولي للانشاء والتعمير على حجب اغراضهم الحقيقية.

ففي عام ١٩٥٦ اسست كفرع للبنك الدولي للانشاء والتعمير الشركة المالية العالمية. وكما اعلن رسميا فان المهمة الاساسية لهذه الشركة هي توظيفات حقائب الاسهم في المؤسسات الصناعية وغيرها من مؤسسات البلدان النامية. وبغية تلطيف الانطباع السيىء الذي تكون عند اغلبية البلدان النامية حيال السياسة التسليفية للبنك الدولي للانشاء والتعمير، سُهلت نوعا ما شروط تقديم التسليفات من قبل الشركة المالية العالمية. كان الرأسمال الاولي لهذه الشركة ٧٥ مليون دولار**،

* «The Statist», December 1956.

** بلغ رأسمال الشركة المالية العالمية في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٢، ٩٦,٥ مليون دولار.

واصبح رئيسا للشركة المالية العالمية ر. غارنير الذي كان في السابق احد قادة «غارانتي تراست» (بنك مورغن) ونائب رئيس الشركة الاميركية «جنرال موتورز» التي يمولها مورغن نفسه. وحصلت الشركة المالية العالمية على حق اصدار السندات بصورة مستقلة.

قدمت الشركة المالية العالمية لفترة ما بين ١٩٥٦ - ١٩٦١ مجتمعة قروضا وتسليفات مقدارها ٤٤,٤ مليون دولار*. وفي غضون عام ١٩٦٢ قدمت القروض والتسليفات للتشيلي وكولومبيا واليونان وكوستاريكا والهند والمكسيك والبيرو واسبانيا وتونس بمقدار ١٤,٣ مليون دولار فقط**. والمبلغ العام للقروض التي قدمتها الشركة المالية العالمية لجميع البلدان النامية طيلة مدة وجودها هو ٥٨,٧ مليون دولار. ان الشركة المالية العالمية اذ تنال اسهم مختلف المؤسسات في البلدان النامية تقوم من ثم ببيعها الى ارباب العمل والملاكين الخاصين مساعدة بذلك على تعزيز القطاع الخاص في اقتصاد البلدان المقترضة. وهكذا، فان الشركة المالية العالمية تنتهج سياسة تسليفية ليست بتاتا في مصلحة التطور الاقتصادي للبلدان الحاصلة على التسليفات، وانما مثلها مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير تحرس مصالح الرأسمال الخاص وقبل كل شيء الرأسمال الاميركي.

---

* The Flow of Financial Resources to Countries in Course of Economic Development in 1960», p. 27

** «New York Herald Tribune», European Edition, 31. I. 1963, Special Supplement: «Survey of World Business» (Annual International Report), p. 11.

المناورة التالية للرأسمال المالي الاميركي هي الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الاميركية في الاجتماع العالمي للبنك الدولي للانشاء والتعمير في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ ومفاده تأسيس ما يسمى بالجمعية العالمية للتنمية. ومركز الصدارة في هذه الجمعية كما في البنك الدولي للانشاء والتعمير، احتله الرأسمال الاميركي، لان مقدار اشتراكات الولايات المتحدة الاميركية يساوي مجموع اشتراكات جميع البلدان الاخرى المساهمة في الجمعية، وقادتها هم ممثلو ادارة البنك الدولي للانشاء والتعمير. وقد اعلنت الصحافة الاميركية بصورة واسعة عن تأسيس الجمعية العالمية للتنمية بوصفه عملا لمساعدة التنمية الاقتصادية للمناطق المتخلفة في العالم. بموجب ميثاق الجمعية يجب ان تقدم القروض والتسليفات للبلدان النامية بشروط ذات عبء اقل من شروط قروض البنك الدولي للانشاء والتعمير.

ولئن ركزت الشركة المالية العالمية نشاطها بصورة رئيسية في بلدان اميركا اللاتينية، فان الجمعية العالمية للتنمية ركزت اهتمامها بالدرجة الاولى على بلدان آسيا وافريقيا، الامر الذي يفسر واقع انه في عام ١٩٦٢ حصلت بلدان آسيا لاول مرة في السنوات السبع الاخيرة من البنك الدولي للانشاء والتعمير مباشرة على قروض مقاديرها اقل بشكل ملحوظ.

كانت قروض وتسليفات الجمعية العالمية للتنمية عام ١٩٦٢ تؤلف بالعموم مقدارا ليس كبيرا – ١٨٧ مليون دولار، قدمت على الوجه التالي: لبلدان آسيا والشرق الادنى ١٦٣ مليون دولار، لبلدان اميركا اللاتينية ١١ مليون دولار، لبلدان افريقيا

٨ ملايين، لبلدان اوروبا ٥ ملايين دولار*. ولاول مرة قدمت الجمعية العالمية للتنمية تسليفات قليلة لبلدان مثل هايتي ونيكاراغوا وتونس.

ان تحليل نشاط البنك الدولي للانشاء والتعمير والشركة المالية العالمية والجمعية العالمية للتنمية يبين انه بالرغم من انها اضطرت الى اعادة النظر بسياستها فيما يتعلق بـ«المساعدة» المالية للبلدان النامية وتلطيفها بعض الشيء، فانها تعمل هذا على مضض متناه وبصورة اضطرارية. فالبنك الدولي للانشاء والتعمير يسعى، كما كان، الى ضمان مصالح كبريات احتكارات البلدان المشتركة في البنك الدولي للانشاء والتعمير وبالدرجة الاولى الولايات المتحدة الاميركية.

تمدح الدعاية الاميركية والانكليزية والفرنسية «السياسة الضد استعمارية» التي ينتهجها، حسب زعمها، البنك الدولي للانشاء والتعمير ازاء البلدان الافريقية. ويروّج هنا قبل كل شيء للقروض التي قدمها البنك الى موريتانيا وغابون بمقدار ٣٥٠ مليون دولار لتصنيعهما على حد زعم هذه الدعاية. غير ان القضية عكس ذلك: لقد قدم البنك الدولي للانشاء والتعمير القرض الى الشركة العالمية «ميفيرما» لتحقيق مشروع استغلال مكامن فلزات الحديد في موريتانيا، وكذلك لشركة «كوميلوغ» لاستغلال مكامن المنغنيز في غابون. اذن فالحديث هنا يدور عن تكتيك للبنك محدد تحديدا تاما

* «New York Herald Tribune», European Edition, 31. I. 1963, Special Supplement: «Survey of World Business» (Annual International Report), p. 11.

وهو مساعدة شركات المواد الخام الاميركية والفرنسية في استثمار الثروات الطبيعية لمستعمرات فرنسا السابقة في افريقيا، الامر الذي لايمت بصلة الى «التصنيع» خصوصا وان هذه الفلزات تشحن باكملها تقريبا من هذه البلدان.

وتحتل الولايات المتحدة الاميركية مركز الصدارة ايضا في الجهاز المالي الدولي الآخر وهو صندوق النقد الدولي. فحصتها من الاشتراك العام لرأسمال الصندوق، الذي زاد في ٣٠ حزيران (يونيو) عام ١٩٦٢ عن ١٥ مليار دولار، ٤١٢٥ مليون دولار*. ومنذ عام ١٩٤٧ حتى ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٢ قدم صندوق النقد الدولي لمختلف البلدان تسليفات مقدارها العام ٦٦٣٧,٥ مليون دولار.

ما هي الشروط التي يقدم صندوق النقد الدولي القروض بموجبها؟ سنبين هذا استنادا الى مثل البرازيل التي بدأت المفاوضات عام ١٩٥٩ مع صندوق النقد الدولي حول تقديم قرض آخر. اثناء هذه المفاوضات طلبت بعثة صندوق النقد الدولي من حكومة البرازيل اجراء اصلاح نقدي يقتصر جوهره على تصفية كثرة اسعار العملة، وتخفيض قيمة الكروزيرو، مما يمكن الاحتكارات الاميركية من تصدير الرأسمال بشروط افيد، والغاء الاحتكار الحكومي على النفط وغير ذلك. وطبيعي ان اثارت هذه المطالب السخط في البلاد بما في ذلك بين قسم من البرجوازية الوطنية. وبالرغم من التبعية الاقتصادية للاحتكارات الاميركية، فان الحكومة البرازيلية قطعت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي التي استمرت اكثر من سنة.

«International Financial Statistics», August 1962, p. 5-8. *

وغالبا ما يتقدم صندوق النقد الدولي، كشرط لتقديم القروض، بطلب يقضي باقامة سعر تبادلي للعملة «موحد وواقعي». وهذا يعني فعليا اقامة تعادل جديد للعملة تجاه الدولار.

اكثر من عشرين سنة (بعد الازمة الاقتصادية العالمية في السنوات الثلاثين) وفي الاورغواي يسري مفعول الاشراف الحكومي على سعر العملة التبادلي، وعلى الاستيراد والتصدير كذلك. بالارتباط مع هذا اقيمت مختلف الاسعار التبادلية بين الدولار والبيسو الاورغوائي طبقا لمختلف اصناف بضائع التصدير والاستيراد. وتحقيق ما طلبه صندوق النقد الدولي من الاورغواي التي توجهت عام ١٩٦٠ بطلب القرض، وهو «تبسيط اسعار التبادل» او وضع «سعر واقعي موحد للعملة» قد ادى عمليا الى رفع اسعار البضائع الاساسية التي تستوردها الاورغواي، الامر الذي عانت منه قبل كل شيء الصناعة الوطنية، وادى كذلك الى استبدال سعر التبادل الرسمي بسعر «السوق السوداء». وهذا معناه ان قسما كبيرا من البضائع التي استوردت سابقا من الولايات المتحدة الاميركية بحساب ٢,٢ او ٤,١١ بيسوهات مقابل الدولار، اصبح يدفع مقابلها الآن بحساب ١٠,٩٨ بيسوهات للدولار. وبكلمات اخرى نقول انه اذا كانت ٤٠٠ مليون بيسو تعادل سابقا ١٠٠ مليون دولار، فانه يلزم الآن دفع حوالي ١١٠٠ مليون بيسو مقابل كمية البضائع ذاتها. وبالتالى فان الاسعار المدفوعة بالبيسو زادت عن الضعف، وزادت تكاليف المعيشة بالطبع، كما هو الامر عند اي هبوط لقيمة النقد مما يؤدي الى تخفيض الاجور الفعلية وانخفاض مستوى الشعب المعيشي. ومفهوم انه قد عانى من هذا الهبوط في قيمة النقد بالدرجة الاولى

اولئك الذين يعيشون على اجورهم (وهم العمال والمستخدمون الخ.)؛ اما اصحاب الملكية الخاصة الكبيرة، وهم الملاكون العقاريون والرأسماليون فلم يلحق بهم اي ضرر ملحوظ، بل نالوا في بعض الاحوال بعض الفوائد*.

ولكن الفائدة الاساسية من هبوط قيمة البيسو نالتها الاحتكارات الاجنبية، وفي الاساس الاميركية. وربح قبل كل شيء الصناعيون الاميركيون لان الاجور التي يدفعونها للعمال (محسوبة بالدولارات) تؤلف الآن اقل من نصف المقدار الذي كانوا يدفعونه قبل هبوط قيمة البيسو. وربحت كذلك المؤسسات الاميركية التي تصدر البضائع الى الاورغواي ، لان هبوط قيمة البيسو ربط اكثر من السابق التجارة الخارجية في هذه البلاد بالدولار الاميركي الذي رُفعت قيمته بصورة اصطناعية اكثر من مرتين.

وتمكن صندوق النقد الدولي من فرض مثل هذه الاتفاقيات على بوليفيا والتشيلي والبيرو.

من الشروط التي يقدم بموجبها القرض المطالبة بتجميد الاجور. وهذا المطلب يقنّع عادة باستناد ممثلي صندوق النقد الدولي الى «نظرية» الاقتصاد السياسي البرجوازي التي دحضت منذ زمن بعيد والقائلة بان الغلاء ينتج في الاساس، على حد زعمها، عن نمو الاجور**. ان نقد هذه «النظرية» لا يدخل في نطاق مهمتنا، وكل ما تنبغي الاشارة اليه هنا ان هبوط قيمة العملة بالذات الذي يسعى له صندوق

---

* اذا كانت ملكيتهم تقدر سابقا، لنقل، بالف بيسو «قديم» فانها الآن تقدر باكثر من ٢٥٠٠ بيسو «جديد».

** ما يسمى بنظرية نمو الاسعار والاجور.

النقد الدولي بكل قواه، هو احد اسباب نمو الاسعار، خاصة في تلك البلدان التي يتوقف اقتصادها توقفا شديدا على الاستيراد. وينبغي ان نضيف الى هذا ان مطالبة صندوق النقد الدولى بتجميد الاجور تستهدف ضمان الفوائد القصوى للاحتكارات الاجنبية من استثمار الشغيلة ومن التضخم النقدي.

ان صندوق النقد الدولي يطالب عادة بتصفية الصناعة «المصطنعة» حيال فروع الاقتصاد والمؤسسات التي يقوم عملها على المواد الخام المستوردة، الامر الذي بحكمه يسميها خبراء صندوق النقد الدولي بـ«المؤسسات الناشئة بصورة مصطنعة»، اي المؤسسات غير المضمونة بالمواد الخام محليا. ورغبة منه في اعاقة نشوء الاقتصاد الوطني في البلدان النامية بكل الوسائل، وبصورة خاصة نشوء قطاع الدولة فيها، يوصي صندوق النقد الدولي وخبراؤه باغلاق هذه المؤسسات بوصفها «مؤسسات خاسرة». وهنا «ينسى» خبراء صندوق النقد الدولي انه في الكثير من البلدان الرأسمالية العالية التطور بما في ذلك في الولايات المتحدة الاميركية يستخدم عدد كبير من المؤسسات المواد الخام المستوردة. ولهذا ليس من الغريب ان يقدر ممثلو دوائر الاعمال في البلدان النامية مطلب صندوق النقد الدولي هذا كمؤامرة ضد تطور اقتصادهم الوطني.

«ان تحرير الاقتصاد من الاشراف الحكومي» هو مطلب آخر لصندوق النقد الدولي يعني من حيث الجوهر تصفية قطاع الدولة وتسهيل تغلغل الرأسمال الخاص الاجنبي. مثلا، ان السبب الرئيسي لقطع البرازيل صلاتها مع صندوق النقد الدولي هو مطالبته، كشرط من شروط تقديم القرض، الكف عن اعانة مؤسسات الدولة لشراء

النفط والحبوب والاسمدة وما الى ذلك. وقد حاول صندوق النقد الدولي بهذا العمل تقويض ومن ثم، وقبل كل شيء، تصفية شركة النفط البرازيلية «بيتروبراز» واعادة الاشراف التام للاحتكارات الاجنبية على استخراج وتكرير النفط في البلاد.

ويبدو مطلب صندوق النقد الدولي بـ«توازن» ميزانية الدولة و«القضاء على البيروقراطية»، يبدو خارجيا جذابا جدا. غير ان المسألة تكمن في الصورة التي يقترح فيها ضمان بلوغ هذه الاهداف. فقد اقترحت بعثات صندوق النقد الدولي، مثلا، على الاورغواي والارجنتين وبلدان اخرى اجراء توازن للميزانية عن طريق اصدار اوراق نقدية اضافية، وكذلك عن طريق التسريح الواسع لعمال ومستخدمي الدولة، وقبل كل شيء، الذين يعملون في مؤسسات الدولة ودوائرها. لو حققت هذه التوصية لتركت بموجب حسابات المجلة الارجنتينية «ريفو اوف ريفير بلاتا» حوالي ٤٠٠ الف انسان في الصناعة والبناء، وزهاء ١٨٠ الف انسان في التجارة، و ٥٠ الف انسان في الزراعة بدون عمل.

والمطالبة بالحد من التشريعات الاجتماعية، او حسب تعبير ممثلي صندوق النقد الدولي، «القضاء على البذخ» الذي «لا تستطيع» هذه البلاد ان «تسمح لنفسها به»، هي تدخل مباشر في الشؤون الداخلية. وهذا عمليا لا يعني سوى تخفيض مخصصات التعليم العام ووقاية الصحة وتخفيض كبير لمعاشات التقاعد والاعانات وما الى ذلك.

واخيرا ان المطالبة التي لا تكلف فيها باقامة سلطة «صلبة» و«ثابتة» وتشكيل «حكومات قوية» انما تعكس مصالح الاحتكارات

التي يودها لو اقصت اية مخاطرة قد تتعرض لها توظيفاتها.

وتزعج الاحتكاريين الاميركيين حتى بعض مظاهر الديموقراطية البرجوازية في البلدان النامية* . فهم يدعمون اية انظمة سياسية رجعية تتمسك بالسياسة الموالية للامبريالية وتلاحق الشيوعيين وغيرهم من القادة التقدميين المناضلين في سبيل استقلال بلادهم استقلالا تاما بما في ذلك استقلالها من الرأسمال الاجنبي.

هذه هي المطالب و«التوصيات» الاساسية التي يقدمها صندوق النقد الدولي كشروط لتقديم القروض للبلدان النامية. وطبيعي ان تثير افعال المستعمرين الجدد هذه سخط الشعوب. وقد اضطرت الى الاعتراف بهذا الواقع حتى الصحافة الاميركية. وهكذا، فان جريدة «نيو يورك تايمز» عند وصفها موقف بلدان اميركا اللاتينية من صندوق النقد الدولي اشارت الى ان «صندوق النقد يثير الكراهية في اميركا اللاتينية»**. وكتبت الجريدة ذاتها ان الولايات المتحدة الاميركية في اعتمادها على صندوق النقد الدولي «تتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان اميركا اللاتينية»، وان هذا التدخل يثير المقاومة من جانب الشعوب، هذه المقاومة التي لا يمكن قمعها الا بالقوة. في هذا بالذات يكمن معنى توصية صندوق النقد الدولي بتشكيل حكومات «قوية» مخلصة للاحتكارات الاميركية وتنتهج سياستها.

---

* مثلا ، ان جريدة «نيو يورك تايمز» اذ عكست هذه الافكار كتبت في آذار (مارس) ١٩٥٩ تقول انه، حسب رأيها، في الاورغواي «توجد ديموقراطية زائدة عن حدها».

** «The New York Times», 7. II. 1961.

اما فيما يتعلق بمساعدة صندوق النقد الدولي المباشرة للولايات المتحدة الاميركية يبينها واقع بيع هذا الصندوق للولايات المتحدة ذهبا قيمته ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٧ وما قيمته ٥٠٠ مليون دولار في آب (اغسطس) ١٩٦١، وكذلك نيله كومبيالات قصيرة الاجل من خزينة الولايات المتحدة الاميركية قيمتها العامة ٨٠٠ مليون دولار دافعا ثمنها بالذهب ايضا*؛

ان تحليل نشاط البنك الدولي للانشاء والتعمير والشركة المالية العالمية والجمعية العالمية للتنمية وصندوق النقد الدولي يبين التوافق بين اهداف ومهمات الاحتكارات الاميركية وهذه الهيئات العالمية. وتتفق كذلك التوجيهات التي يعطيها قادة هذه الهيئات الى مختلف البعثات، الامر الذي هو بمثابة تأكيد آخر على انها تصدر جميعها عن سيد واحد.

ان البنك الدولي للانشاء والتعمير والشركة المالية العالمية والجمعية العالمية للتنمية وصندوق النقد الدولي، اذ تفرض شروطها و«نصائح» ها و«توصيات» ها، تحاول جهدها ضمان ما يلي: نمو التوظيفات الاميركية في البلدان النامية بصورة رئيسية على حساب الرأسمال الخاص، مركزة في الاساس على التوظيفات في الصناعة الاستخراجية والزراعة؛ خامات ومؤن رخيصة لاقتصاد الولايات المتحدة الاميركية والدول الاستعمارية الاخرى؛ مواقع قوية للاحتكارات والمؤسسات التجارية في اسواق البلدان النامية، معرقلة بكل الوسائل توسيع تجارتها الخارجية مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية

«International Financial Statistics», August 1962, p. 4. *

الاخرى؛ اعاقة البلدان النامية عن انشاء او توسيع صناعتها الوطنية، وخاصة قطاع الدولة فيها؛ تحالف وطيد بين الاحتكارات الامبريالية والبرجوازية والملاكين العقاريين في البلدان النامية، قمع حركة التحرر الوطني في هذه البلدان عن طريق تشكيل ودعم الحكومات الرجعية والانظمة الدكتاتورية.

يوجد تحت اشراف الولايات المتحدة الاميركية التام كذلك بنك التنمية للدول الاميركية الذي اسس عام ١٩٦٠ لدى منظمة الدول الاميركية، برأسمال اولي قدره ٨٠٠ مليون دولار*.

تعير الولايات المتحدة الاميركية في السنوات الاخيرة اهتماما خاصا للمؤسسات الاقتصادية التابعة لهيئة الامم المتحدة (مثل منظمة التغذية والزراعة واليونيسكو وغيرهما). وتسعى حكومة الولايات المتحدة الاميركية عن طريق ممثليها سعيا دؤوبا لاستخدام منظمة التغذية والزراعة من اجل توسيع تصريف «فائض» منتوجاتها الزراعية وضمان نشاط «بعثة السلام» الاميركية. فالاميركيون باستيلائهم على المراكز الرئيسية في مجلس وسكرتارية هذه المنظمة واستغلالا منهم عدم مشاركة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى فيها، يفرضون عليها قرارات في مصلحة الولايات المتحدة.

ولتغطية سياستهم التوسعية تقدم الامبرياليون الاميركيون بما يسمى ببرنامج «المؤن في خدمة السلم» الذي تسنى للولايات المتحدة ان تمرره في الدورة الرابعة عشرة للجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة بوصفه «برنامجا عالميا». وفرضت الولايات المتحدة

* «The Flow of Financial Resources to Countries in Course of Economic Development in 1960», p. 28.

الاميركية مثل هذا القرار على المؤتمر العام الحادي عشر لمنظمة التغذية والزراعة الدولية المنعقد عام ١٩٦١ ومن ثم تبعت خطوات عملية لتحقيق هذه القرارات.

وتوصلت الولايات المتحدة الاميركية وحلفاؤها، باستغلال الوضع الغذائي الشاق للبلدان النامية، الى تأسيس لجنة عالمية خاصة* في نطاق منظمة التغذية والزراعة الدولية لتحقيق «برنامج عالمي للتموين». ففي الدورة الاولى لهذه اللجنة المنعقدة في شباط (فبراير) ١٩٦٢ صيغت المبادئ الاساسية للبرنامج والنشاط المقبل لتحقيقه. وبغية تنفيذ هذا البرنامج ينشأ صندوق «طوعي» مقدار رأسماله ١١٠ ملايين دولار** سيتكون على حساب الاشتراكات النقدية و(بصورة رئيسية) على حساب شحنات الحبوب والمؤن على السواء. وطبيعي ان الولايات المتحدة الاميركية ضمنت لنفسها الحصة الكبرى من المساهمة في هذا الصندوق. ومن الطريف ان نشير الى مبدأ آخر وضعته اللجنة العالمية ينص على ان نقل الحبوب والمؤن عبر المحيط تقوم به، كقاعدة، البلاد المصدرة وتغطى نفقات هذا النقل من صندوق هذا البرنامج. بهذا تضمن الولايات المتحدة الاميركية لنفسها ليس فقط تصريف كمية كبيرة من الحبوب والمؤن الاخرى، وانما

* يدخل فيها ممثلو ١٩ بلدا بما في ذلك الولايات المتحدة الاميركية واستراليا وكندا والدانمرك وفرنسا وهولندا ونيو زيلندا وباكستان وتايلاند والارجنتين والاورغواي الخ.

** «World Food Program», International Committee, First Session, Rome, February 12-20, 1962; Report to U. N. Economic and Social Council and to FAO Council (doc. CL. 38/2, Rome, February 20, 1962).

نقلها الى البلدان التي تحصل عليها، متيحة الفرصة لشركات سفنها لكي تربح ارباحا اضافية.

وفي الوقت نفسه قامت الولايات المتحدة الاميركية بخطوات نشيطة لاستخدام منظمة التغذية والزراعة الدولية من اجل ارسال «متطوعي» «بعثة السلام» المزعومة الى البلدان النامية وكأنما بغية تحقيق البرنامج الآنف الذكر بجانب مهمات اخرى.

ما هي اذن «بعثة السلام» هذه؟

«بعثة السلام» هي وليدة «الموقف الجديد» من مشكلة «المساعدة» الاميركية للبلدان النامية الذي وضعه رئيس الولايات المتحدة الاميركية الراحل كندي. وسرعان ما اصبح واضحا رغم الضجة خارقة العادة التي اثارتها آنذاك الصحافة الاميركية بصدد «مبعوثي اميركا الخيّرين» الذين يسافرون «طوعا» الى البلدان النامية لمداواة الاطفال وتصفية الامية وما الى ذلك، ان «بعثة السلام» تؤلف كمنظمة حكومية وفي الاساس ايديولوجية تمولها ميزانية الولايات المتحدة الاميركية ومدعوة لبث الدعاية لـ«نمط الحياة الاميركي» و«النضال ضد النفوذ الشيوعي» في هذه البلدان الخ.. وبموجب التعديلات التي ادخلها مجلس الشيوخ الاميركي على مشروع القانون المتعلق بـ«بعثة السلام» فان على «المتطوعين» اجتياز التدريب اللازم.

يجب القول ان بعض بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية صدقت للوهلة الاولى بحسن نوايا الولايات المتحدة الاميركية ووقعت معها اتفاقيات حول قبول «المتطوعين» الاميركيين. بيد انه سرعان ما اخذت تصرفات هؤلاء «المتطوعين» تثير الريبة، واحيانا تثير

استياء شعوب هذه البلدان، هذا الاستياء الذي ادى الى اخراج بعض «المتطوعين» من هذه البلدان (سيلان وبعض البلدان الافريقية).

وبما ان الولايات المتحدة الاميركية تصطدم بصعوبات متزايدة ابدا في قضية فرض خدمات «متطوعيـ»ها على البلدان النامية فانها احتاجت من جديد الى راية ونفوذ هيئة الامم المتحدة ومؤسساتها الاختصاصية لانقاذ مكانتها و«هيبة» «بعثة السلام». وقرر بصورة مستعجلة تغيير اسم «بعثة السلام» وتمريرها بواسطة هيئة الامم المتحدة باسم اكثر «جاذبية» هو «المتطوعون الدوليون». على هذا النحو بالذات حاولت الولايات المتحدة الاميركية ان تضمن لـ«بعثة السلام» كيانا دوليا بطرحها اقتراحا رسميا في مجلس هيئة الامم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي. وكون الولايات المتحدة الاميركية تحوز على الاغلبية هناك فانها قد نجحت بان يتخذ المجلس القرار اللازم (٤ آب - اغسطس ١٩٦١) الذي استحسن من حيث المبدأ استخدام «المتطوعين الدوليين»، اللهم كتجربة. وبسبب اعتراضات الوفد السوفييتي الشديدة اللهجة الذي فضح مناورة الولايات المتحدة الاميركية هذه أُدخلت على القرار اشارة الى ان قرار المجلس يجب ان يصدق عليه من قبل الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة.

لقد واجهت الولايات المتحدة ردا احزم من جانب مندوبي البلدان الاشتراكية في الدورة السادسة عشرة للجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة. ففي هذه الدورة اجّلت الجمعية العمومية حل هذه المسألة الى دورتها التالية (اي الى ايلول - سبتمبر ١٩٦٢). ولكن بما

ان «بعثة السلام» الاميركية في فترة سنتين من وجودها قد اشتهرت بشهرة مشؤومة بوصفها عميلا للاستعمار الاميركي الجديد، فان وفد الولايات المتحدة الاميركية للدورة السابعة عشرة للجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة لم يخاطر بالتقدم ثانية باي اقتراح يتعلق بهذه المسألة.

بهذا، على ما يبدو، يفسر واقع اتخاذ الولايات المتحدة الاميركية اجراءات نشيطة لفرض خدمات «متطوعيـ»ها على مؤسسات هيئة الامم المتحدة الاختصاصية (منظمة التغذية والزراعة الدولية واليونيسكو وغيرهما). وتسنى لممثلي ادارة «بعثة السلام» في آب - ايلول (اغسطس - سبتمبر) ١٩٦١ اجبار المدير العام لمنظمة التغذية والزراعة الدولية توقيع اتفاقية حول استخدام «المتطوعين» لتحقيق برنامج «المؤن في خدمة السلم». وفي الوقت الراهن يمارس نشاطه تحت راية منظمة التغذية والزراعة الدولية في مختلف البلدان اكثر من ٢٠٠٠ «متطوع» اميركي.

وقامت الدبلوماسية الاميركية بمحاولة مماثلة بخصوص اليونيسكو . فالاغلبية الاميركية في مجلسها التنفيذي (حتى عام ١٩٦٣ من ٢٤ عضوا في المجلس لم يكن للبلدان الاشتراكية سوى ممثلين اثنين، واحد عن كل من الاتحاد السوفييتي وبولونيا)، وكون منصب المدير العام لليونيسكو يشغله الفرنسي مايو، مكّنا الولايات المتحدة الاميركية من ان تعوّل على نجاح مناورتها في هذه المنظمة ايضا. ولكن بسبب اعتراضات الممثل السوفييتي الحازمة الذي فضح المحاولة الاخرى الرامية لتحويل اليونيسكو الى داعية لسياسة الولايات المتحدة الاميركية الخارجية، لم تتمكن الولايات

المتحدة الاميركية من احراز اكثر من اتخاذ المجلس في دورته الستين المنعقدة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠ قرارا يخول المدير العام لليونيسكو باتخاذ تدابير لتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبما ان هذا القرار لم يكن قد صودق عليه من الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة فان قرار المجلس التنفيذي لليونيسكو لا يحوز على القوة الحقوقية.

وفي الدورة الحادية والستين العادية لمجلس اليونيسكو التنفيذي قام وفد الولايات المتحدة الاميركية بضغط شديد على كثير من اعضائه (خاصة على ممثلي بلدان اميركا اللاتينية)، بغية ضمان اتخاذ قرار حول استخدام «بعثة السلام»، وفي هذه المرة تحت ستار «الموظفين التكنيكيين المتطوعين» وذلك عن طريق تحقيق البرنامج التكنيكي الموسع لهيئة الامم المتحدة واليونيسكو . ومرة اخرى ايضا عارض الوفد السوفييتي والوفد البولوني مشروع الولايات المتحدة فاضحين ثانية الجوهر الامبريالي لـ«بعثة السلام».

ان المدير العام لليونيسكو مايو، بادخاله تعديلا جوهريا على مشروع القرار الاميركي، ابطل الحكم الاساسي في هذا القرار الذي يمنح المدير العام حق عقد الاتفاقيات الرسمية مع الدول (بصورة رئيسية مع الولايات المتحدة الاميركية) حول استخدام «الموظفين التكنيكيين المتطوعين». في هذا الشكل فقط اصبح ممكنا فرض قرار على المجلس التنفيذي*.

غير ان هذا كان بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية انتصارا شبيها بالاندحار لان المدير العام لليونيسكو آخذا بعين الاعتبار سير

---

* «UNESCO, 61 EX/Decisions», Paris, May 1962.

مناقشة هذه المسألة في المجلس التنفيذي، اضطر الى التأكيد في رسالته الدورية للدول الاعضاء (ايلول ـ سبتمبر ١٩٦٢) على ان الحديث يدور فقط عن «تجربة» في نطاق محدود ـ حول ارسال من ٣٠ ـ ٥٠ معاونا من «هيئة الموظفين التكنيكيين الاصاغر» التي يجب ان تتشكل «حسب جميع قواعد» اختيار الاختصاصيين التي وضعتها منظمة اليونيسكو. وجاء في الرسالة ايضا ان هؤلاء الاختصاصيين سيعملون تحت الاشراف التام لليونيسكو.

ومما له دلالته انه بعد ان سلكت القضية هذا الاتجاه رفضت الولايات المتحدة الاميركية الاشتراك فيها مؤكدة انها على استعداد لارسال «متطوعي»ها شريطة ان يتم اختيارهم من قبلها هي وليس من قبل اليونيسكو.

ان الولايات المتحدة الاميركية تسعى لستر اعمالها الاخرى ايضا براية اليونيسكو. فلما رفضت حكومة الجمهورية العربية المتحدة مثلا الموافقة على الشروط المجحفة لقرض بناء السد العالي في اسوان حاول الامبرياليون الاميركيون على الاقل افشال مواعد البناء السائر بنجاح بمساعدة الاتحاد السوفييتي. فقد اثاروا «حملة للمحافظة على آثار النوبة».

وتقوم الولايات المتحدة الاميركية بضغط على المدير العام لليونيسكو مايو لمصلحة سياستها التوسعية الاستعمارية. ويؤكد هذا مثل عن احدى سفرات مايو الى اميركا اللاتينية عندما وقع اتفاقية بصدد «التعاون» بين اليونيسكو ومنظمة الدول الاميركية متجاوزا بعمله هذا بصورة واضحة صلاحياته*. قد تبدو هذه

* «UNESCO, 61 EX/Decisions», Paris, May 1962.

الاتفاقية لاول وهلة خالية من ضرر خصوصا وانها تنص على تعاون اليونيسكو مع منظمة الدول الاميركية في ميدان التعليم. غير ان اهداف وطابع هذه الاتفاقية ستواجهنا على ضوء آخر تماما اذا ما اخذنا بالحسبان النواحي التالية.

وقعت الاتفاقية على اثر «طرد» كوبا من منظمة الدول الاميركية. وهذا العمل كان وكأنه استحسانا للجوهر العدواني لمنظمة الدول الاميركية حيال احدى بلدان هذه القارة، ولو ان بعض بلدان اميركا اللاتينية بما فيها اكبرها وهي البرازيل عبرت عن عدم موافقتها على هذا القرار. وتحت ضغط الولايات المتحدة الاميركية استثنيت اللجنة الاقتصادية لهيئة الامم المتحدة الخاصة باميركا اللاتينية من عداد المشتركين في هذه الاتفاقية، مما يؤكد مرة اخرى طموح الولايات المتحدة الاميركية الى استخدام اليونيسكو لتغطية النشاط التكتلي الصرف لمنظمة الدول الاميركية، وفي الوقت نفسه اقصاء اية امكانية امام كوبا للتعاون مع اليونيسكو على اساس هذه الاتفاقية.

وفي غضون عامي ١٩٦١ — ١٩٦٢ تبلور بوضوح خاص ميل قادة اليونيسكو نحو ضمان «التعاون» مع منظمات اخرى غربية موالية للاميركان («السوق المشتركة» ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمجلس الاوروبي واللجنة العلمية التابعة لمجلس حلف الاطلسي وغيرها)، اي مع المنظمات الموجه نشاطها بصورة مباشرة او غير مباشرة ضد البلدان الاشتراكية و البلدان النامية.

ففي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢، مثلا، تمكنت الاغلبية الموالية للغرب في المجلس التنفيذي لليونيسكو، بالرغم من الاعتراضات الحازمة لممثلي الاتحاد السوفييتي وبولونيا وبعض البلدان الآسيوية والافريقية، تمكنت من فرض قرار يعطي الحق لمدير اليونيسكو العام التوقيع بالاحرف الاولى على مشروع اتفاقية تقضي بـ«تعاون» اليونيسكو مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية («السوق المشتركة»)، وفي دورة المجلس المنعقدة في ايار (مايو) ١٩٦٣ اتخذ قرار مماثل بصدد «التعاون» بين اليونيسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ان كل ما قيل اعلاه يشهد على ان الولايات المتحدة الاميركية وحلفاءها في الكتل العسكرية العدوانية يعملون ما بوسعهم من اجل ان يوسعوا تحت ستار المساعدة والتعاون، نطاق المنظمات العالمية السياسية والاقتصادية والمالية، مخبئين وراءها سياستهم الاستعمارية الجوهر حيال البلدان النامية. ان فضح هذا الاسلوب الاكثر تقنعا في السياسة الاستعمارية المعاصرة يتسم باهمية كبيرة سواء بالنسبة لشعوب البلدان النامية والاقاليم التابعة والمستعمرات، ام بالنسبة لضمان نشاط طبيعي ومثمر للهيئات والمنظمات الدولية.

وكون الدول الامبريالية لا تستطيع بصورة منفردة الاحتفاظ بالمستعمرات وابقاء مواقعها فيها تضطر اكثر فاكثر الى العمل «جماعيا». وفيما يتعلق بهذا من الضروري التوقف ولو عند نشاط بعض المنظمات الاقتصادية والتجارية المغلقة التي علاوة على تنفيذ وظائفها الاساسية تعمل في اتجاه «الاستعمار الجماعي».

اول اجراء «جماعي» كبير هو توقيع معاهدة الرابطة الاقتصادية الاوروبية («السوق المشتركة»)* التي تضم بصفة اعضاء منضمين، اي على اساس غاية انعدام المساواة في الحقوق، المستعمرات الافريقية السابقة.

والضم القسري للمستعمرات السابقة والبلدان الافريقية التابعة لفرنسا وبلجيكا وايطاليا الى مجال نشاط الرابطة الاقتصادية الاوروبية استهدف درء الانهيار النهائي للامبراطوريات الاستعمارية ومقاومة حركة التحرر الوطني. فالدول الاستعمارية، اذ تحجب اهدافها الحقيقية بالاحاديث عن انشاء «رابطة مزدهرة للقارتين» (المشروع «الاوروبي الافريقي»)، وجهت الدعوة بالواقع الى مساهمين آخرين في معاهدة روما (جمهورية المانيا الاتحادية، هولندا، لوكسمبورغ) لتوحيد الجهود في محاولة الابقاء على نظام الحكم الاستعماري في افريقيا، ولاستغلال الشعوب المشترك ولاقتسام النهبة.

لقد اعطت المجلة الهندية «ايسترن اكونوميست» تقديرا صحيحا بوجه عام لمناورة المستعمرين هذه. ففي شباط (فبراير) ١٩٥٨ كتبت المجلة تقول ان «المستقبل الاقتصادي لعشرات ملايين الناس العائشين في اقاليم مشتتة على مدى الكرة الارضية (اكثر من ٥٠ مليون انسان في الممتلكات الفرنسية فقط)، يخاطر به مخطط لم يطلب احد عند وضعه النصيحة من ممثلي هذه الشعوب». وتردف المجلة قائلة: «يُعبر عن التخوف في بعض المستعمرات

---

* وقعت في روما في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٥٧ ودخلت في حيز العمل منذ ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨.

من ان ضمها الى السوق الاوروبية المشتركة هو بمثابة شكل جديد لامبريالية ما فوق الاستعمار، التي سيصبح القسم الاساسي من افريقيا فيها تابعا لاوروبا بأسرها، بوقوعها توا تحت سيطرة باريس السياسية وسيطرة المانيا الغربية الاقتصادية»*.

يبلغ عدد البلدان المنضمة في الوقت الحاضر الى «السوق المشتركة» ٢٠ بلدا. وهذه قبل كل شيء بلدان الاتحاد الافريقي — المالغاشي (داهومي، ساحل العاج، الفولتا العليا، النيجر، تشاد، السينغال، موريتانيا، غابون، جمهورية افريقيا الوسطى، الكونغو (برازافيل)، الكاميرون، جمهورية مالغاشيا)، البلدان غير الداخلة في هذا الاتحاد وهي التوغو ومالي والصومال والكونغو (ليوبولدفيل)، ورواندا وبوروندي وغيرها.

على ما حصلت بلدان افريقيا هذه من هذا الانضمام الى «السوق المشتركة»؟

تعهدت البلدان الاوروبية الداخلة في «السوق المشتركة» تعهدا شكليا بان تقدم للبلدان المنضمة نفس التسهيلات التي تقدمها هي بعضها للبعض الآخر فيما يتعلق بالرسوم الجمركية وتحديدات الاستيراد. وبما انه قصد ازاء البلدان الاخرى وضع رسوم عالية لتعريفة جمركية موحدة لـ«السوق المشتركة» على البضائع الاستوائية، وجُعلت الاولوية للبلدان المنضمة من اجل تصريف بضائعها في اسواق بلدان «الست دول»، فمن الطبيعي ان يساعد هذا النظام التفضيلي على توسيع تجارة البلدان المنضمة. ولكن في الواقع حصل

«The Eastern Economist», February 28, 1958, p. 463. *

عكس ذلك. فالقضية ليست فقط في ان بضائع البلدان الاخرى وخصوصا المساهمة في «السوق المشتركة» اقدر على المزاحمة من بضائع المواد الخام والغذائية لدى البلدان الافريقية، مما يجعل نظام الاولوية شكليا صرفا. فالشيء المهم هو: ان عددا من بلدان «السوق المشتركة» منذ البداية تقريبا انتهكت ولا تزال تنتهك معاهدة روما. وكمثل على هذا نشير ولو الى واقع ان جمهورية المانيا الاتحادية منذ ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ خفضت الرسوم بالنسبة للبلدان الاخرى على البضائع الاستوائية خاصة على القهوة. وسلكت ايطاليا نفس المسلك كذلك. واستمر نهب البلدان المنضمة ايضا عن طريق التبادل غير المتكافئ. ويكفي القول انه خلال السنوات الخمس المنصرمة ازدادت اسعار بضائع تصدير «الست دول» اكثر من ٤٠٪، في الوقت الذي لم تزد فيه اسعار المواد الخام والمؤن التي تصدرها البلدان المنضمة سوى ١٠٪ فقط.

وهكذا، فان «السوق المشتركة» تساعد المساهمين فيها من الدول الاوروبية على ابقاء بلدان افريقيا المنضمة الى هذه السوق كتوابع لها تنتج الخامات. ولهذا ليس غريبا ان طالبت البلدان الافريقية عام ١٩٦١، في سير اعداد اتفاقية جديدة حول المشاركة للخمس سنوات التالية، بشروط اكثر ملاءمة للانضمام الى «السوق المشتركة». وكتنازل اضطرت «الست دول» الاوروبية الى الموافقة على انشاء «صندوق للاستقرار» يتوجب عليه، حسب مزاعم اصحاب الاتفاقية الجديدة، ضمان البلدان المنضمة، من الخسائر التي تتكبدها لدى هبوط اسعار الخامات والمؤن. ووافقت الدول المشتركة

في الرابطة الاقتصادية الاوروبية ايضا على زيادة المبلغ العام لـ«صندوق التنمية لاقاليم ما وراء البحار» لسنوات ١٩٦٣ – ١٩٦٨ حتى يصبح ٧٣٠ مليون دولار*.

كانت معاهدة روما قد نصت على تأسيس «صندوق التنمية لاقاليم ما وراء البحار» على حساب الاشتراكات التالية: تدفع كل من فرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية ٢٠٠ مليون دولار، كل من بلجيكا وهولندا ٧٠ مليونا، ايطاليا ٤٠ مليونا، لوكسمبورغ ١,٢٥ مليون دولار، اي ما مجموعه ٥٨١,٢٥ مليون دولار. وتجدر الاشارة الى ان فرنسا حاولت جهدها منذ البداية لكي تخصص ٩٠٪ من هذا الرأسمال للمستعمرات الفرنسية السابقة في افريقيا. ووجدت فرنسا الدعم النشيط من جانب جمهورية المانيا الاتحادية التي سعت لنشر توسعها في افريقيا.

يتبين الجوهر الاستعماري للصندوق من الشروط التي خصصت بموجبها الاموال ومن الاهداف التي انفقت عليها.

فاموال الصندوق التي تأخذ شكل ما يسمى بالتسليفات غير المسترجعة ذات الاهداف، انفقت فقط على المشاريع المربحة للمسلفين وفقط شريطة ان تقوم بهذه المشاريع مؤسسات الدول الاوروبية المساهمة في «السوق المشتركة». وبالتالي فان الصندوق كان عبارة عن ستار يغطي تغلغل شركات ومؤسسات اعضاء «السوق المشتركة» في افريقيا.

---

* «The Flow of Financial Resources to Developing Countries in 1961», p. 43.

وطبيعي ان «المساعدة» المالية التي حصلت عليها البلدان المنضمة من هذا الصندوق لم تستطع ان تؤثر اي تأثير على تطورها الاقتصادي الامر الذي يرى بوضوح من الشيء الذي انفقت عليه هذه الاموال (بملايين الدولارات):

الجسور والطرق	١٠٦
الموانئ	٢٤
سكك الحديد	٢٢
التنقيبات التمهيدية	٩
بناء المدن	١٧
الزراعة	٩٠
التعليم	٥٤
وقاية الصحة	٣٩
الحاصل لخمسة اعوام	٣٦١

وهكذا، فان اموال الصندوق لم تستخدم الا بمقدار ٦٢٪، اي ان «الست دول» لم تنفذ وعدها عمليا. وفي الوقت نفسه لم ينفق دولار واحد من هذا الصندوق على تنمية الصناعة في اي بلد من البلدان التي حصلت على «المساعدة». فقد انفق زهاء نصف الاموال المستخدمة على بناء الطرق والجسور وما الى ذلك.

ويتحقق نشاط الدول الاستعمارية الاوروبية في نطاق «السوق المشتركة» والاجراءات «الجماعية» الاخرى على حساب المصالح الحيوية لشعوب بلدان افريقيا، ولو ان اسياد وملهمي «السوق المشتركة» يحاولون تصوير القضية وكأن استبدال مستثمر واحد بعدة مستثمرين هو ليس بالاستعمار وانما هو «تعاون».

ان نجاحات حركة التحرر الوطني كانت عائقا جديا يعترض طريق تحقيق «المشروع الاوروبي الافريقي». فالدول المستقلة التي قامت مكان المستعمرات السابقة لا يمكن ضمها الى «السوق المشتركة» بصورة اوتوماتيكية دون موافقتها. وفي البلدان الافريقية تنمو مقاومة الاهداف الامبريالية لهذا المشروع الذي يعتبر حسب تعبير جريدة «فيغارو» محور التحالف الاطلسي.

ان نشاط الدول الاوروبية في ميدان «الاستعمار الجماعي» يزعج الولايات المتحدة الاميركية. فهي تبذل جهدها لكي لا تتخلف في تطبيق هذا الاسلوب عن شركائها الاوروبيين في الحكم الاستعماري. ومما له دلالته في هذا الخصوص هو، مثلا، الاقتراح الذي تقدم به حاكم ولاية نيويورك نيلسون روكفيلر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩. فهو، اذ اشار الى ان اكثر من ٥٠٪ من استيراد الولايات المتحدة الاميركية يأتي من بلدان القارة الاميركية واكثر من ٤٠٪ من صادراتها تذهب الى هذه البلدان، تقدم بمشروع لتأسيس «الاتحاد الاقتصادي الاميركي العام» تحت حماية الولايات المتحدة الاميركية، الذي يمكن ان تدخل فيه كندا وبلدان اميركا اللاتينية*. وعلى هذا الاتحاد، حسب فكرة روكفيلر، ان يكون جنينا «للسوق الاميركية العامة» وان يساعد الولايات المتحدة الاميركية على اضعاف مزاحمة انكلترا وجمهورية المانيا الاتحادية وبلدان اخرى في اسواق كندا واميركا اللاتينية اضعافا جديا اذا لم تقض عليها نهائيا. لقد وجدت فكرة روكفيلر استحسان رئيس الولايات

«Wall Street Journal», 20. IX. 1959. *

المتحدة في رسالته الموجهة للكونغرس* عام ١٩٦١ فيما يتعلق بتخصيص ٥٠٠ مليون دولار لـ«صندوق التقدم الاجتماعي الاميركي العام»، الذي اتخذ قرار بصدده في مؤتمر بوغوتا (كولومبيا) في ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠. ان رسالة الرئيس وحّدت عمليا «مشروع روكفيلر» والبرنامج الذي تقدم به ديلون في بوغوتا، الذي سمته الصحافة الاميركية آنذاك بـ«مشروع مارشال لاميركا اللاتينية». وسمي فيما بعد برنامج تطوير نصف الكرة الغربي هذا بـ«التحالف من اجل التقدم».

وكانت الولايات المتحدة المبادرة بتأسيس منظمة عالمية اخرى هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. دخلت في هذه المنظمة عشرون دولة هي: استراليا وانكلترا وبلجيكا واليونان وهولندا والدانمرك وايرلندا وايسلندا واسبانيا وايطاليا وكندا ولوكسمبورغ والنرويج والبرتغال والولايات المتحدة الاميركية وتركيا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية والسويد وسويسرا. وبموجب الاتفاقية الموقعة في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ يمكن ان تنضم الى هذه المنظمة اية بلاد بصرف النظر عن وضعها الجغرافي**.

وهكذا، فان هذه المنظمة قد وحدت جميع اعضاء حلف الاطلسي والمساهمين في «السوق المشتركة» والاتحاد الاوروبي للتجارة الحرة. غير ان تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لم

---

* رسالة «بصدد مساعدة الدول الاجنبية» في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٦١.

** ان هذا اتاح الفرصة للولايات المتحدة الاميركية لكي تضمن بسرعة فائقة انضمام اليابان الى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (في تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٦١).

يستهدف فقط توحيد «الدول السبع» و«الدول الست» في كتلة واحدة معادية للشيوعية، وانما استهدف كذلك ضمان المصالح الاقتصادية والتجارية الخارجية لاحتكارات الولايات المتحدة الاميركية. وقد كشف عن جانب القضية هذا وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية دين راسك في كلمته التي القاها في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٦١ في مؤتمر المجلس الوطني لاتحاد الصناعيين في واشنطن. فقد صرح راسك في جوابه على السؤال القائل ماذا يعطي الولايات المتحدة الاميركية اشتراكها في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقال: «ان هذه المنظمة قامت لتوسيع النشاط الاقتصادي وخاصة توسيع اسواق تصدير الولايات المتحدة الاميركية... وهذا سيضمن للولايات المتحدة شكلا آخر سيمكنها فيه ان تمارس الضغط على البلدان التي لا تزال محافظة على الحد من صادراتنا، وعلى الاخص من تصدير منتوجات زراعتنا... وستتاح لنا الفرصة لحضور المفاوضات ضامنين بهذا ان تؤخذ بعين الاعتبار كليا المصالح التجارية للولايات المتحدة في جميع الاتفاقيات التي يجري عقدها...» *.

ولعب الدور الجوهري، بالطبع، طموح احتكارات الولايات المتحدة الاميركية لكي تضمن لنفسها «الفرص المتساوية» في الممتلكات الافريقية للدول الاوروبية لان المشتركين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وافقوا عمليا على وضع سياسة عامة تجاه البلدان النامية والمستعمرات وانتهاجها بصورة مشتركة. ووسعت الولايات

* «NwYork Herald Tribune», 14. II. 1961.

المتحدة الاميركية بصورة ملحوظة، لفترة وجود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية امكانياتها في ميدان التصدير وامكانيات اخرى سواء في اوروبا ام في افريقيا على حساب البلدان الاستعمارية الاوروبية. وطبيعي ان واضع مشروع انشاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهو وزير مالية الولايات المتحدة الاميركية ديلون لم يستطع ألا يأخذ بعين الاعتبار طموح الاحتكارات الاميركية هذا للمساهمة النشيطة في الاجراءات «الجماعية» للمستعمرين الاوروبيين.

لقد كتب مراسل «نيويورك تايمز» سولتسبيرغير بشأن الاتجاه السياسي لـ«مشروع ديلون» قائلا: «ان هدفنا لا يقتصر على رفع رفاهية الشعوب (؟!) التي تعيش في ظروف شاقة عن طريق تقديم المساعدة، وانما وقايتها ايضا من الشيوعية*».

وفي الجلستين المنصرمتين لمجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جرت محاولات لوضع توجيهات وتوصيات متفق عليها للبلدان الاعضاء بغية انتهاج سياسة موحدة في ميدان التعليم والعلم والزراعة داخل الكتلة، وكذلك لدراسة العلاقات الاقتصادية مع بقية العالم.

وتُعار الاهمية الكبرى في نشاط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واجهزتها لوضع سياسة عامة تجاه البلدان النامية، اي وضع تدابير «الاستعمار الجماعي». في هذا الاتجاه بالذات اتخذت الدورة الثانية (تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٦٢) لمجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قرارا يتضمن توصية بـ«صياغة سياسة متفق عليها موجهة للتنمية الاقتصادية اللاحقة لبلدان اقل تطورا تأخذ بالحسبان

«The New York Times», 20. I. 1960. *

التبعية المتبادلة للتجارة والمساعدة...». واتخذ مجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اقتداء منه بمثل «السوق المشتركة» التي اسست «صندوق التنمية لاقاليم ما وراء البحار»، اتخذ قرارا بصدد تأسيس «مركز التنمية» من اجل تقديم «المساعدة» للبلدان النامية.

وجاء في مقال السكرتير العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كريستنسين، المنشور في مجلة هذه المنظمة «The OECD Observer» في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣، جاء ان مجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قرر القيام بـ«دراسة شاملة للعلاقات الاقتصادية (بالمعنى الواسع لهذه الكلمة) بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبقية العالم وعلى الاخص البلدان النامية». ويشير كريستنسين الى انه قد جاءت بالنسبة لبلدان المنظمة ضرورة «السماح ببعض المزاحمة في ميدان المنتوجات الصناعية، مثلا، بضائع النسيج من جانب البلدان النامية»*.

ان كريستنسين في دفاعه عن مصالح المستعمرين الذين يطمحون لحصر تقدم اقتصاد البلدان النامية في حدود «صناعة الاقمشة القطنية»، اضطر الى الاعتراف مع ذلك بانه قد جاءت الضرورة بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لكي تعيد النظر في سياستها التجارية حيال هذه البلدان.

عند اعطاء تقدير عام لمحاولات المستعمرين الرامية الى استخدام المنظمات الدولية والبنوك وكذلك تكتلات اقتصادية وسياسية وعسكرية مغلقة في مصلحة الاستعمار يمكن كل الامكان

* «The OECD Observer», January 1963, p. 4-5.

الخروج باستنتاج عام هو: ان الدول المستعمِرة كونها عاجزة عن المحافظة على مواقعها في المستعمرات السابقة والمضطرة الى التقهقر في وجه ارادة شعوب المستعمرات العازمة على نيل الاستقلال، تعمد اكثر فاكثر الى التواطؤ فيما بينها، وتلجأ الى جهود «جماعية» واساليب «الاستعمار الجماعي». غير ان الوقائع الواردة تشهد ايضا على ان المستعمرين الجدد يصطدمون في اعمالهم بحواجز، الرئيسية منها هي: نهوض النضال التحرري لشعوب البلدان النامية والمستعمرات؛ التناقضات الحادة بين الدول الامبريالية الاساسية؛ القوة المتزايدة للبلدان الاشتراكية التي تقدم المساعدة الفعالة المتعاظمة والمساندة للبلدان والشعوب المناضلة في سبيل التحرر النهائي.

ان تفسخ نظام الحكم الاستعماري الذي يجري بصورة عاصفة في المرحلة الثالثة من الازمة العامة للرأسمالية جاء بالتغيرات الكمية والكيفية لميزان القوى في العالم، واثر تأثيرا حاسما على السير اللاحق لعملية التطور التاريخي. بيد ان النضال لم ينته بعد، لان الشعوب التي تخلع قيود الحكم الاستعماري قد بلغت درجات متفاوتة من التحرر.

وفي الوقت الراهن الذي احرزت فيه اكثرية المستعمرات استقلالها السياسي يبرز على المرتبة الاولى نضال الدول الفتية ذات السيادة ضد الامبريالية، وفي سبيل الانبعاث الوطني النهائي والاستقلال الاقتصادي.

يعلن ميثاق الوحدة الافريقية المتخذ في مؤتمر رؤساء دول وحكومات واحد وثلاثين بلدا افريقيا المنعقد في ٢٥ ايار (مايو) ١٩٦٣ ما يلي: «سنذود عن الاستقلال الذي احرز بجهد كبير ونعززه وكذلك سيادة دولنا وحرمة اراضينا وسنخوض النضال كذلك ضد الاستعمار الجديد في جميع مظاهره».

ولا تزال شعوب الدول الوطنية الفتية تصطدم في طريقها

بصعوبات جمة، الرئيسية منها سياسة ونشاط احتكارات وحكومات الدول الامبريالية الاساسية.

والبلدان التي سلكت طريق التطور المستقل تكف عن ان تكون احتياطا للامبريالية وهي بمساندة الدول الاشتراكية تنزل بها الهزائم الكبيرة اكثر فاكثر. هذا الواقع بالذات هو الذي يجبر الامبرياليين، بالرغم من وجود التناقضات الحادة فيما بينهم، على توحيد جهودهم في النضال ضد البلدان الاشتراكية وحركة التحرر الوطني.

وبغية الابقاء على الاستغلال الاستعماري للشعوب يستخدم الامبرياليون اشكالا واساليب جديدة في السياسة الاستعمارية، ولكنهم لا يتورعون قط عن الاساليب القديمة «الكلاسيكية» (الحروب لاجل المستعمرات، المؤامرات، الارهاب، النشاط الهدام، الرشوات الخ.). اما جوهر الامبريالية والاستعمار فيبقى بدون تغير وكل نشاط المستعمرين موجه لحجب اهدافهم الحقيقية وهي: الاحتفاظ بالبلدان المتحررة تحت سلطانهم، جعل الاستقلال الذي احرزته استقلالا شكليا، الابقاء في هذه البلدان، تحت ستار المساعدة، على المواقع القديمة والاستيلاء على مواقع جديدة، ضمان الاستغلال والنهب اللاحقين لشعوب هذه البلدان.

عند تقدير آفاق نضال شعوب البلدان المتحررة والمستعمرات من الضروري التأكيد على الاهمية العظمى التي تتسم بها بالنسبة لها مساندة البلدان الاشتراكية الشاملة. فهذه المساعدة التي تحصل عليها بموجب اتفاق ثنائي او عن طريق منظمات دولية لا ترتبط باية شروط سياسية او اقتصادية او عسكرية.

قدم الاتحاد السوفييتي في السنوات الاخيرة فقط (١٩٥٤ —

١٩٦١) الى البلدان النامية قروضا وتسليفات مقدارها يزيد عن ٣ مليارات روبل ذهبي. والاتحاد السوفييتي هو الواضع وصاحب المبادرة للاقتراحات القاضية بتصفية نظام الحكم الاستعماري تصفية تامة، ومنح الاستقلال لجميع البلدان والشعوب، وتصفية القواعد العسكرية على اراضي الغير، والكف عن التمييز في ميدان التجارة العالمية، وشجب الدعاية للحرب والكراهية بين الشعوب، ونزع السلاح العام والكامل، واستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية، وضرورة الحل السلمي للنزاعات الاقليمية الخ..

وطرحت البلدان الاشتراكية في مختلف منظمات هيئة الامم المتحدة اقتراحات عن دراسة النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح العام والكامل، وعن دور هيئة الامم المتحدة في قضية اعداد الملاكات التكنيكية الوطنية بغية التصنيع المستعجل للبلدان النامية، وعن نشاط هيئة الامم المتحدة في ميدان التنمية الصناعية وغير ذلك. كل هذه المسائل تتسم باهمية حيوية جدا بالنسبة للدول الوطنية الفتية.

جاء في الرسالة المفتوحة التي وجهتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي للمنظمات الحزبية وجميع الشيوعيين في الاتحاد السوفييتي قولها: «منذ الايام الاولى لقيام الدولة السوفييتية عندما كان لينين العظيم يقود بلادنا حتى يومنا هذا قدم شعبنا ويقدم المساعدة الهائلة المنزهة لجميع الشعوب المناضلة في سبيل تحررها من نير الامبريالية والاستعمار وفي سبيل بناء حياة جديدة. ولم يكن في التاريخ العالمي امثلة تقول ان بلدا واحدا قدم المساعدة للبلدان الاخرى من اجل تنمية اقتصادها وعلومها وتكنيكها بمثل هذه المقادير».

ويساهم الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى مساهمة فعالة في تقديم المساعدة الاقتصادية والتكنيكية للبلدان النامية عن طريق الصندوق الخاص التابع لهيئة الامم المتحدة، وعن طريق البرنامج الموسع للمساعدة التكنيكية لدى هيئة الامم المتحدة وعن طريق اليونيسكو وعدد آخر من مؤسسات هيئة الامم المتحدة الاختصاصية. فعن طريق اليونيسكو فقط اتم الاتحاد السوفييتي تحقيق مشروع بناء معهد بومباي التكنولوجي في الهند؛ واعرب عن استعداده لتقديم المساعدة لتونس في بناء المعهد التكنولوجي؛ ووافق على تقديم المساعدة الى مالي من اجل بناء مركز لاعداد الملاكات الزراعية ذات الكفاءة العالية؛ وارسل عدة عشرات من الخبراء ذوي الكفاءة العالية لتنظيم الاعمال في المراكز الدراسية والعلمية في مختلف البلدان النامية. وساهم بـ٢٦٢ الف دولار في صندوق مساعدة افريقيا الاستثنائي لتطوير التعليم، وقدم ٧٥ منحة دراسية لطلبة الجامعات والصفوف العليا من بلدان افريقيا واميركا اللاتينية الخ..

وساندت الدول الاشتراكية بلا انقطاع وهي تساند في هيئة الامم المتحدة ومؤسساتها الاختصاصية الطلبات والاقتراحات العادلة لممثلي البلدان النامية، مساعدة اياها في النضال من اجل القضاء على بقايا الحكم الاستعماري وفي سبيل التحرر التام. وساندت البلدان الاشتراكية مساندة فعالة مشاريع قرارات البلدان الافريقية والآسيوية في الدورة السابعة عشرة للجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة بصدد ما يلي: منح الاستقلال لباسوتوليند وبيتشواناليند وسفازيليند (على اساس تحقيق البيان السابق المتخذ بمبادرة الاتحاد السوفييتي

والقاضي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة)، وتطوير التعليم في البلدان الافريقية، ووضع حد لمظاهر الاوهام العنصرية والتعصب القومي والديني، واقرار حق جنوب غربي افريقيا بالاستقلال الوطني، ومساعدة شعوب مستعمرات البرتغال في افريقيا المناضلة في سبيل تحررها، وشجب التمييز العنصري في الاراضي التي ليست فيها الادارة الذاتية، وتأسيس صندوق التنمية الاساسية لهيئة الامم المتحدة الخ..

ان الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى رفعت صوتها عاليا دفاعا عن مصر اثناء العدوان الانكلو ـ فرنسي ـ اسرائيلي عام ١٩٥٦، ودفاعا عن استقلال لبنان والاردن (وقت انزال الجيوش الاميركية والانكليزية في هذين البلدين عام ١٩٥٨)، ودفاعا عن جمهورية الكونغو وحكومتها الشرعية برئاسة باتريس لومومبا (بالصلة مع محاولات المستعمرين البلجيكيين وحلفائهم الانكلو ـ اميركيين اعادة نظام الحكم الاستعماري هناك). وقدم الاتحاد السوفييتي المساعدة الكبيرة للشعب الجزائري وسانده اثناء نضاله ضد المستعمرين الفرنسيين، وهو اول من اعترف بين جميع الدول العظمى بجمهورية الجزائر الديموقراطية الشعبية. وعندما نهض الشعب اليمني ضد العبودية في بلاده كان الاتحاد السوفييتي اول من مد له يد العون في الوقت الذي دعت فيه الولايات المتحدة الاميركية الى ادخال «القوى البوليسية لهيئة الامم المتحدة» الى اليمن متذرعة بـ«الخبرة الجيدة لعمليات قوى هيئة الامم المتحدة في الكونغو». ومعلوم لدى الجميع دور الاتحاد السوفييتي في تصفية الازمة الكاريبية عندما وقف بحزم دفاعا عن كوبا الثورية.

«ان قوة الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي بأسره هي بالذات التي اوقفت العدوان الامبريالي على وطننا» ـ هكذا صرح رئيس حكومة جمهورية كوبا فيديل كاسترو في خطبته التي القاها في الاجتماع الحاشد المنعقد في الساحة الحمراء في موسكو ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٦٣.

وتقدم البلدان الاشتراكية مساعدة اقتصادية ومالية وتكنيكية كبيرة، والرئيسي في الموضوع، منزهة لكثير من البلدان النامية بموجب اتفاقيات ثنائية ايضا، مساعدة اياها في انشاء صناعتها، بما في ذلك انتاج وسائل الانتاج، واعداد الملاكات الوطنية للصناعة والزراعة والعلم والثقافة. والمجد الذي جلبه التحقيق الناجح بمساعدة الاتحاد السوفييتي لمنشآت جبارة مثل مصنع بهيلاي للتعدين في الهند والسد العالي في اسوان في الجمهورية العربية المتحدة خرج بعيدا عن نطاق هاتين الدولتين.

وتقدم البلدان الاشتراكية كذلك مساعدة اقتصادية وتكنيكية كبيرة لاندونيسيا وبورما وافغانستان وجمهورية غينيا ومالي وتونس وسيلان ولكثير غيرها من البلدان الفتية. ويعمل في ورشات بناء ومصانع ومختبرات ومعاهد هذه البلدان الوف الاختصاصيين من البلدان الاشتراكية، ناقلين خبرتهم ومعارفهم للملاكات الوطنية. ويدرس ويمارس التدريب العملي في الاتحاد السوفييتي مئات الاختصاصيين والوف الطلبة من بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية.

وعلى ذلك يبرز بصورة واضحة خطان، ميلان في الموقف من حركة التحرر الوطني وتطور البلدان الفتية: خط البلدان الاشتراكية الموجه لتقديم المساعدة والمساندة الشاملتين لحركة التحرر الوطني

والانبعاث السريع للدول الفتية، وخط الدول الامبريالية الموجه لقمع حركة التحرر الوطني وابقاء هذه البلدان بكل الاساليب بصفة توابع منتجة للمواد الخام، وعندما تحين الفرصة الملائمة محاولة اعادة نظام الحكم الاستعماري اليها.

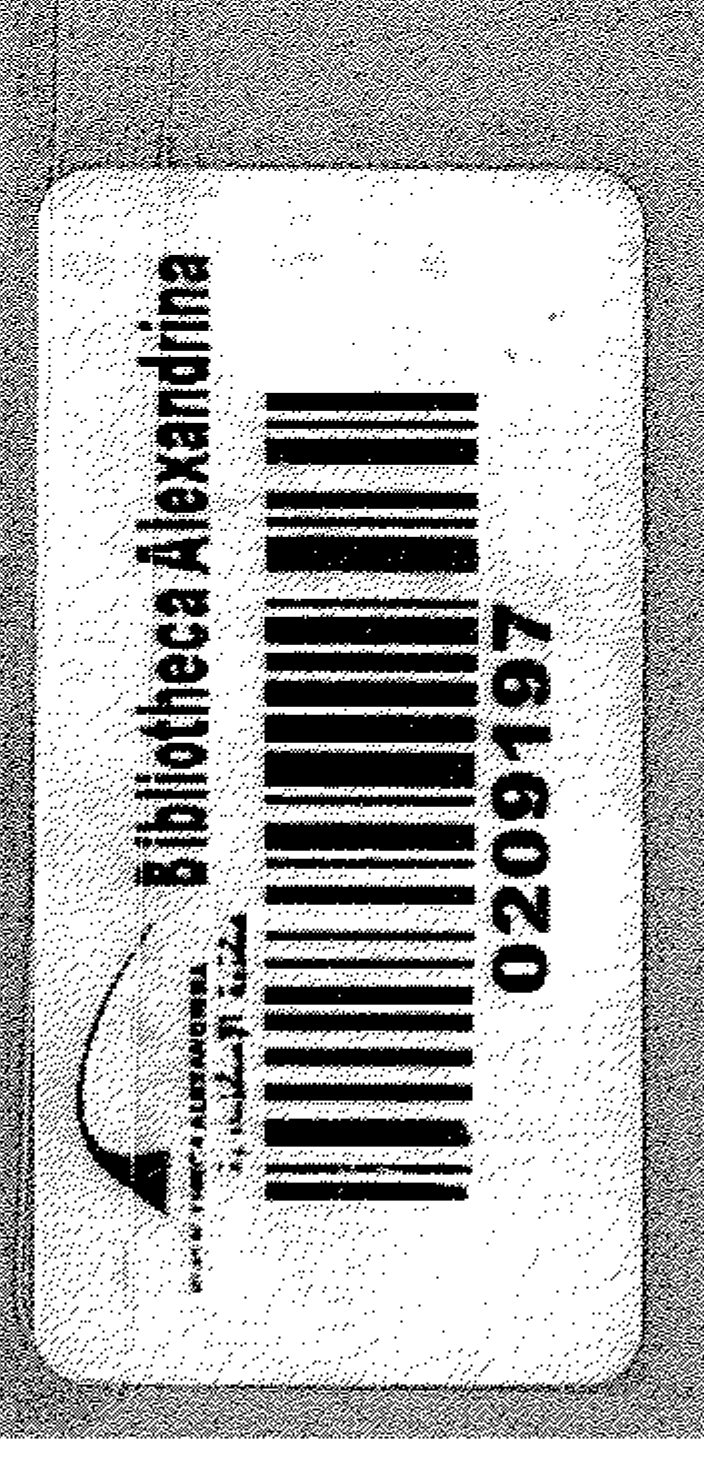
ان سير الاحداث التاريخية في فترة ما بعد الحرب يشهد على ان حكم الموت قد صدر على الاستعمار وان شعوب المستعمرات السابقة والمستعمرات التي ما زالت باقية، عازمة على تنفيذ هذا الحكم مستندة الى مساعدة ومساندة بلدان معسكر الاشتراكية الجبار وجميع القوى المحبة للسلم كذلك.

محتويات

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول موضوع الكتاب وترجمته، وشكل عرضه، وطباعته، واعربتم لها عن رغباتكم.

العنوان: زوبوفسكي بولفار، ٢١
موسكو – الاتحاد السوفييتي


Bibliotheca Alexandrina
0209197